



334 354
Su 95fA
C.1

عَلِي سُولَيَّاك

اخصائي في الشؤون الاقتصادية
من جامعتي قميننا وزاغرب

مَقَائِلُ الاقتصاد والقانوني

تعريب

مهالذ القونلي

١٩٥٠ - ١٣٦٩

79387

مطبعتا بن زيدون بدمشق

DE

Prof. Ing. ALI SULIAK

DAMAS

1950

بيان المؤلف

ان هذه الرسالة الموجزة لا تعدو كونها محاولة في دراسة تطور الحركة
التعاونية ودورها في الاقتصاد، عندما يوفق الخطوط الكبرى لأفكارها .
من دون تفريق ، والاقتصاد التعاوني أخذ في الانتشار حتى أصبحت بعد
أسس الشركات والادارات التعاونية . وأمام كثرة الوقائع الاقتصادية
والاجتماعية في سوريا العربية ، والبلاد العربية كافة ...

د في سبيل تقديمها الى قضاة وازدهارها ...

د أهدي هذا الاثر المتواضع ؟
٣٨٠٠٠٠ ينسب اليها (٧٢) مليون عضو على الأقل . فسارت
أكثر دول آسيا وأمريكا ، تشا مع الظروف ، ان اعتناق الفكر التعاوني
الاقتصادي بينا بدأت البلاد العربية تدخل أولى مراحلها ...

ع . س .

وفي ملحقه شقيقتها ، سارت سوريا عامة على تقوم بماعتري أوضاعها
الاجتماعية على نتيجة اقتصادياتها وفق أمنها الاساسي ، تزايدت المشاريع الحكومية
بتقدم الفصل الخامس وتوجيهها الجماهير الشعبية معتمدة على استمرار التقدم بين
المؤسسات الاجتماعية والمنظمات النقابية .

ويستند قانون التعاونيات لكون سوريا قد أقرت الانجذابا التعاوني
في الاقتصاد الوطني ، فيبقى على المشرع وضع التفاصيل لتقنين بتطلب أقوى
الضمانات الى مجالس الجارة والاعتماد على هذه الناحية لتأمين التسليم بان الطريق
في أدلة شاق وعسير ، وان أماننا اجتياز مرحلة جنة طويلة قبل نجاح الحركة

LES FAITS
DE
L'ÉCONOMIE COOPÉRATIVE

... لا يمكن أن يكون التعاون الاقتصادي ناجحاً إلا إذا كان قائماً على أساسين اثنين هما :
1- العدالة الاجتماعية
2- الديمقراطية

ORNAS
1930

٥٠٠

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

بيان المؤلف

ان هذه الرسالة الوجيزة لاتعدو كونها « محاولة » لدراسة تطور الحركة التعاونية ودورها في الاقتصاد ، نهد لها بوصف الخطوط الكبرى لاغراضها . منذ قرن تقريباً والاقتصاد التعاوني آخذ في الانتشار حتى أصبحنا بعد تأسيس الشركات والادارات التعاونية - وامام كثرة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية ، نشهد تكتلات المستهلكين وقد بلغت من القوة مাজعلها تستقر في الازهان على انها صورة من صور المصلحة العامة .

كما أن التعاونيات قد تعممت منذ حوالي خمسين سنة حتى بلغ عددها في أوروبا وحدها باستثناء روسيا التي بدأت الحركة التعاونية فيها أضعف من غيرها ٣٨٠٠٠٠ ينتمي اليها (٧٢) مليون عضو على الأقل . فسارعت اكثر دول آسيا وأمريكا ، تمشياً مع الظروف ، الى اعتناق الفكرة التعاونية الاقتصادية بينما بدأت البلاد العربية تتخطى أولى مراحلها .

وفي طليعة شقيقاتها ، سارت سوريا عاملة على تقويم مااعتوى أوضاعها الاجتماعية على تنمية اقتصادياتها وفق أمتن الاسس ، تؤازرها المشاريع الحكومية بتقديم افضل المناهج وتوجيهها الجماهير الشعبية معتمدة على استمرار التفاهم بين المؤسسات الاجتماعية والمنظمات النقابية .

وبصدور قانون التعاونيات تكون سوريا قد أقرت الاخذ بالمبدأ التعاوني في الاقتصاد الوطني ، فيبقى على المشرع وضع التفاصيل لتقنين يتطلب أقوى الضمانات الى جانب الخبرة والكفاءات . ولا مندوحة لنا عن التسليم بان الطريق في أوله شاق وعسير ، وان أماننا اجتياز مرحلة جدت طويلة قبل نجاح الحركة

التعاونية في الحقل الاقتصادي ، على اننا نشير من الآن الى أهمية الامكانيات التي تقدمها التعاونيات كالوسائل والخبرة الفنية مما لا يستغنى عنه لتنظيم الانتاج والقوة الشرائية في البلاد . وهما عنصران أساسيان لسلامة الوضع الاقتصادي . ثم ان نجاح التجارب التعاونية في اوروبا وشكل حياتنا العملية يحذوان بنا الى تنشيط الاعمال التعاونية الى اقصى الحدود .

لذلك ، وجدنا لزماً علينا بيان مدى اهتمام الحكومات بوقائع الاقتصاد التعاوني وايضاح مبلغ مساهمتها في تقويته ، تلك المساهمة التي تختلف آثارها باختلاف التدابير والمقررات الآلية الى تشجيع هذا الطراز من الاقتصاد .

ونحن الآن ، بعد حرب اكثر دوافعها كانت اقتصادية ، اصبحنا نرى اكثر الدول تلبجاً الى فرض رقابة - او الى زيادتها - على اغلب نواحي الحياة الاقتصادية لتحقيق اكبر نصيب من العدالة في توزيع الثروات والتأثير على الاسعار ، بينما نلتمس في البلاد العربية نقص التوجيه في هذه النواحي فنرى ان اكثر القرارات والتعليمات الادارية (المتعلقة بالتجارة الخارجية والتعامل بالقطع الاجنبي) لم تجد كثيراً في الحد من عدم التوازن وعدم التنظيم في المبادلات التجارية ، مما لا شبهة له تقريباً في الاوضاع الاقتصادية للشعوب الحية ، وخاصة اذا علمنا ان نسبة الانتاج في هذه البلاد العزيزة اقل بكثير من نسبتها في غيرها ، مما يستدعي ، لتكامل البناء الاقتصادي الحديث في هذه الارض الطيبة ، ادخال ونشر الشركات التعاونية ومن ثم الاقتصاد التعاوني بالاضافة الى ان ما لاقته الحركة التعاونية من تقدم في مختلف الاقطار يزيدنا ايماناً بان تطبيق مبادئ هذه الحركة المباركة في البلاد الناطقة بالضاد ، تفيد منه الدولة كما يفيد منه المواطن ، في رد غائلة المشاريع الفردية ، وهي التي تقوم بها اقلية افانية لا يمكنها العيش الا على حساب المجموع والوطن المفدى .

وهكذا وجب ويجب على كل باحث تحديد مفهوم (حرية التبادل) التي تنادي بها هذه الفئة من اصحاب الاحتكارات والامتيازات لعلم افراد امتنا

والامم الشقيقة أن من مقتضيات النظام الرأسمالي المحض - وهو اهم آثار
الرجعية الانانية - التوسع وحتى الاستعمار الاقتصادي بالاستناد طبعاً الى مبدأ
« حرية التبادل » الذي اعطى المشاريع الرأسمالية ومؤسسات الحصر والاحتكار
على الخصوص ، مجالاً واسعاً واحياناً مبهداً لتوسع او تدخل آخر لا يقل خطراً
عن التوسع الاقتصادي : التوسع السياسي .

وبدون معالجة هذا الموضوع الذي طال فيه الجدل ، نجد ان بداية
الامور وطبيعة الاشياء توضحان اثر ازدياد جشع بعض التجار وتجرد الروح
الفردية من القليل اللازم من المفاهيم الاخلاقية ، الى جانب غلاء المعيشة ، في
عدم ملاءمة « حرية التبادل » لواقعنا ، وخاصة في السنين الصعبة المارة عقب
الحروب كالتى نعيشها وتضعفنا : تلك بعض الدوافع الى اذكاء شعورنا بالحاجة
الى تغيير يشمل اسس القواعد والطرق الاقتصادية .

ولا بد من التذكير بان برنامج الاقتصاد التعاوني موجه قبل كل شيء
ضد العبودية بانواعها . وعلى البلاد العربية العازمة على التغلب ، فيما تعانیه
من صعوبات وآلام في اقتصادياتها العمل على تحقيق مراحل المنهاج التعاوني
لا سيما وان وضعها المالي يلائم مقتضياته ، كما يلائم تنفيذ مبادئه امكانياتها الى
جانب دلائل اخرى تشير الى هذا التماسك (١) فضلاً عن خروج العرب من
عزلتهم الاقتصادية حتى قبل الدعوة .

ثم ان احدى خصائص العقيدة التعاونية ، نجدها في تعاونيات الاستهلاك
والانتاج والصرافة والتوفير الاوروبية . وقد عمدت سبل الانتفاع منها فلم
تقتصر نشاطها بصورة انانية على الطبقة العمالية وحدها وانما نراها تفتح ابوابها

(١) لعل في رحلي الشتاء والصيف التي كانت قريش تقوم بهما ، اصدق مثال على تلك
الملاءمة وعلى هذا التماسك الاقتصادي الاجتماعي ، اذ كانتا بمثابة قضية عامة موحدة تتناول مجموع
الشعب وقائمة على اساس الجهود المشترك بساحها للمواطن ان يشترك ولو بنصف دينار في اعمالها
فبذا تكون تلك « القضية العامة » أولى المشاريع التعاونية المصرفية والتجارية في جزيرة العرب .

- كما يؤكد الزعيم الاقتصادي ستيفان راديتشي (١) - للجميع من اغنياء وفقراء ، لخدمتها مبادئ العدالة وهي واحدة بالنسبة للجميع . وبالفعل ضمت الطبقات الوسطى كثيراً من التعاونيين الذين انشأوا انواع التعاونيات الزراعية او الخاصة بالموظفين او بالصناع اليدويين .

خطة البحث :

ذهبنا قبل كل شيء ، مع بعض الاهتمام ، الى بحث تعديل النظام الاقتصادي « الحر » تعديلاً معقولاً لزيادة ثروة البلاد وللمجد المشروع من الربح الرأسمالي ، مرافقين التطور نحو انشاء الشركات والادارات التعاونية التي اصاب رواجاً ونجاحاً كبيرين بعد انتشارها وظفر تجاربها منذ قرن تقريباً في البلاد الاجنبية الراقية . اما مبدأ المنافسة الفردية في المشاريع الخاصة وهي التي لا تخضع للجمهور الا عن طريق تحقيق الارباح الشخصية فيتناهى مع قواعد الاقتصاد الحديث ، الامر الذي دفع اكثر الامم الغربية الى البحث عن نظام اقتصادي يقع في منتصف الطريق بين الرأسمالية الغربية والشيوعية الشرقية . ومما اتخذ هذا الحل من صفات التدبير او التوجيه او التنظيم فانه يمتاز غالباً باشتراك الدولة والفرد في تحقيق الشرائط التي ترمي اليها المصلحة العامة ، من نهوض بكيان الاقتصاد الوطني وايجاد الاستقرار السكاني ، الى توفير العمل لعموم البشر بتحقيق العدالة الاجتماعية الى جانب استثمار كافة المرافق . وها هي بريطانيا العظمى توجه اقتصادياتها بينما يزدهر الاقتصاد الدائري في ظل التنظيم التعاوني الذي اعطى ايضاً احسن النتائج في السويد وسويسرا ، ونامس ايضاً عزم فرنسا على تأميم بعض الادارات والمؤسسات الحيوية مع دعم مراقبة الحكومة لغيرها او اشراكها فيها ، في حين ان التطور الاقتصادي في بلجيكا يرتدي طابع التدبير الحكومي معتمداً على الجهاز التعاوني .

فيتضح لك اذن: بحث هذه الدول الست عن صيغ طبقتها اخيراً لتعاون

الفرد مع المجموع ، او اذا شئت فقل لتعاون الفقير مع الغني ، والاكثرية مع الاقلية ، والعامل مع رب العمل ، وما من مانع يحول دون وضع هذا التعاون موضع العمل بالنسجام الاقتصاد التعارفي والاقتصاد الميسر او الموجه او المدبر على الاصح . ذلك لان جمهرة المفكرين لم تعد تنقاد بصورة عمياء اثر مبدأ وحيد بل بالعكس بدأ كل فريق يؤمن « بتطعيم » مذهبه بمجاسن غيره من مذاهب ، فكأن التفاعل بين النظريات والوقائع ، الى جانب اثر الطبيعة ويجرى الحوادث ، قد جعل الايمان الاكبر في بقاء الاصلح من المذاهب الاقتصادية ، مصفاة وممزوجة .

وقد عمدنا ، بعد بيان التطور الاقتصادي نحو النظام التعاوني وآثار التدابير والتوجيهات الحكومية فيه ، الى معالجة مميزات التعاونيات واتحاداتها وطبيعتها واهدافها ثم اشكلناها حيث خصصنا فصلا مقتضيا لكل من تعاونيات الحرف والاستهلاك والانتاج والصرافة والايمان وشراء المصنوعات وبيع المواد الاولية (او بالعكس) والسكنى باجور زهيدة والتعاونيات الزراعية الى جانب المظاهر الاجتماعية والصحية للحياة التعاونية وللثقافة التعاونية . ولم نتوان خلال بحثنا لمختلف انواع التعاونيات عن اعطاء فكرة عامة عن الوضع الحالي للشركات والادارات التعاونية في بريطانيا وبلجيكا وفرنسا ، ثم انتقلنا الى وصف عام لنمو مثلاتها الدائرية والكروانية والايطالية والالمانية والاسبانية والاسوجية والسوفيتية والاميركية كما افردنا بحثا خاصا للتعاونيات في آسيا ، ذاكرين في هذه الفصول مختلف الاتجاهات الحكومية في هذا الصدد ، مبينين ما للتنظيم الاجتماعي من خصائص وآثار في كل من النظم الاقتصادية القطاعية والراسمالية والحكومية ، وهي نتائج تطور اجتماعي وثقافي او ثورات سياسية ، كما تطرقنا احيانا الى التأميم التعاوني في الصناعات الكبرى والى الاصلاح الزراعي وهما وسيلتان فعالتان للاقلال من الفوضى والاضطراب يجد فيهما المفرطون في ديكتاتوريتهم او فرديتهم طرقا يدعون انها « منقذة » .

وقد اوردنا اخيراً مثلاً نموذجياً لتعريف العناصر الأساسية في محاسبة المؤسسات التعاونية وتسجيل العمليات المعتادة في دفتر « اليومية » حسب النهج الأميركي . كما قدمنا لقرائنا الاعزاء ، رغبة منا في اطلاعهم على النظم الأساسية للتعاونيات ، نموذجين : اولهما لنظام تعاونية زراعية وثانيهما لنظام ادارة تعاونية مهذنا لهما ببعض المعلومات حول اجراءات التأسيس في الشركات التعاونية واعقبناهما بلوحة تمثل مجموعة الاسرة التعاونية ، وبثانية : احصائية لعدد ونوع التعاونيات التي صنفناها في نهاية الكتاب حسب اشكالها ونواحي نشاطها . ولم نرغب في بيان المراجع الأساسية في نهاية كل صفحة لئلا نشغل نظر القارئ ، فألحقنا نهاية الفصول بيانا باهم المصادر التي عولنا عليها ، لمن اراد التفصيل والتتبع . ويخص المؤلف بالشكر الاستاذ خالد القوتلي الذي عني بتعريب هذا الاثر وضبط معوماته .

الخبر على سوباك

استاذ الاقتصاد والمالية في معهد التجارة العالي في زاغرب
ومدير مصرفها التعاوني في دوبروفنيك ونائب رئيس الاتحاد الوطني لتعاونيات
موظفي الدولة وعمال ومستخدمي السكك والمناجم في كرواتيا
(سابقاً)

تأمين الاستقرار النقدي . فالطريق اذن الى اتمثال هذه الحلول تقترنها
عوائق من الضروري نخطها . وما يقال عن الصعوبات الاقتصادية يمكن
قوله من الاعتبارات السياسية التي تلعب في التأخير على الاولى ، ودور
عاما . فوجود العداء واستحكامه بين ما كفي بلاد واحد لما تتعارض مع
التعاون الاقتصادي . والعنصر الثاني في هذا المجال هو ان تدرك ان التعاون
التي تتعاون به الدول لا يمكن ان تكون لها اثار اقتصادية الايجابية الا اذا
مباشرة ، يساعد كذا في تحقيق التعاون الاقتصادي .

القسم الاول

١ النظر الاقتصادي نحو النظام التعاوني

الاعتقاد ان التعاون الاقتصادي في الحقيقة امر طبيعي وحيوي في حياة المجتمعات الحديثة . فالتعاون الاقتصادي
والاقتصاديين ليسوا على ان يسلطوا في هذا المجال في الحقيقة فالتعاون الاقتصادي هو في
« روجر دال » (١) اولى تعاونيات المستهلكين ، من مبادئ التعاونية فالتعاون
توزيع الدخل الاجتماعي ، دون تحطيم كيان المشاريع الحديثة ودون الاستمرار

في الحقيقة التعاونية

في نحو كل النوازل التي امامها الرأسمالية بين مختلف الدول . واننا لا نستطيع
دولة درجة تحقيق التعاون في الدول الرأسمالية من الضرورة في شيء ، كون
النظام الاقتصادي في الدول الرأسمالية هو في الحقيقة نظام اقتصادي
بالحقيقة القائمة على فكرة التعاونية . وانما في الحقيقة ان التعاونية
والاعتقاد ان التعاونية في الحقيقة امر طبيعي وحيوي في حياة المجتمعات الحديثة . فالتعاون الاقتصادي

وحيوي في الحقيقة . وانما في الحقيقة ان التعاونية في الحقيقة امر طبيعي وحيوي في حياة المجتمعات الحديثة . فالتعاون الاقتصادي

في السطور التالية نعهد بإيجاز لدراسة النظام التعاوني ووصف الجهود التي بذلتها أكثر الدول لنشره في الحقلين الاقتصادي والمالي .

ما يشغل العالم

تعرض اليوم في العالم أجمع ، مسألة أساسية تتعلق بإعادة حد أدنى من الطمأنينة إلى الروابط الاقتصادية والسياسية ، وذلك عن طريق اعتناق مناهج تنظيمية في الاقتصاد وقواعد متينة لسلوك الحياة الاجتماعية . وفي هذه الفترة القلقة التي يحياها العالم ، تبدو ضرورة وضع خطة حكيمة تتضافر فيها الجهود نحو تنمية إنتاج المواد الحيوية واستهلاكها ، وحل مشكلة الأجور ، ووضع حد لنضال الطبقات . ولا بد من التسليم بأن الصلح الذي آلت إليه الحرب الأخيرة لم يخفف - كما كان يشتبه المفكرون ومحبون - من حدة الضغائن والعنفات المحلية والدينية ولم ينجح في تهدئة الاحقاد والمطامع أو في القضاء على الاستبداد والطغيان أو في الإقلال من تطاحن القوميات والعناصر أو المباديء الدكتاتورية .

النزاع الاقتصادي

وبانتهاء النزاع العسكري استمر ، بل نما « التهافت » الاقتصادي ، وقوي البحث عن طريقة كبرى للانعاش ، تعمّر ما خربته الحرب ونوازها وتساعد في كسب الوقت الضائع للوصول إلى عالم أفضل . فنشأت مذاهب اقتصادية يختلف نصيبها من الجدة - وكانت قد افادت من استعمال وسائل ونظريات عتيقة معروفة - زاعمة تنشيط الانتاج والاستهلاك وحتى

تأمين الاستقرار النقدي . فالطريق اذن الى امثال هذه الحلول تعترضها عوائق من الضروري تخطيها . وما يقال عن الصعوبات الاقتصادية يمكن قوله عن الاعتبارات السياسية التي تلعب ، في التأثير على الاولى ، دوراً هاماً . فوجود العداء واستحكامه بين ساكني بلد واحد لما يتعارض مع التعاون الاقتصادي ، وبالعكس لا يمكن للخصومة ان تذر قرنهما بين الامم التي تتعاون بصورة صادقة ، كما ان ذلك التعاون ، سواء كان مباشراً ام غير مباشر ، يساعد كثيراً على تحقيق التعاون السياسي او المالي .

وثمة ملاحظة ثانية حول حدود امكانيات التعاون بأنواعه ، تتلخص في ما يلي :

لعله من العسير ، واحياناً من المستحيل ، الكلام في المسائل الاقتصادية دون الكلام في الامور المالية لارتباطهما الوثيق الشبيه بمركب كيميائي وليس بمخلوط طبيعي . فأجزاؤهما المشتركة لا يمكن فصلهما عن بعض - ولو في النظريات المجردة - الا لاند قصير .

آثار التجربة التعاونية : الاجتماعية والتقدمية

إننا واجدون في تاريخ الانسانية ، نقطة تحول قوية رسمتها التجربة الكبرى للتعاون منذ اكثر من مائة سنة ، عندما تأسست عام ١٨٤٤ في « روشدال » (١) اولى تعاونيات المستهلكين ، مبرهنة على امكانية تعديل توزيع الدخل الاجتماعي ، دون تحطيم كيان المشاريع الحديثة ودون الاسترسال في محو كل الفوارق التي اقامتها الرأسمالية بين مختلف الفعاليات الانتاجية .

وقد درج بعض المؤلفين على القول بأنه ليس من الضرورة في شي ، كون التنظيم الاقتصادي شكلاً من اشكال الرقي الاجتماعي بينما نحن على يقين بأن التنظيم القائم على النظرية التعاونية ، يوحد القيم المعنوية لجميع الطبقات

(١) Rochdal احدى مدن الجزر البريطانية .

والعناصر كما يحقق على التوالي نظاماً جديراً بالإنسانية ورفاهها مثالياً للبشر .

موضعها وأهميتها بين النظم الأخرى

يعمل النظام التعاوني على إضعاف الربح الخاص بالمشاريع ، وبالتالي أسباب نضال الطبقات آتياً بحل جديد : البيع بسعر الكلفة والقضاء على المزاخمة البغيضة مع ضمانة الحريات العامة والخاصة .

كما يمتاز - باعتباره نقطة معقولة ومحمودة لتلاقي الموقفين بين المذاهب الفردية وتلك المستوحاة من النظريات الماركسية (او الجماعية) - بتشديد صرح مستقل تماماً عن المبادئ الثورية والرجعية على السواء وجهاز منظم للحياة الواقعية . فهو يقدم للجمهور مجموعات صناعية وتجارية ومصرفية ضخمة مع التعويض المناسب على الشركات المدموجة في النطاق التعاوني . واليوم ، يدرك كل ملم بالثقافة الاقتصادية ، حاجتنا الى تعديل أسس اقتصادياتنا لنضمن حرية ورفاه البشر ، شأنه وشأننا في ذلك شأن الشرائع السماوية في محاربة الميول الانانية الكامنة في طباع الانسان وفي تنمية حب الخير وعمل الخير في النفوس .

التطور الاقتصادي وأثره في النظريات

منذ اواخر القرن الثامن عشر حتى اليوم والمذاهب الاقتصادية تلعب دوراً عميقاً في نطاق الاستهلاك وهو بمثابة المحرك الاول للفعاليات الزراعية والصناعية ، ومن مميزات هذه الفترة التركيز الذي ساد المشاريع متمشياً مع تركيز الرساميل وتعميم تقسيم العمل وانتشار الآلة الى جانب مشكلة المنافذ وكسب الاسواق لتصريف المنتجات وغزو اقتصاديات البلاد « البكر » بالمنافسة والدعاية ، مع استمرار المساعي لتخفيض أسعار الكلفة واعادة النظر في سياسة الاجور المنخفضة .

الاقتصاد المدرسي

ذهب أصحابه لدراسة شرائط الانتاج الفنية إثر التوسيع الهائل لامكانياته ،

ورأوا في تفسيرهم لسر القيمة ان قيمة الشيء العادية محدودة بنفقات انتاجه اي مجموع اثمان المواد الاولية وأجور العمل وفائدة رأس المال وأجرة العقارات وبدل الضرائب واقساط التأمين والنفقات الفرعية الاخرى بما يوصف « بالنفقات العامة ». فالقيمة الطبيعية - وفقاً لهذا المفهوم - مستقلة تمام الاستقلال عن المستهلك اي انه ليس لمفهوم الاستهلاك اي تفسير او تعليل في وضع الانتاج.

الفرضيات المخالفة للمدرسين

نلمس عند بعض علماء الاقتصاد (١) نزعة تناهض آراء المدرسين تعيد لبحث الاستهلاك مكانه بين الفصول الكبرى للابحاث العلمية في الاقتصاد السياسي ، وأخذ أولئك العلماء في تعارض مصلحة المستهلك مع مصلحة المنتج لان الاولى لاتعدو كونها صورة من صور المصلحة العامة . تفسر هذه النظرية قيمة الاشياء حسب نفعها اي قدرتها على تلبية حاجات المستهلكين وأذواقهم لانهم مصدر دورة الحركة الاقتصادية .

والواقع انه مهما أكد بعض المؤلفين ارتباط الوقائع الاقتصادية بحركة التوزيع والانتاج بتحليل هذا الارتباط وتحديدته ليكونوا فكرة شاملة عن سير الامور ، فليس بوسعهم تجاهل وقائع الاستهلاك الذي يشكل بدوره عنصراً أساسياً في مراحل الحياة الاقتصادية ، وقد ذهب مؤلفون آخرون الى ابضاح هذه الوقائع ، مبالغين احياناً في تقدير أهميتها (٢) .

تدخل الدولة والمظهر الجديد للانتاج

على نقيض هذا التطور ، قامت في السنين الاخيرة نظريات مخالفة للمفاهيم السابقة ، جاعلة للانتاج مظهراً اجتماعياً ، وبعد ابانة دور المستهلك الاساسي ،

(١) النظرية الشخصية للقيمة . انظر كتاب ج. م. م. - ص ١١١ (١)

(٢) نظرية باستيا والنظرية النفسية للقيمة .

عمل بعض أرباب الاقتصاد على إقامة شركة تركز على سيادة المستهلك، مستوحية الخطأ مما حققته تجارب المستهلكين المتحمدين .

أما الانظمة الاقتصادية فهي كثيرة ولن نسهب في بحثها وانما نورد بعض ما اتفق عليه اكثر العلماء من نقاط رئيسية فيها .

آ - يقوم الاقتصاد الحر على حرية التعاقد وحرية الافراد في انتاج ما يشاؤون وبالشكل والاسعار التي يرونها ملائمة وضمن الشرائط التي تروق لهم ، كما يقوم على اطلاق الحرية لهم في استهلاك ما يريدون وبقدر ما يريدون وبالطبع في حدود قوتهم الشرائية ، وعبارته المأثورة : « دعه يعمل ... دعه يسير » (١) تريد من الامة والقوى المنتجة تحاشي كل تدخل حكومي . فهذا المبدأ يرمي الى الانفصال التام بين الانتاج والمستهلك كما انه لا يتقبل اي عائق او حد لحرية الاعمال الاقتصادية ، تاركا تأمين التوازن بين الانتاج والاستهلاك لقانون العرض والطلب المسيطر على آلية الاسعار ، وهكذا تسير الفعالية الفردية طالما يسعى كل فرد وراء مصلحته الخاصة التي تشكل الدافع النفسي الذي لاغنى عنه لتسيير مراحل هذا النظام .

ب - على ان تضاعف وتعقد الوظائف الاقتصادية اديا بالطبع الى توسيع دور الدولة او كما قال دوبون هوait : « في سبيل حياة أوسع ، يقتضي وجود أجهزة أكثر وللاكتثار من القوى يلزم تقنين أكبر ، وليست تلك الاجهزة وهذا التقنين الا من خصائص الدولة في المجتمع » . فالدولة مدعوة اذن للتدخل لصالح المستهلك مدافعة عن صالح الامة العام (فيما يتعلق بالتجارة) .

ج - وطرق تدخل الدولة في اقتصاديات البلاد تبدأ بتأثيرها على النظام الحر وعلى الاخص في التجارة الخارجية (٢) ثم بنهجها طريقا اقتصادياً مركزاً

(١) جيد وريست - « تاريخ المذاهب الاقتصادية » .

(٢) رأي برنارد لافيرن .

منسجماً مع تنظيم ومراقبة الانتاج بالتوفيق بين المنتجين وحتى بين المستهلكين ، دون فرض السيطرة الحكومية على جميع الاقتصاديات بصورة كاملة ، مكتفية بتخزين المواد او بعضها او بتقييد بعض اتفاقات المعامل (او بمساعدتها) .

د - في حين ان **الاقتصاد الموجه** - كما يعرفه السيد لافرن - « هو تديير فعلي تتخذه السلطات العامة في سائر نواحي الاقتصاد ، لاسباب سياسية وادارية ، مانعة من انتاج أصناف معينة وآمرة بانتاج غيرها » . والانتاج في هذا النظام - كما يعتقد السيد لافيون - يبقى مجرد عمل افراد يتحملون خسائره « او أكبر قدر منها » ، وهذا التوجيه يحل التنظيم محل الحرية المطلقة ، والسلطات العامة ترى فيه احدى ضرورات المجتمع ، بيد انه ليس سوى نظام انتقالي مؤقت .

هـ - وأخيراً يأتي **الاقتصاد المنهاجي السوفييتي** حيث لا توجد مساع فردية ويدار الانتاج لحساب الدولة مباشرة . وهكذا يبدو لك ان مختلف المناهج الاقتصادية التي عرضناها ، تابعة إما للمبدأ الرأسمالي واما للمبدأ الحكومي .

نحو الاقتصاد التعاوني

وضع الشعوب اليوم دقيق جداً ، فهي بين مراعاتها لانظمتها وبين وثبيتها للنهوض باقتصادياتها ، تتردد بين احتفاظها بالنظام الاقتصادي الحر « المذهب الفردي » ذي الانتاج الضخم والجائر في توزيعه للثروات ، وبين تبنيها للنظام الحكومي ، البطيء الانتاج ، الثقيل الادارة ، المزيل للحريات العامة والخاصة ، ولكنه المتميز بتوزيع منصف للموارد .

اما الامم ذات النظم الديمقراطية ، المتمسكة بالسيادة القومية فستجد الحل المنشود في هذه الجملة المأثورة عن السيد برنارد لافرن (١) : « ليس في

الرأسمالية الفردية ولا في الاقتصاد الحكومي القليل الانتاج الطريق المعتدل ،
وانما في النظام التعاوني المنبثق عن ذاته والمستقل في اتجاهه بعيداً عن هذين
النظامين المتضادين .

وقد اشاد الرئيس اتلي بهذا الحل قائلاً (١) :

« تقع بريطانيا العظمى - كباقي بلاد اوروبا الغربية - بين الاقتصاد
الاميركي الرأسمالي وعدم عدالته في توزيع الثروات وبين الشيوعية السوفيتية
التي تهدد كيان الامم الغربية ، سائرة على خطة توسيعية عقائدية اقتصادية
وحرية » ثم اضاف :

« واليوم في اوروبا الشرقية ، يتخلى النظام السوفيتي عن مبادئ الحرية
الفردية وعن السياسة الديمقراطية الحقة ، ضاربا بتراث اوروبا الغربية الروحي
عرض الحائط بينما يعمل على التخلص من طغيان الرأسمالية الاقتصادية ومن
الملاكين العقاريين . وعلى طرفي نقيض ، تقوم الامم الشيوعية والولايات
المتحدة الاميوكية المترزمة للحرية الفردية . ان فلسفة انكاثرا الحاضرة هي
خاصة بها وعليها العمل على ايجاد نظام جديد يجمع بين الحرية الفردية والاقتصاد
الموجه ويراعي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية . » الى ان قال :

« وهذه المهمة المشتركة بين جميع ديمقراطيات الغرب تتطلب لتحقيقها
التوفيق بين حاجات الحكومات والوضع الجديد ، مستلزمة ذلك من المفهوم
الحديث للمجتمع لتعتمد على سياسة فعالة لا يمكن تحقيقها من قبل فريق
واحد او حزب واحد سواء كان فاشيا او شيوعيا . »

وهكذا يُعتبر المستر اتلي احد مؤسسي المذهب الاقتصادي الذي يلائم
عصرنا اذ تم في عهده تأمين كثير من المشاريع كما ان بعضها اخذ في تطبيق
المبادئ التعاونية ، ويتضح لنا من تصريحه ان الحكومة البريطانية ستجعل

للحياة الاقتصادية طابعا ديمقراطيا ، الامر الذي لا يعني حتما تأمين كل الفعاليات والمرافق (تصر اكثوية حزب العمال على ذلك) .

ثم ان الاشتراكية - كما يقول ب. سنودن (١) - لا تستهدف تأمين عموم المشاريع وتكتفي بوسائل الانتاج التي يمكن ان تكون ادارتها من قبل السلطات مناسبة ومفيدة . فلا ينبغي اذن ان نبحت - كما يقول زعيم العمال السابق ماكدونالد - فيما يجب على الدولة ان تفعله في حالة معينة ، وانما فيما اذا كان يمكنها ان تفعل ذلك . والاشتراكية التي تستثني نظم الدولة من أي شكل من اشكال الفعالية الفردية او مزايا التنظيم الرأسمالي ، ما هي الا اشتراكية حكومية فاسدة ، او على الاصح « رأسمالية الدولة » .

ويعتقد راديتشي « انه يقتضي تنظيم الجماعات الاقتصادية بصورة ديمقراطية تتفق مع تفكير الفلاح ومفاهيمه ، اي وضع ادارتها بيد ممثلين انتخبهم الامة بحرية . وما حالة المنافسة الفردية غير المشروعة - حيث يخدم اولو الامر المجموع عن طريق خدمة المنافع الشخصية - سوى حلقة فاسدة في البنيات الاقتصادية . وان من مقتضيات الرأسمالية تكليف المجتمع بالابقاء على وضع الاثرياء كما ان التنظيم الاقتصادي السوفيتي ذو مركز ثقيل وقرطاسية اثقل (روتين) في سير العمل بينما يبغي التنظيم التعاوني على أهمية الانتاج الصناعي والزراعي مع الاحتفاظ بقيم المجتمع الاخلاقية » .

والمدرسة التقليدية نفسها أخذت تحب بتدخل السلطات في الميدان الاقتصادي على أن يقتصر على حد أدنى ضروري للاستقرار ، بعد ان كانت تنظر الى التأمين مثلا بقليل من الاعتبار ، حتى ان احد اعلامها : ستوارت ميل (١) ، كان يرى في « المجموعة التعاونية الانتاجية الحرة » الحل الذي يتطلبه الوضع الاجتماعي .

(١) (الاشتراكية والنقابة) لسنودن .

(٢) احد مؤسسي علم الاقتصاد السياسي .

أثر الروابط بين التوجيه والاستهلاك في الاقتصاد

استهدفت التدابير الاقتصادية زيادة الاستهلاك في أكثر البلاد عن طريق التأثير على دخل فئات معينة من المستهلكين ، محققة بذلك زيادة ما يُدعى « بالقوة الشرائية » . وأكثر الحكومات تعمل على تنميتها بالنسبة للمزارعين ليتسنى لهم شراء أكبر كمية من المصنوعات الجيدة ، وبالنسبة للعمال ، ساعة إلى رفع الأجور وتحديد ساعات العمل .

فكأنها — بما تتخذ من تدابير — المصدر الرئيسي ، وأحياناً الوحيد ، للاتجاهات التي تسير بها الأعمال . ويرد هنا السؤال فيما إذا كان هذا النوع من الاقتصاد سيتلاءم أكثر من قبل مع مصلحة المستهلك ، مانحاً إياه شروطاً أفضل من السابقة التي كانت تقدم له كل شيء حسب طلبه تقريباً والحق يقال أننا نشاهد في بعض البلدان التي تتفاوت في أجهزتها وتشكيلاتها التعاونية أن العبرة في تقدمها للانسجام بين النشاطين الحكومي والفردي .

موافقة النظام التعاوني للعقلية السورية

يلتزم الاقتصاد التعاوني — بنظرنا — طباع السوري المعروف بتبصره وتأهبه باستعداده الاقتصادي . فيجد فيه ما يحقق آماله وحبه للاشغال واقدامه على مختلف الحرف والمشاريع ، كما أن المبادئ التعاونية ستضيف إلى هذه الخصائص التجارية ، ما تتضمنه من تضحية وغيره وهما عماد ازدهار المجتمع .

وبعد ، فهو نظام عادل باتاحته توزيع منصف لما يسمى بـ « فضل القيمة » وبتطبيقه مبدأ إعادة الأرباح على أنها وفر يقدم للمستهلك في آخر السنة لا بوصفها حاصل ربح سهم أو حيازة اقطاعية لدخل عقاري . فتلائم هذا النظام عدة صفات تربوية واجتماعية ترمي كلها إلى رفع مستوى الإنسان الحيوي

والاجتماعي والفكري . فكأنه طبيعة حركة يدافع بها المستهلكون عن انفسهم . وقد لفت م . ج . لاسير (١) النظر الى « ان التعاونيات لاتمنح المستهلكين ذلك الوضع السلبي الناجم عن المزاومة وانما تحوّلهم المراقبة الفعلية على اتحادات « الكونتيزرن » التجارية والصناعية والمالية مهن بلغت من التوسع كما تلعب دوراً هاماً في حقل الانتاج نفسه بطريق جبارة لانشاء مشاريع من طراز جديد مستقل كل الاستقلال عن الاتفاقات الرأسمالية ، لا تستهدف سوى خدمة المستهلك » .

وندرک اليوم مدى استعداد الجماهير لقبول المذهب الجديد لا كنظرية مجردة وانما كمبدأ عملي يوجه النضال في سبيل تلك الوسائل المعاشية والانتاجية ، جاعلا الاجرة تتناسب مع اثر الانتاج المادي . ثم ان المجتمع العربي بدوره - كسائر المجتمعات المتجدنة - تهيئه طبيعته وتقاليده لادخال الحركة التعاونية ، وان النهضة الاقتصادية للامة العربية تؤدي الى سيادتها واستقلالها : الاستقلال السياسي والاقتصادي لكل رجل وامرأة وطفل فيها .

(١) (التعاونيات ضد اتحادات الكارتل والتروست) لاسير .

كنا استعرضنا بصورة مجملة ما يدعي بالاقتصاد الحر (في الولايات المتحدة مثلاً) وما يعرف بالاقتصاد الحكومي الجماعي (كالمنهاج السوفيتي) كما ألمحنا الى تدخل الدولة في الاوضاع الاقتصادية حسب أنظمة البلاد ، منظمة مستوى الاسعار ومنح الاعتمادات ، عاملة على تأميم الصناعات الرئيسية . والآن اذا قلبنا النظر في كيان الاقتصاد التعاوني، نجد نتيجة حتمية للاهمية التي بلغتها عمليات تجريد وتبادل الاموال كما ان أساس فكرة الربح فيه هي من طراز خاص ولكي ندرك ماتقدمه التعاونيات - بانواعها - من قواعد ومبادئ عملية، يجدر بنا تعريفها وبيان اهم أسسها .

تعريف التعاونية (١)

مصدر التعاونيات : مبدأ المساعدة المتبادلة والجمع بين المستهلكين دون تمييز بين الصفوف او الطبقات او المهن او بين الغنى والفقر . وغالباً ما تكون مساهمة بين مجموعة اشخاص اتفقوا فيما بينهم للقيام ، مشتركين ، بمقتضيات فعاليتهم الخاصة وقد عجزوا عن القيام بها منفردين ، او لانشاء مشاريع تقتضي جهداً مشتركاً لتنفيذها . تنشأ التعاونية في الشكل التجاري المألوف ، هادفة الى مساعدة اعضائها او ضمان مصالحهم الاقتصادية المحددة وهي تختلف عن الجمعيات في ان اغراض مؤسسي الاخيرة هي علمية او سياسية او خيرية، بينما تكتسب التعاونية الشخصية المعنوية للشركة في حين ان الاولى مجردة اصلاً عن الاغراض الاقتصادية .

(١) وقد عرفها القانون السويسري : « مجموعة اشخاص او شركات تجارية تستهدف ، بصورة مشتركة ، تأمين او حماية مصالح اعضائها الاقتصادية . ويحظر تأسيس شركات تعاونية برأسمال محدد (مسبقاً) . » المادة ٨٢٨ من قانون الالتزامات السويسري »

إيضاح هذا الفرق بين الجمعيات والتعاونيات

تختلف (الشركات) التعاونية عن الجمعيات وعن المشاريع ذات النفع العام في انها تعمل على تنمية ربح اعضائها ومصالحهم وليس مصالح الغير بما يستدعي خلق رباط متين بين نشاطها الاقتصادي واقتصاديات كل من الاعضاء ، فيتمجلى اذن ، في تشكيلها على الاقل ، العنصر الشخصي (وربما العائلي) لاتباع اربابها طرقا معينة في الدفاع عن مصالحهم ثم في توسيع اعمالهم .

تأسيس الشركات التعاونية (١)

تؤلف الشركة التعاونية بين سبعة اعضاء على الاقل (٢) ، مراعية حرية كل شريك ومنمية روح المسؤولية المتبادلة الى جانب فكرة تبادل العون والمساعدة . وقد تنشأ برأسمال متحول واشخاص متحولين وهي تحتاج الى ترخيص حكومي يقر نظامها الاساسي ويعطيها الحياة وسواء كان الترخيص مرسوما او قراراً (حسب تشريع البلد) فهو ضروري للشركة لكي تشهد النور ويصبح لها حق العمل والالتزام وهي على نوعين : ذات حصص تأسيسية يمكن فيها لاي فرد اتخاذ صفة الشريك بجزائه هذه الحصص او بدون حصص تأسيسية يكون الانتساب اليها بدفع بدل اشتراك سنوي ، تحدده الجمعية العامة لها في كل دورة سنوية . وجميع الشركاء نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات وفي حال تمثل الحصص التأسيسية في اسناد ، ينوجب على كل شريك حيازة سند منها على الاقل . ومجلس الإدارة يقبل عادة كل طلبات الانتساب المتوفر فيها هذا الشرط الاخير الا في حالات عدم اهلية المتقدم او عدم جدارته الخلقة .

(١) انظر الملحق الخاص بتأسيس التعاونيات .

(٢) في قانون التعاون السوري اما في المصري : (١٠) .

الادارات التعاونية (١)

تضم التعاونيات كما رأينا اشخاصا كأعضاء او حصصا لهم كراسم المال اساسي، على انه توجد تعاونيات لا تقبل أي رأسمال خاص كما انها لا تقبل في عضويتها الا الدولة والمديريات والبلديات ومؤسسات الاحسان وقد تنشأ برأسمال محدود او متحول وهي تمتاز بتجردها الكامل عن فكرة الربح سائرة على مبدأ الانتاج المنظم، للبيع، بسعر الكلفة الى الجمهور، وتقرض اموالها بدون فوائد تقريبا. وتأسسها كثير الوقوع في العمل وهو خاضع الى مرسوم - بمثابة الترخيص - يميز لها ممارسة نشاطها. على ان هذا الترخيص لا ينجب عنه حتما منحها امتيازاً ما لانها على ثلاثة انواع (٢):

Régie Coopérative (١)

(٢) في دمشق، ادارة تتمثل فيها الاسس التعاونية، مهمتها تأمين المياه لسكان المنطقة، ولم يفكر أحد الى الآن في توفر هذه الأسس فيها. ساهمت بلدية دمشق في تأسيس مصلحة مياه عين الفيحة، وهي لجنة ذات اشخاص متحولين، تدبرت المال اللازم ببيعها المياه الى المشتركين بمقادير ومقاييس محددة. وقد اشترى بعض سكان دمشق - قبل تمديد الانابيب بها - ٤٠٠٠ متر مكعب بواقع ٣٠ ليرة عثمانية ذهبية للمتر المكعب الواحد. وينص نظامها الداخلي على انه بعد بيعها لمقدار ٨٥٠٠ متر مكعب يمكنها قبول اشتراكات المحلات والمعامل والمستأجرين عن طريق العدادات. حصلت ادارة مياه عين الفيحة « مصلحة المياه » على الترخيص الذي يميز لها العمل كما صدق نظامها المتعلق باستثمار وتوزيع مياه عين الفيحة في دمشق بالمرسوم الصادر في ٣١ - ٧ - ١٩٣٢ وهذا تكون الشكليات القانونية لتأسيس الادارة التعاونية قد أجريت. كذلك تطبق المبدأ التعاوني القاضي بالبيع بربح ضئيل وذلك في تأمين المياه اللازمة للمشاركين مع بقاء باب الاشتراك مفتوحاً للمتفعين الجدد. ونجد ظاهرة تعاونية ثالثة في نظامها القاضي بالترحيل الاجباري للارباح لتأليف احتياطي خاص بتوسيع اعمالها وأخيراً نجد فيها اهم الخصائص التعاونية وهو الاستقلال الاداري الى جانب حرية واسعة في العمل.

وفي الاصل، تنص انظمتها على وجود مدراء تنتخبهم الهيئة العامة للمشاركين وعلى ممارسة الحكومة وبلدية دمشق لمراقبة حساباتها عن طريق هيئة خاصة تدعى « لجنة عين الفيحة ». تتشكل من رئيس المجلس البلدي (المحافظ الممتاز) وأحد أعضائه، ومن رئيس مهندسي وزارة الاشغال العامة ومن المهندس الخاص لدى الدائرة الفنية في المحافظة ومن رئيس المحاسبين في -

- آ - ادارات تمنحها الحكومة امتيازاً دون اشتراكها في اعمالها .
- ب - ادارات تمنحها الحكومة امتيازاً وتشترك في اعمالها .
- ج - ادارات لا تمنحها الحكومة اي امتياز وتشترك في اعمالها .
- وسبب وجود الادارات التعاونية وانتشارها يعود الى النجاح الذي اصابته (الشركات التعاونية) في العالم اجمع مما جعل الحكومات والمؤسسات العامة ترغب في تطبيق المبادئ التعاونية عينها في استثمار الموارد الطبيعية وفي تنظيم المصالح العامة والصناعات الثقيلة والمصارف الكبرى والخدمات العامة ووضع ادارتها بين يدي اصحاب العلاقة بصورة رئيسية ، وهم يكونون لجنة مشتركة بينهم ، الى جانب من تنتدبه او تنتقيه الحكومة او مصالحها ، لتسيير العمل فيها . ان أهداف الادارات التعاونية ترمي قبل كل شيء الى خدمة مصالح الجمهور وراحته ، قائمة بدور الرواد الاوائل في هذا الميدان حتى انها حققت صناعات حديثة كثيرة جعلتها تحل محل الاستثمار الحكومي القليل المرونة كما لعبت دوراً هاماً في التأميم . والامثلة كثيرة على انتشارها في اهم المدن وبعض الارياف في انكلترا واستراليا وغيرهما من الدول حيث عزم اعضاء الحكومات على تنشيطها لتحسين نوع الخدمات وتخفيض كلفتها . وعندما يكون رأسمال الادارة التعاونية او احتياطيها ضعيفاً فهي تلجأ لتدبير الاموال اللازمة الى اصدار سندات تعطي فائدة محدودة ، وتضمن الدولة بدورها تأمين دفع هذه الفائدة . وقد تكون الدولة شريكة في المشروع عن طريق تقديمها حصصاً (عينية) كما لو خولت شركة استثمار القوى الكهربائية

وزارة المالية ومن رئيس غرفة تجارة دمشق وأحد أعضائها بالإضافة الى ثمانية اعضاء تتجهم جمعية ملاكي المياه . وكانت مهمة هؤلاء الاعضاء مجانية حتى سنة ١٩٣٥ ، خصص بعدها لكل عضو ١٢٠٠ ليرة سورية كمكافأة سنوية . والجدير بالذكر ان نظام هذه الادارة ينص على معاملات خاصة وتخفيضات في قيمة الاشتراك للمدارس والجمعيات الخيرية ومعاهد كافة الطوائف الدينية . والمحاكم النظامية تفصل في الخلافات بين الملاكين والمصلحة بينما يعود لمجلس الشورى الفصل في خلافاتها مع البلدية .

العائدة الى ادارة تعاونية ، الافادة من انهر او شلالات معينة في كهربة خزاناتها او استعمالها لانتاج الكهرباء . والغالب على اكثر الادارات التعاونية ، تعيين الدولة لممثلها (او مجالس ادارة النواحي والاقضية) أعضاء في مجلس ادارة (التعاونية) حتى انها تختص باغلبية الاصوات في كثير من الاحيان .

المسؤولية في التعاونيات

لا تسأل التعاونية - مبدئياً - عن الخسائر والالتزامات ، الا في حدود رأسمالها الاساسي ، شأنها في ذلك شأن الشركات المغفلة والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، على ان انتفاء مسؤولية الاعضاء الشخصية لا يسري في مرحلة التأسيس حيث يلتزم الشركاء بصورة غير محدودة ، متكافلين متضامنين بالخسائر (او التكاليف في حال اخفاق المشروع) لان المسؤولية الشخصية تشكل الاسس الهامة واحيانا الوحيدة لفكرة الثقة بالمشروع والائتمان العائد للتعاونية في بدء حياتها ، ولهذا السبب يلعب هذا المبدأ دوراً من الطراز الاول في نمو الحركة التعاونية وانتشارها . هذا في التعاونيات بصورة عامة اما في المصارف التعاونية الصغيرة فيتحمل الاعضاء - حتى بعد دور التأسيس - قدراً من المسؤولية ، يتجاوز حدود الرأسمال الاساسي ، لان ضالة مبلغ الحصص التأسيسية في تشكيل رأسمال ضخمة كاف لتلبية الطلبات ، يستوجب اللجوء الى الاموال الخارجية للقيام بالدورة الطبيعية للعمل ، وللحصول عليها يجب توفر الضمان الكافي المقرض ، في الذمة المالية للتعاونية . وبما ان الاخيرة محدودة ، فيستقر الضمان في ذمم الاعضاء او الشركاء الى حد معين .

ولهذا التضامن ميزات كبرى ، اهمها دعم ثقة التعاونية ومركزها المالي تجاه الغير فيتيسر لها الحصول على الاعتمادات اللازمة ، وله ايضا بعض المحاذير اذ يجعل بعض الاغنياء يبتعدون كثيراً عن الاكتتاب في التعاونيات وبعزفون

اكثر ، عن تأسيسها طالما لم يجنوا ربحاً كبيراً في حال فشل المشروع . وقد لجأت بعض التعاونيات الى تحديد مسؤولية الشريك عن تصرفات والتزامات التعاونية - علاوة على مسؤولية التعاونية في حدود رأسمالها - بما يعادل قيمة الانصبة التي يملكها . ويعلق المؤسسون (ومجالس الادارة) اهمية كبرى على مسؤولية الشركاء وخاصة في المصارف التعاونية الريفية ، فهم يعتبرون انها تجعل الشركاء يهتمون باعمال التعاونية كما تدفعهم الى مراقبة ادارتها ، وثمة فائدة معنوية اخرى اذ يصبح القائمون على العمل والموظفون اكثر دقة في سلوكهم واكثر وعياً للمهمة الملقاة على عاتقهم .

ومن الفوارق الهامة بين المؤسسات التعاونية وبين المؤسسات الخاصة تجرد الاولى - كما سبق وذكرنا - عن الربح وقوة استقلالها الاداري ، وكذلك توجد عدة فوارق بينها وبين المصالح التابعة للدولة التي « لا تتخذ - كما يوضح الاستاذ لافرن - صفة التاجر والتي ليس لديها رأسمال اساسي وانما تتلقى مختلف المنح والسلف من الدولة » .

الاسس التعاونية

قواعد العمل التعاوني ولادة فكرة اتفاق الطبقات الشعبية وقد اقيمت في البدء بمعزل عن اي تدخل تشريعي ، فهي اوضح الصيغ وأضبطها للتعرف على الصفات التعاونية التي يمكن توفرها في مؤسسة ما : خمسة مبادئ تدل ببساطة فيما اذا كانت هذه المؤسسة تعاونية ام لا .

١- المبدأ الاول : حرية الاشتراك في التعاونية

يبقى باب الانتساب في شتى التعاونيات مفتوحاً امام اي شخص بنفس الشروط السارية على الاعضاء السابقين .

على ان التدابير المنظمة لصفة العضوية لا تشكل حقاً مكتسباً ومطلقاً للفرد في الانتماء ولا التزاماً على التعاونية بقبوله في عداد الشركاء فكثيراً ما

تنص بعض الانظمة التعاونية الاساسية على قيود او تحفظات ذات طابع محلي او مهني .

على ان الفقرات المتضمنة تلك الشروط تخضع كغيرها لمناقشة الجمعية العامة للمؤسسين وتصديقها . ثم ان التعاونية نفسها لا تكتسب الشخصية المعنوية التي تخولها قبول طلبات الانضمام الا بتسجيلها في السجل المخصص (التجاري مثلا) علاوة على منحها الاذن الحكومي المشروط في الشركات التعاونية الهامة وعموم الادارات التعاونية التي يعود الترخيص بانشائها الى قرار او مرسوم من السلطات العامة .

ب -- المبدأ الثاني : تساوي التعاونيين في الحقوق

واهم هذه الحقوق : التصويت ، فيمنح كل شريك ، وفقاً لهذا المبدأ ، صوتاً واحداً في اجتماعات الهيئة العامة او في التصويت بالمراسلة . وتنص بعض انظمة الادارات التعاونية على معدلات مختلفة للتصويت عندما تختلف مصالح ارباب الانتفاع كما في ادارات توزيع القوى الكهربائية حيث يختلف عدد الاصوات باختلاف اهمية رقم اشغال المشتركين فيحتفظ كبارهم بعدد مناسب من مراكز عضوية مجلس الادارة . اي انه فيما عدا حالة وجود زبائن كبار للمؤسسة بوسعهم الاكتتاب شخصياً في اسهم التأسيس لا يصبح المنتفعون او « الزبائن » العاديون انفسهم اعضاء في مجلس الادارة وانما يصبحون جميعاً اعضاء في تلك « الشركة الحقوقية » كما يسميها الاقتصاديون التي تمثلهم بدورها في العضوية وفي التصويت . وهكذا توزع المراكز الادارية بشكل لا يتيح لاي فريق من المنتفعين - وحده - اكثرية اصوات المجلس فتبقى المؤسسة التعاونية ملكاً للجميع بدلاً من ان تكون لعبة الاغلبية (١) وفي جمعيات مندوبي التعاونيات التي يعقدها الاتحاد (التعاوني) ، لكل

(١) م . ب . لافرن - كيان الادارة التعاونية .

مندوب صوت واحد، والتعاونية توصل مندوبين عنها يتناسب عددهم مع عدد المنتسبين اليها وليس بالنسبة لعدد الحصة المكتتب بها .

ج - المبدأ الثالث : تحديد فائدة معينة للحصص والاستناد

الاصل في المبدأ التعاوني عدم دفع فوائد الا انه خلافا لهذا المبدأ، تدفع بعض الشركات التعاونية للمساهمين - الدائنين - فائدة محدودة اذا ما سمحت ارباحها بذلك ، على ان هذا الاجراء لا يعتبر كمورد للربح لانه من الامور الثانوية بالقياس لما تقوم به التعاونيات من خدمات ، اهمها دعم اقتصاديات اعضائها ، فالراسمالي في النظام التعاوني - كما قال شارل جيد - « ليس الا مأجوراً والارباح (الفوائد) الناجمة عن تغطية رأسمال العمل ، تمثل « اجرتة » المحددة اذا رجعنا الى طبيعة الاشياء » . ولا مجال للاعتراض على منح هذه الفائدة في الحدود المبينة قانوناً (كأن لا تتجاوز ٦ بالمائة) اذا اقتضى تشكيل التعاونية تغطية عدد كاف من الحصة التأسيسية . ومن ناحية ثانية، جرت الادارات التعاونية الانكليزية على اصدار سندات تمنحها الدواة ضمانتها لتأمين دفع الفوائد المترتبة عليها الى جمهور المكتتبين وقد اغنت هذه الطريقة عن اللجوء الى حصص التأسيس كما سارت عليها كثير من تعاونيات البلاد الاخرى على انها نموذج للتمويل التعاوني يعني دائماً عن طريقة توزيع الارباح .

د - المبدأ الرابع « اعادة فائض ارباح الاستثمار »

نعاد الارباح الصافية الى الاعضاء بنسبة العمليات التي اجروها مع التعاونية من مشتريات او استعمال خدمات التعاونية واجهزتها خلال الدورة المالية . يرد حساب فائض الارباح في الميزانية السنوية ويقتد كملحق في موازنة التعاونية الى ان تحدد الهيئة العامة نسبة التوزيع في الجمعيات غير العادية او يعينها مجلس الادارة في الجمعيات العادية . ويجري هذا التوزيع بشكل نقود واحيانا يتجسم في مقدار معين من البضائع ، وقد اثر هذا المبدأ كثيراً في تنشيط الدعاية التعاونية وفي التدليل على تجرد النظام التعاوني وصلاحه .

هـ - المبدأ الخامس « وجوب تشكيل ثروة تعاونية بترحيل الاحتياطي »

عندما يستعمل فائض الارباح في غير زيادة قوى المشروع الانتاجية او في غير توسيع الاستثمار ، يرحل منه سنويا الى حساب الاحتياطي مقدار معين (يتراوح بين ٥ و ١٠ بالمائة) وهذا الترحيل لا يعد اجباريا في حال بلوغ مجموع الاموال الاحتياطية رقما يوازي قيمة الرأسمال الاساسي . وفي حال وجود اسناد من نوع واحد للحصص التأسيسية يرحل الاحتياطي الى ان تبلغ نسبته ($\frac{1}{5}$) خمس رأس المال . اما في التعاونيات غير المعتمدة على رأسمال تأسيسي (اي التي تلجأ الى اصدار سندات الدين) . فيجب ان يرحل من متبقى الارباح الى الاحتياطي ، ما يعادل ($\frac{1}{10}$) عشر الاموال الخاصة بالتعاونية .

ويحسن بنا التنويه بما يؤديه الاحتياطي من فوائد التعامل ومن رواج الاعمال التعاونية الى جانب جعلها ذات مكانة مالية قوية ووقايتها من الافلاس في الازمات . ثم انه يمكن المشروع التعاوني من تخفيض اكلاف الانتاج لصيانة رساميل التعاونية بعيدة عن كل قيد وغير مثقلة بالالتزامات والفوائد . وعلى هذا يحسن بالتعاونيات حتى في حال اختلاف نسبة توزيع فائض الارباح ، العمل على تقوية احتياطيتها بناء على اقتراح الجمعية العمومية العادية . ولا يجوز للشركاء المطالبة بالاموال الاحتياطية حتى في حال حل التعاونية .

خصائص تعاونية اخرى

منها ان النظام التعاوني يقدم للعملاء والزبائن تعليمات وتفصيلات عن قيمة البضائع التي يشترونها . ويجدر بنا ان نشير - في صدد ارشاد الزبائن - الى المجهود الذي حققته « مؤسسة الزبائن للبحوث في الولايات المتحدة » في

دفاعها عن المستهلكين وفي عداد اعضائها الدكتور ج. ب. وارباس عميد اتحاد
التعاونيات في الولايات المتحدة (١)

والمهمة الاولى لهذه المؤسسة اخضاع جميع الاصناف - وخاصة الحديثة
منها - الى الاختبار والدرس ، ناشرة نتائج ابحاثها في « دليل المستهلك »
وهو كراس دوري يوزع على التعاونيين ، فيه ايضاحات كثيرة واحصاءات
عن أغلب المنتجات كالسيارات والاجهزة الآلية والساعات والاوائل المنزلية
والمواد الغذائية خاصة . يرشد الدليل الزبائن الى مبلغ صحة التأكيدات
والدعايات التي ترافق عرض وبيع بعض المنتجات كالخبز (الحاص) ولقائف
التبغ (الحالية من النيكوتين) واجهزة محركات السيارات (الآلة الى توفير
المحركات) كما يقارن بين مختلف انواع البضائع من علامة تجارية واحدة ،
فيثبت لك مثلا ان الصنف المعتبر (نوعا ثانيا) يفوق احيانا ما يعتبـرونه
(نوعا اولاً) ويقارن ايضا بين مختلف العلامات وهي جد كثيرة في
الولايات المتحدة . وفي احصاء اجري في ٥٠٠٠ منزل اميركي تبين وجود
٣٥ علامة تجارية مختلفة لمحروقات السيارات و٦٨ علامة لمطهر الاسنان و٧٠
للشاي و١٠١ للقهوة و١٠١ للأوائل المنزلية الكهربائية و٢٥٦ غودجا لفراشي
الاسنان وغيرها من الاصناف مما يدرس في مخابر مؤسسة البحوث التي تطلع
مشتريها على آخر تنبعتها ، شارحة لهم ميزات او نقائص البضائع المختلفة
دون ان تغرر بهم . ونورد في هذا السبيل ما كتبه المراسل الاميركي لجريدة
« التعاون السويسري » في عدده ١ الصادر بتاريخ ١٧ تموز ١٩٣٥ تحت
عنوان « طريقة عمالية للدفاع عن المستهلكين ضد الكاذب وخدعات الدعاية » .
ان ما يسود الدعاية في امريكا هو مبدأ الكسب والاستثمار بالارباح ،
فالتجار يقومون بالدعاية لاذقية ارشاد المستهلكين وانما قبل كل شيء لكسب

الاموال ، وفي سبيل ذلك لا تتمهم - ولا تنقصهم - الوسائل لاستنزاف مال المستهلك ، حتى لو كانت هذه الوسائل مجرد اكاذيب او تهويل او مبالغات ، الامر الذي يجعلنا ندرك كيف تولدت الحاجة لدى جمهور الزبائن لحماية نفسه من هذه الخدعة الكبرى ، والاهمية التي اخذتها الحركة التعاونية مكنتها من وقاية الجمهور من مفاسد ومخاتلات النظام الحر الاقتصادي .

الجمعية العمومية للتعاونية - ادارة التعاونيات

تشكل هذه الهيئة السلطة العليا للتعاونية فتتخذ التدابير القانونية السارية عليها طبقاً للمبادئ الديمقراطية . تنتخب الجمعية العمومية اعضاء مجلس الادارة واطباء لجنة المراقبة . فالاصل اذن ان يترك انتقاء مدراء التعاونية للمساهمين او لممثليهم الا في حال تعيينهم من قبل الحكومة (كما هو جار في اكثر الادارات التعاونية) . والاشتراك في اعمال الجمعية العمومية يجوز ان يكون اجبارياً على الشريك في حال نص النظام الداخلي للتعاونية على ذلك .

والآن ما هي حدود الاستقلال الاداري للتعاونية ؟

ذكرنا ان انتقاء مديري الادارة او الشركة التعاونية ، يعود الى المشتركين فيها عن طريق هيئاتهم العامة الا في حال تعيينهم من قبل الحكومة ، وبالطبع هناك اتجاه قوي الى انتقاء الاشخاص الاكثر تمثيلاً للمنتفعين اي لذلك الجمهور الكبير من الزبائن « عملاء التعاونية » . وبمقتضى الاسس التعاونية لا يتناول اعضاء مجلس الادارة المكافأة السنوية التي يتقاضاها زملاؤهم اعضاء مجالس الشركات المساهمة . وبالفعل نجد انه من مصلحة الاقتصاد التعاوني ان يكون للجان الادارة في مؤسساته اطلاع واسع على المسائل الفنية المتعلقة بالاستهلاك والانتاج وعلى احدث الطرق في التوزيع ، ومن مستلزمات هذا الطراز من الاقتصاد ان يكون بعيداً - بقدر الامكان - عن تدخلات السلطة العامة فيما يتعلق بالادارة .

ويسأل اعضاء مجلس الادارة والمراقبة لمدة عشر سنوات عن مخالفات

او سوء استعمال النفوذ او الاعمال غير المشروعة او عن اهمال واجباتهم على ان الحرية المطلقة في ادارة التعاونيات لم تتوطد بعد دعائها في كل البلاد ، وان أمكن تأكيد وجود مثل هذه الحرية في ادارة التعاونيات الانكليزية او الدانمركية ، فليس ببعيد الزمن الذي سنرى فيه تكامل الاستقلال الاداري لتعاونيات البلاد الاخرى .

ففي بلجيكا حيث توجد سلسلة كبيرة من الادارات التعاونية ، تعين السلطات العامة بعض اعضاء مجلس اداراتها من كبار الموظفين الخبراء او اعضاء البرلمان او العمدة . أما في سويسرا فكثيراً ما تنتخب الهيئة العامة للتعاونية بكل حرية ، مجلس ادارتها الذي يعين بدوره العضو المنتدب لادارة المشروع . كذلك في فرنسا باستثناء مدراء المصارف العقارية التعاونية والمصارف التعاونية الكبرى حيث يعود للحكومة حق تعيينهم وعزلهم ، وهي تختارهم من اعضاء النقابات او غرف التجارة او لجان مستهلكي القوة المحركة وهذه المؤسسات تمثل بطبيعتها اكثرية المتدخلين في الحياة الاقتصادية .

وفي انكلترا ، تؤلف هيئات الادارة من ذوي الخبرة العظيمة في الحقلين التجاري والفني . تمتاز تعاونيات هذه البلاد بالشكل الطريف الذي يسمى بموجبه اعضاء مجلس الادارة ، فقد عهد السير هربوت موريسون وزير المواصلات في حكومة العمال ، الى تشكيل لجنة قوامها ستة اعضاء يلقبون بـ :

« Appointing trustees » تنحصر مهمتهم في تسمية اعضاء مجلس « الادارة التعاونية لنقل الركاب - لندن » (١) .

وللوصول الى المزيد من التجرد والنزاهة ، يُنتقى اولئك الاعضاء من ارفع شخصيات الامبراطورية كرئيس مجلس محافظة لندن ورئيس لجنة مصارف التقاص اللندنية وعميد جمعية التقنين والمشورة وهو من كبار المشرعين ورئيس معهد المحاسبين (الذي يخرج مفوضي الحسابات ، المرخص لهم

مراقبة كافة الشركات المساهمة ماليا) ورئيس المجلس الاستشاري الاعلى المنشأ لمساعدة وزير المواصلات في التشريع واخيراً وفي حال شغور مركز احد الاعضاء (ما عدا شغور سدة الرئاسة) رئيس الدورة نفسه في الادارة التعاونية .

فالى هؤلاء، يعود حق تعيين الاعضاء السبعة لادارة نقل الركاب التعاونية في لندن، بملء الحرية وفقاً للتقاليد الانكليزية . وهكذا يعتمد الانكليز على حرية العمل وعلى تفهم المسؤولية وعلى تمسك الحكومة ومؤسساتها بخطة ترك التعاونية « تحيا حياتها الخاصة » ، مطبقين مبدأ الفصل الضروري بين سلطة الحكومة وادارة التعاونيات .

ان الاسس التي عددناها مرتبطة ببعضها بصورة متينة تجعل منها الركن الاول لحياة الاجهزة التعاونية ولحيويتها ، فلذا يسهر قادة الحركة التعاونية كثيراً على تطبيقها وعلى المحافظة عليها .

مشكلة الاجور كما حلها النظام التعاوني

وهذه ايضا من محسنات الاقتصاد التعاوني الذي فرق رواده بين الاجرة التي يدفعها المستحدث الرأسمالي او الدولة ذات الطابع الرأسمالي وبين طبيعة العائدات التي يتناولها العامل في ظل الاقتصاد التعاوني . يعود « فضل القيمة » في النظام الاول الى فئة الرأسمالين مالكي المشاريع بينما يأخذ العامل في النظام الثاني ثمره عمله كاملة ، فكأنه يستهلك قيمة ما اضاف الى الانتاج بعمله ، لان مجموع الثروة الانتاجية تخص في الحالة الثانية التعاونية فقط حيث يشغل العمال العاديون والمختصون في ميدان الخدمة العامة لانتاج ثروات يفيد منها الجمهور .

وفي بعض البلاد ، ينص نظام التعاونيات او قانون التعاونية الاساسي على منح عمالها (٢٥ بالمائة) على الاقل من الارباح الصافية المحققة في الدورة المالية بينما تشترط بعض النظم الاخرى ان لا تقل النسبة المخصصة للعمال عن قيمة الفوائد المدفوعة لدائني التعاونية ، سواء كان المشتغلون فيها منضمين

البها ام لا . يجري توزيع هذه المبالغ على العمال بنسبة الاجور التي تقاضوها او ساعات العمل خلال الدورة المالية التي كثيراً ما تكون سنوية وقد تخصص التعاونيات قسماً من الانتاج لانشاء مؤسسة مستقلة للتأمين الاجتماعي ولتحسين احوال كل من يعمل لديها .

الاسرة التعاونية كبيرة وقوية

اقتصر البحث، في هذا العرض السريع على اهم الاسس التعاونية، ومجال النظام التعاوني واسع كثيراً فهو يتناول عموم الفعاليات الاقتصادية : كتنسيق الخدمات والمرافق العامة واعمال الري واسكان الاهالي ، حتى انه اسس في اكثر المصارف التعاونية شعب خاصة لتشجيع الزواج واقراض الاسر الحديثة . ويحسن بالقارىء مراجعة دراسة قيمة نشرها السيد جان ديزيره (١) تحت عنوان : « الانسان في المناطق الآلهة وغير الآلهة » .

وقد تعرض الكاتب خلال بحثه في خلل الاقتصاد الفرنسي الى الاعمال التي تهتم الحركة التعاونية، فعدد اهمها : الكهرباء ، الغاز ، التأمين على الحياة ، مصارف الاصدار ومصارف الخاصة، عموم النقلات ، السكة الحديد، التجارة الخارجية ، وعموم الصناعات التي تحفظ للمستهلكين منزلة كبرى في الاقتصاد الحالي فيما اذا اديرت من قبل ذوي العلاقة انفسهم .

فيتبين لك اذن ان الاقتصاد التعاوني نظام عادل تتفق فيه مصلحة الفرد مع المصلحة العامة باقامته توازناً محموداً بين الانتاج والاستهلاك ، هذا التوازن الذي عجز النظام الاقتصادي الحر، عن اقامته على أسس متينة ، وانه يخفف من حدة الازمات ويعمل على الاستقرار ساهراً على جودة الصنف وتحسينه ، مزدرياً طرق التجارة الفردية الصغيرة ، محققاً لأول مرة البيع بسعر الكلفة ، منظمًا المضاربة .

وهو في حله لمشكلة الاجور ، يخفف من نضال الطبقات . كما انه اصبح
له من القوة ما يساعده على تأليف شركات وصناعات كبرى تتطلب رساميل
جبارة فيقضي على مساعي ارباب التجارة والاحتكار في المحافظة على مستوى
صنعي للاسعار . فهو الى ذلك ، خير مؤلف بين طبقات المستهلكين وخير
موفق بين حلول توزيع الدخل وهو احدث ابتكار لتنمية الثروة القومية .
وهكذا اضحي المنهاج التعاوني ، عضواً اساسيا في الاقتصاد الوطني وسيظل
نشر التعاونيات حدثا كبيرا في الحقل التجاري فضلا عن كونه عاملا فعالا
لزيادة الانتاج وتنسيقه ، وما اوردناه يعطينا فكرة عامة عن مادة الشبكة
التعاونية وكيانها ، وان اقتضينا في تفصيل النواحي الاقتصادية الصرفة .
والآن ، نبدأ بعرض عام لأكثر التعاونيات ذيوعا قبل التطرق الى تتبع
تطورها في مختلف البلاد .

وهكذا بعد دراسات عميقة وبعض التجارب المؤثرة في ألمانيا، تأسست
لجنة التعاونيات في برلين في ١٨٨٠م. ولم تكن مقصورة على المستعمرات بل شملت
العملية كلها لجنة التعاون

في سنة ١٩٠٠م في ألمانيا وفي جميع أنحاء أوروبا في رغبتنا المبدئية لا
تكون قسراً بل بالتطوع في العمل في التعاونيات في جميع أنحاء أوروبا
في سنة ١٩٠٠م في ألمانيا وفي جميع أنحاء أوروبا في رغبتنا المبدئية لا
تكون قسراً بل بالتطوع في العمل في التعاونيات في جميع أنحاء أوروبا
في سنة ١٩٠٠م في ألمانيا وفي جميع أنحاء أوروبا في رغبتنا المبدئية لا
تكون قسراً بل بالتطوع في العمل في التعاونيات في جميع أنحاء أوروبا

القسم الثاني

في سنة ١٩٠٠م في ألمانيا وفي جميع أنحاء أوروبا في رغبتنا المبدئية لا
تكون قسراً بل بالتطوع في العمل في التعاونيات في جميع أنحاء أوروبا
في سنة ١٩٠٠م في ألمانيا وفي جميع أنحاء أوروبا في رغبتنا المبدئية لا
تكون قسراً بل بالتطوع في العمل في التعاونيات في جميع أنحاء أوروبا
في سنة ١٩٠٠م في ألمانيا وفي جميع أنحاء أوروبا في رغبتنا المبدئية لا
تكون قسراً بل بالتطوع في العمل في التعاونيات في جميع أنحاء أوروبا

التعاونيات بحسب أنواعها

في سنة ١٩٠٠م في ألمانيا وفي جميع أنحاء أوروبا في رغبتنا المبدئية لا
تكون قسراً بل بالتطوع في العمل في التعاونيات في جميع أنحاء أوروبا
في سنة ١٩٠٠م في ألمانيا وفي جميع أنحاء أوروبا في رغبتنا المبدئية لا
تكون قسراً بل بالتطوع في العمل في التعاونيات في جميع أنحاء أوروبا
في سنة ١٩٠٠م في ألمانيا وفي جميع أنحاء أوروبا في رغبتنا المبدئية لا
تكون قسراً بل بالتطوع في العمل في التعاونيات في جميع أنحاء أوروبا

تعاونيات الحرف

في سنة ١٩٠٠م في ألمانيا وفي جميع أنحاء أوروبا في رغبتنا المبدئية لا
تكون قسراً بل بالتطوع في العمل في التعاونيات في جميع أنحاء أوروبا
في سنة ١٩٠٠م في ألمانيا وفي جميع أنحاء أوروبا في رغبتنا المبدئية لا
تكون قسراً بل بالتطوع في العمل في التعاونيات في جميع أنحاء أوروبا
في سنة ١٩٠٠م في ألمانيا وفي جميع أنحاء أوروبا في رغبتنا المبدئية لا
تكون قسراً بل بالتطوع في العمل في التعاونيات في جميع أنحاء أوروبا
في سنة ١٩٠٠م في ألمانيا وفي جميع أنحاء أوروبا في رغبتنا المبدئية لا
تكون قسراً بل بالتطوع في العمل في التعاونيات في جميع أنحاء أوروبا
في سنة ١٩٠٠م في ألمانيا وفي جميع أنحاء أوروبا في رغبتنا المبدئية لا
تكون قسراً بل بالتطوع في العمل في التعاونيات في جميع أنحاء أوروبا

مصدرها وتطورها

لاقى المبدأ التعاوني في ألمانيا رواجاً كبيراً بين الصناع وأرباب الحرف ، وتغلغل انتشاره بين بقية الطبقات في تلك البلاد التي عرفت الحركة التعاونية بعد انكلترا . وبدأت هذه الحركة بمحاولة هرمان شولتز من بلدة دوليزش ، وهو واديكالي سئحت له فرصة التثبت من سوء حال الدولة والقائمين عليها ، تحسين حال الصناع وصغار المستحدثين عن طريق المذهب التعاوني .

تتلخص فكرته بأنه يجب على الصناع الاعتماد على انفسهم فقط والسير في الطريق التعاوني بوسائلهم الخاصة . وكان يعتمد على المبدأ القائل : « ان في الاتحاد قوة » واستخلص منه امكان انشاء منظمة مشتركة توصل الى نتائج لم يكن اعضاءها ليطمحوا اليها منفردين ، وذلك بتوحيد المساعي الفردية سواء في الحفل المالي او في مجال المعلومات المسلكية . كان شولتز يرى في هذه الطريقة مقومات النجاح في النضال ضد المشاريع الاحتكارية والمصانع الكبرى وكان يتوقع من الحركة التعاونية تحسين أوضاع الطبقات الوسطى .

تطبيقها وأثره

بلغت الحالة العامة في ألمانيا من سوء ما حدا بمختلف الاوساط الى معالجتها بالوسائل الممكنة . فأسست سنة ١٨٤٩ تعاونية لشراء المواد الاولية اللازمة لصانعي الاحذية والنجارين ثم في سنة ١٨٥٠ انشئ مصرف تعاوني في دوليزش .

ان هذا النوع الاخير من التعاونيات المعروف بـ Schulze Delitzsch لعب دوراً كبيراً لم يكن منتظراً في اقتصاديات ألمانيا .

وهكذا بعد دراسات عميقة وبعض التجارب المؤلمة في ألمانيا ، تأسست على التوالي عدة تعاونيات للصناع في سويسرا والدانمرك خلال الفترة الواقعة بين ١٨٦٩ و ١٨٨٠ ولم تكن مقصورة على المستحدثين وانما شملت صغار التجار والعمال والموظفين .

دلت التجربة الألمانية على انه لنجاح هذا النوع من التعاونيات ، يجب ان لا تنحصر خصائصها في خدمة المصلحة العامة وانما عليها اقتباس بعض الاصول التجارية التي تشكل أسس البناء الاقتصادي .

أهدافها -

يتبين من النظم الاولى لتلك التعاونيات ، انها « تعمل لرفاه اعضائها » كما يتضح من اقوال المؤسسين :

« تستهدف تعاونيات دوليزش تقديم الوسائل اللازمة لعمال كافة طبقات الحرف باعتبار ان اكثر الرساميل منحصرة في ايدي ارباب المشاريع الكبرى . فتعمل على توفير ما سيُدفعه الصناع - لولاها - من ارباح وفوائد وغلاوات للتجار والمرايين والمصارف ، عاملة على تمليك المحرومين من الثروات ، رأسمالا متواضعا ، يعدونه شيئا فشيئا ، مشجعة التوفير »

الانقسام اليها -

يؤدي الشريك لصندوق التعاونية بدل انساب يجعل في الاحتياطي ثم تغطي به حصة من حصص الأسهم الاساسي المسهم . وفي حالة تعذر الدفع مرة واحدة يسمح بدفع بدل حصص شهرية حتى التغطية الكاملة . يوقع المنتسب على عقد يتعهد فيه ضمان كامل الحصة والالتزام بالمسؤولية عن الخسائر المحتملة او الملحوظة في الموازنة السنوية .

يحق لكل شريك ، توظيف ما يقتضيه من اموال لدى التعاونية التي

تقبل ، بشروط ملائمة ، ودائع ومدخرات اعتباراً من ٥٠ سانتياً ، تعطي عنها فائدة لا بأس بها . وتستعمل الاموال المودعة - التي يجب ان تودع لثلاثة اشهر على الاقل - لتمويل الاعمال التعاونية عن طريق سلف لذات المدة . فالادخار سهل مهمة تعاونيات دوليزش ، وهو احدى خصائص البلاد المتقدمة ، حتى ان غزو توفير الاموال وتوظيفها لدى أمة من الامم يدل احياناً على درجة رقيها . وتنتشر هذه التعاونيات في انحاء العالم وفق مفاهيم ثابتة تجعل لمعنى « تبادل التعاون » اكبر الاثر في التقدم الاجتماعي . وفي حال عدم كفاية الودائع لتلبية الطلبات ، تجيز اكثر النظم الداخلية للتعاونيات الاقتراض .

تعاونية دوليزش كمصرف تسليف

تتم تعاونية الحرف ، في الدرجة الاولى ، بمنح مشتركينها سلفاً مالية . ويشترط في طالب السلفة ان لا يكون قد تأخر في تسديد سلف سابقة او سبب الى كفيله خسارة لم يقد بتغطيتها . ومن الشروط المتبعة حتى اليوم في التسليف ان تتوفر كل الضمانات اللازمة للتغطية في وضع المدين المالي ، لان التعاونية لا تريد الابتعاد عن اصول الادارية الحكيمة او إقراض اموالها الى غير الموثوق بلاءهم والا عرضت للخسارة المحتملة ، أموالها الخاصة وأموال الغير المودعة لديها .

طرق الاقتراض في تعاونيات الحرف

يستمر العمل في سويسرا والدانمرك منذ حوالي ٢٥ او ٣٠ سنة ، لاختيار احسن الحلول لتنظيم القروض الحرفية وتأمينها ومطابقتها لحاجات المشاريع المتوسطة والصغيرة وحاليا بطريقتين : الاقتراض المباشر وكفالة القرض .
(٢) - اعتمدت انظمة دوليزش الاولى ادخال القروض الشخصية البسيطة لتساعد اصحاب الامكانيات المحدودة في الحصول على مبالغ تتناسب مع

قدرتهم على تسديدها - وغالبا ما يحدد أقصى حد لقيمتها - بدون اللجوء الى الكفالات ، أي بدون ضمانة مصرفية تعاونية .

ب) - ثم عملت التعاونيات - وخيراً فعلت - بنظام الكفالة . الا ان مسألة اقراض ارباب الحرف الصغار ترتدي طابعاً خاصاً ، فغالبا ما يعوز هؤلاء المال ولا يمكنهم الا تقديم كفالات شخصية لعبز غالييتهم عن اعطاء ضمانات حقيقية . فلا قيمة كبرى لادوات عملهم او للبضائع التي في حيازتهم وقلما يملكون منقولات كافية ثم ان اموالهم غير المنقولة - فيما اذا كانت لهم - مثقلة بالرهون . يتوجب اذن على طالب القرض ان يوجد الضمانات التي تنقصه بتقديمه ضمانة خاصة في شكل الكفالة . وهذه من اكثر الوسائل استعمالا في عموم الحرف وتجارة المفرق والزراعة للحصول على اعتمادات تفتحها التعاونيات لمدة محدودة في اول الامر كالاوراق التجارية مع فارق واحد بينها هو ان القرض التعاوني يُمنح بعقد بسيط وبمجرد التعريف على المقترض . والتشدد في اعادة مبلغ القرض مشروط بانذار مسبق يُخطر به المدين قبل ثلاثة اشهر وأقصى مدة لتسديد القرض سنة ، يمكن تمديدها بعد الاستحقاق . يُضمن القرض بكفالات شخصية او عمليات تجميد موقته أو بتجميد ترافقه كفالة من ضامن او اكثر . وقد لاقت هذه الطريقة اقبالا وتأييداً ممن يعوزهم المال لآجال غير قصيرة ولا يريدون امضاء الاوراق التجارية او يعجزون عن فتح حسابات جارية . ولا بد من تطلب اخلاق مالية قوية ، علاوة على استقامة واستقرار في المعاملات ، لدى الامة التي تريد الاخذ بهذا الطراز من التعاونيات .

القروض عن طريق تأمينات او رهون عتارية (او حيازية)

لعل هذه الطريقة قليلة في اعمال تعاونيات الحرف ونجدها في حالات نادرة كأن تتضمن طلبات بعض الزبائن العاديين - في صورة التأمين والضمان - رهنا من الدرجة الاولى ، فيمنحون قروضا في حدود قيمة ثلثي مبلغ التخمين

العقاري . واليوم لا تقدم تعاونيات الحرف - كبقية المؤسسات المصرفية - اموالها لأجال طويلة وانما تقتصر على كفالة المدينين بمثل هذه القروض لدى مصرف عادي يمارس نشاطه في منطقة اقامة المقترضين . يقوم اخصائيو التعاونية بدرس عميق لمختلف الطلبات مما يدل على تفهم التعاونيين لواجبهم ، واكثر النظم الداخلية لتعاونيات الحرف تنص على تقديم طلبات المبالغ الصغيرة على الكبيرة في حال عدم كفاية الاموال لتلبية كافة الطلبات ، مما يعطي قوة كبرى للضمان الجماعي للتعاونية . ولتلافي سوء الاستعمال ، اخضعت « التعاونيات الشعبية » الكفالة الفردية الى قواعد اضبط .

الادارة والعمل في تعاونيات الحرف

يكلف لوظائف الادارة ، اشخاص اكفاء من كافة الطبقات ، يتمتعون بثقة الشركاء والمودعين على السواء .

وتصنف انظمة ممارسة العمل (وطبيعة العاملين) في تعاونيات الحرف الى اربعة اشكال :

١ - تعاونيات الحرف الانتاجية حيث يشتغل الشركاء معا وفي ورشة مشتركة بدون اللجوء الى عمال مأجورين من الخارج .

٢ - تعاونيات تحويل المنتجات حيث يعمل فريق من الشركاء في ورشة مشتركة دون تشغيل عمال مأجورين من الخارج ، بينما يتم الشركاء الآخرون العمل في ورشهم الخاصة .

٣ - تعاونيات شراء ونتاج المواد الاولية اللازمة للشركاء ، يشتغل اربابها في ورشهم الخاصة مع قصر التوزيع على الاعضاء المنتسبين فقط .

٤ - تعاونيات التصريف لبيع الاصناف المنتجة في ورش اعضائها فقط . ويمكن للنوعين الاولين من التعاونيات ، ممارسة نشاط احد النوعين الثانيين او كليهما .

وليس - على العموم - لتعاونيات الحرف ، الحق في ممارسة نشاط يتعلق
بأكثر من فرع مهني أو مهني واحد .

اتحاد تعاونيات الحرف

تمشياً مع الاسس الحديثة للحركة التعاونية ، تلتزم تعاونيات الحرف
بالانضمام الى اتحاد يعزز جهودها الاقتصادية ويهدف الى خدمة اعضائه الذين
لا يجوز لهم الانتساب الى تعاونية او اتحاد من طراز آخر الا بموافقة تعاونيتهم
الاصلية .

ولتصبح انظمة التعاونيات سارية المفعول ، يجب ان يوافق عليها الاتحاد
التعاوني المختص بعد اطلاعه على شكل فعاليتها وبيان محل اقامة واسماء
اعضائها ، ويحظر على ارباب الحرف الانضمام الى عدة تعاونيات في نفس الوقت .

صلاحيات الاتحاد وواجباته

يمارس الاتحاد مراقبة فعالة على كيفية منح التعاونيات القروض لارباب
الحرف وله الحق في مراقبتها عن طريق مكتب « دائرة التعاون » الذي
بوسعه تدقيق الحسابات والموازنات السنوية للتعاونيات والاشراف على وضع
تقارير لجنة مراقبة الحسابات والجمعية العمومية ، وله ايضا ايفاد ممثل عنه في
اجتماعات ومداولات اعضاء مجلس ادارة التعاونية ، ولهذا الممثل صوت
استشاري .

علاقة الاتحاد وتعاونياته بالحكومة

يحق للحكومة ، في السنوات الثلاث الاولى لتأسيس الاتحاد ، تعيين
اعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة فيه . ولا تقبل في عضوية الاتحاد ، الا
التعاونيات الحرفية والحزينة العامة ووزارة الاقتصاد الوطني التي تمارس
حقوقها كعضو مؤسس بواسطة « دائرة التعاون » ويتوجب على كل تعاونية
منضمة اليه ، الا ككتاب بمخصه التأسيسية ، ويختلف عدد هذه الحصص والحد
الادنى للقيمة المكتتب بها حسب اهمية النشاط الذي تمارسه التعاونية .

ويتعهد الاتحاد ، من جهته ، بتقديم القروض اللازمة للتعاونيات وتمويلها
باللوازم والادوات وتحسين الروابط بينها لتصبح منتجة في الحقلين القومي
والدولي . وفي سبيل تأمين ذلك ، يلجأ الاتحاد الى المصرف التعاوني او الى
المصارف الخاصة او الى الخزينة العامة وأساساً .

وهكذا يعمل الاتحاد على توفير الاموال والمهيات اللازمة لاجتماعاته
بصورة مضمونة ، بعيداً عن الصعوبات الادارية وخطر الفائدة الربوية . مما يقيم
تعاوناً مثمراً بين افراد فئة كبيرة من الامة ، يعود عليها بارباح قوية ويعزز
سيادتها ويقيم الانسجام بين طبقاتها فضلاً عن مساعدته لعموم ارباب الحرف
بالوسائل الخاصة .

الثقة المتبادلة بين الطرفين على السواء .

بما لا يخفى من ان التعاونية لا تقوم الا على اساس الثقة المتبادلة بين الطرفين .

والثقة المتبادلة بين الطرفين هي التي تجعل التعاونية قادرة على القيام بواجباتها
والتعاونية هي التي تجعل الطرفين قادرين على القيام بواجباتهم .

تعريفها

غاية تعاونيات الاستهلاك واتحاداتها ، الشراء المشترك للحاجات الضرورية للأفادة من اسعار الجملة ، مستغنية عن الوسطاء بين المنتج والمستهلك. يشترك الزبائن في جمع الرأسمال اللازم لشراء المنتجات التي يبيعونها بسعر مناسب بطريقة تتيح اقتسام ثمرة العملية بين المنتسبين، دون مراعاة أهمية اشتراكهم وانما بمقدار مشترياتهم أي بنسبة استهلاكهم .

ظهرت تعاونيات الاستهلاك بمثابة رد فعل قوي لجشع الرأسمالية في النظام الاقتصادي الحر ووقفت للمرة الاولى بين مزايا الراسمالي ومصالح الطبقات الوسطى ، معززة مكانة الاستهلاك في الصرح الاقتصادي ، رغم المساعي الرأسمالية الخاصة الآيلة الى الاقلال من اهميتها . فالحركة التعاونية الاستهلاكية ترمي الى تحرير الجميع وكما يرى شارل جيد « انها تراعي كافة المستهلكين - ليس العمال منهم فقط - وانما الاغنياء والموسرين لان الاستغلال الذي يتعرض له هؤلاء لا يقل عن استغلال الفقراء » .

خصائصها

بما ان تعاونيات الاستهلاك تعمل بمبدأ البيع نقداً ، فان مشتركيها معفون من علاوة الضمان ضد خطر عدم الدفع ، اي الاضافة التي جرى البائعون بالتقسيط او لاجل ، على ضمها الى الثمن الاصلي للمبيعات وهي مرتفعة النسبة في اكثر فروع تجارة المفرق : توفير آخر .

تضمن التعاونيات الاستهلاكية للمواطن وسيلة دفاعية فعالة لمواجهة تكتلات المنتجين (مثل اتحادات الكارتل والتروست) في ظل الاقتصاد الحر ورائدها الوحيد في ذلك خدمة المصلحة العامة . كما تلعب دوراً كبيراً في البلاد الآخذة بنظام اقتصادي مدبر او موجه جزئياً .

الشراء الزراعية الدولية ومركزها في روتردام واتحاد تعاونيات الولايات المتحدة والوكالة الاتحادية لتعاونيات ما وراء البحار الزراعية ومركزها في لندن وقد تأسست لتقوم بأعمال التمثيل التجاري لحساب التعاونيات الاستهلاكية في تعاملها مع مصدري بلاد ما وراء البحار ، الى جانب اعمال السمسة والبيع التي تتولاها باسم اعضائها وحسابهم .

وكانت احسن النتائج في هذا الحقل ، ما لاقاه الاتحاد التعاوني العالمي في ميدان الاستهلاك وبلغ عدد اعضائه في سنة ١٩٤٧ (٧٠ مليون) مشترك تابعين لـ (٣٠) دولة مختلفة . ولعل في هذا المثل خير مشجع للتضامن الدولي وتحسين حال الانسانية .

التعاونيات الاستهلاكية في سوريا

لم نجد اثراً للاقتصاد التعاوني الاستهلاكي في سوريا، وقد انشأت الحكومة خلال الحرب ، مؤسسة تعاونية خاصة بالموظفين لم تكن تتمشى في الواقع مع الاسس التعاونية المعروفة ، وانما كانت تفيد من بعض الاعفاءات او المساعدات لتبيع - مبدئياً - بأسعار رخيصة . وقريبة منها تعاونيات موظفي خطوط سكك الحديد او بعض الشركات بخلاف بعض المحلات والمخازن التي تتصف بانها تعاونية ولكنها بالاسم فقط . وفي البلاد الشقيقة ، نجحت في العراق تعاونية استهلاكية اسسها الاستاذ عبد الله صابر في البصرة ولكنها صفت اعمالها قبل انتهاء الحرب ، كما راجت منذ سنة ١٩٢٠ تعاونيات الموظفين والمزارعين الاستهلاكية في بعض انحاء القطر المصري (١) . ويبلغ عددها

(١) يقص علينا تاريخ الحركة التعاونية الاقتصادية للمملكة المصرية اثر الجلود التي بذلها الزعيم الخالد سعد زغلول وتلامذته من بعده - لرفع شأن التعاون ونشر مبادئه . وتنص مناقج « الوفد المصري » الاقتصادية على نشر التعاونيات ومساعدتها . ويحسن -

أثر الحركة التعاونية في الاقتصاد الريفي - التعاونيات الزراعية

غيرت الحركة التعاونية كثيراً في شرائط الاقتصاد الريفي ، فقد حلت خصائصها محل نزعة الفلاح الفردية وهي العقيدة الراسخة مدى الأيام ، فاتحة الآفاق الواسعة امام تنظيم الزراعة في العصر الحالي ، حتى تستعيد مكانتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وستفيد من هذا التنظيم عموم المشاريع الزراعية حتى القديمة منها ، لتسهيل كافة المراحل فيها ، من انتاج وتحويل وحفظ وبيع الى اتباع الشراء المشترك للمواد الأولية والاوائل والادوات الزراعية وحتى الاستعمال المشترك لهذه العدد . ان في انشاء التعاونيات الزراعية ما يلائم الاوضاع والحاجات الريفية لتضمنها تباشير الازدهار ولموافقتها الارض العربية الطيبة مع الاعتراف بازوم دراسة امكانيات ونتائج ادخال مثل هذه التعاونيات ، بصورة قوية وتجريبية لانها لم تشاهد النور بعد لدينا .

تطورها واغراضها - انواعها

قامت في كندا والولايات المتحدة ، تعاونيات زراعية كثيرة ذات انظمة مختلفة واشكال معقدة حتى انه للتعرف على اهدافها يحسن بنا تتبع تطورها وانظمتها المعمول بها حالياً .

كان الغرض الاول من انشائها - في اوروبا - الشراء المشترك للادوات الزراعية مع اقامة نظام عادل للتوزيع . بدأ انشاء التعاونيات الزراعية منذ

الربع الاول للقرن التاسع عشر وانتشرت بسرعة ، رامية الى تموين اكبر عدد ممكن من المزارعين بما يلزم لتجهيز اراضيهم مع اهتمامها بتوضيب وجمع منتجاتهم . فنجاحها خير مقياس للنمو الزراعي في بلد ما .

كان هدف التعاونيات الزراعية الاولى متواضعا ولم يكن واحداً فسميت التعاونيات الزراعية العامة (أو المختلطة) بينما تقوم مثيلاتها الحديثة ، في اكبر المراكز الزراعية ، على الاختصاص وتسمى التعاونيات الزراعية الخاصة لاستهدافها فائدة أعضائها بالدرجة الاولى وهي ذات أشكال كثيرة وأنواعها مختلفة ، أهمها ثلاثة :

١ - تعاونيات الشراء الزراعية .

٢ - تعاونيات البيع الزراعية .

٣ - تعاونيات الاقراض الزراعية .

خصائص تعاونيات الشراء الزراعية

تهدف هذه التعاونيات الى خدمة المزارعين المتأخرين اقتصادياً ، ملبية حاجتهم الى لوازم الاستثمار الزراعي لتأمين مورد حسن لديهم ، جاهدة في تصريف منتجاتهم الزراعية . وتتعاطى أحياناً الأشغال التجارية بأنواعها ما عدا عمليات المضاربة التي حظرتها نظمها . وأكثر خصائص الهيكل التعاوني تنطبق عليها ، ففكرة المساواة فيها انتقلت من المفاهيم التقليدية للحق لتتضح وتستقر في التفكير الشعبي على انها القاعدة الاساسية في علاقاته الاجتماعية . ولا غرو فالتنظيم التعاوني احسن « ميثاق » للتعبير عن الارادة المشتركة ، وهو « بناء يبدأ من الأدنى للوصول الى الأعلى » على حد تشبيه اوردته احد التعاونيين والتصويت يجري فيه بالتساوي مهما كانت نسبة الاموال المكتتب بها او عدد العمليات المحققة . فهنا تجد استقلال الهيئة الادارية وان الاموال اللازمة للمشروع يكتتب بها المشترك على اقساط او تقترض باصدار سندات تضمنها

مسؤولية المشتركين المحدودة او غير المحدودة (تعاوانيات زراعية بمخصص تأسيس او بدونها) . ويشترط في الاعضاء المنضمين كونهم مزارعين ، او تحقق صالح لهم في الزراعة او علاقة قوية بها ، وعليهم التعهد باستعمال خدمات التعاوانية والتعامل معها فقط .

كذلك لا يمكن للتعاوانيات بدورها التعامل مع غير اعضائها الا في حالة ارتدائها طابع الادارة ذات النفع العام التي لها قبول ارباب الانتفاع العاديين لان انظمتها تجيز ذلك بشرط استكمالهم المؤهلات اللازمة .

طبيعتها وتأسيسها

تحقيق التعاوانيات الزراعية لحاجاتها العامة وللد المساعي الخاصة ولو بصورة جزئية ، وتأسيسها اما ان يكون بمخصص اسمية او برأسمال مسهم متحول ليس له في النهاية الا مجرد فائدة محدودة . وكثيراً ما يكتفى من المشتركين بدفع قسط سنوي تحدد قيمته الهيئة العمومية في دورتها العادية وفي حال ظهور ارباح صافية ، يجري توزيعها بين المشتركين بنسبة اشغالهم مع التعاوانية بعد ترحيل النسبة المخصصة للاحتياطي .

دور التعاوانيات الزراعية في الاقتصاد الوطني

والان نقدم لمحة عامة عن مختلف التعاوانيات التي عددناها عاملين على تحديد الدور الذي لعبته في اقتصاديات البلاد وكنا قد تعرضنا بعض الشيء الى النوع الاول منها الخاص بالشراء .

تتناول تعاوانيات المبيع الزراعية فعاليات عديدة . وهي تضم المزارعين وبعض ارباب المهن والحرف الريفية . واكثرها يتخذ شكل تعاوانيات المبيع « الانتاجية » مثل معاصر الزيت ومعامل تحضير الالبان ومشتقاتها والمطاحن ثم التعاوانيات الفرعية للاستعمال المشترك للالات وتعاوانيات صناعة الغزول والمطرزات والدانتلا والتحف الخشبية والمعدنية وبيعها . وقد

اصبحت انظمتها مثالا يحتذىه منتجو القمح والحضار والفواكه ومربو المواشي فيما يتعلق بالتصدير والدعاية .

اما تعاونيات الاقراض الزراعية التي تساهم فيها صناديق التوفير والاعتماد (ومؤسسات صناديق رافيسن) فقد أبدت في بعض البلاد نشاطا ملحوظا . ففي المانيا مثلاً كانت التعاونيات الاخيرة تتعاطى اعمال حوالي ثلثي المبادلات التجارية قبل الحرب الاخيرة . بينما تدخل ، في نشاط ثلث عدد التعاونيات اليونانية ، فعاليت اخرى عدا المصرفية كسواء المنتجات اللازمة للزراعة وفروعها والمنازل وتقوم احيانا بمشاريع اوسع كمخازن الاستيداع العمومية .

ومن خصائص كافة التعاونيات الزراعية العمل على تحسين التربة بالطرق الحديثة وعلى توفير المساكن الصحية واجهزة نضح المياه وتمديد الكهرباء حتى ان بعضها قامت بفتح وتعبيد الطرقات وجو المياه .

لمحة سريعة عن بقية التعاونيات الزراعية - التي لم تصنف في الفئات الثلاث

السابقة .

اهما : تعاونيات التعمير والبناء والاسكان ، المسماة التعاونية الزراعية للسكنى وتعاونيات انتاج وتوزيع القوى الكهربائية للارياف ، التعاونيات الحراجية ، تعاونيات النقل الزراعية ، تعاونيات تربية المواشي وتحسين البذور والاعراس ، وهي تهتم بتحسين النسل الحيواني ومستقبل زراعة الاشجار وتعني بصورة خاصة بتطعيم وتقديم الحيوانات والنباتات الموافقة للمناخ .

والى جانبها تعاونيات التموين الريفية التي توزع المنتجات عن طريق المخازن او المستودعات الريفية . ففي فنلندا كان يوجد عام ١٩٤٠ ، ٢٨٧٧ مخزنا و ٤٠٠ شركة تعاونية زراعية تابعة لتعاونيتين مركزيتين في هلسنكي ، كذلك كثرت فروع التوزيع لتعاونيات البلاد الاخرى الزراعية مثل ايرلندا

حيث يوجد قسم خاص بالشراء لكل من الـ ١١٥ تعاونية التي تعدّ اللبن ومشتقاته . وفي البلاد التي قوي فيها توزيع العمل والتخصص في الانتاج كالدانرك ، تنتج تعاونيات الالبان حتى الفجّم ومشتقاته بينما نشاهد التعاونيات المصرفية الريفية والمصحات التعاونية تسيّر في اكثر البلاد وفقاً لاحسن المناهج ، عاملة على تحسين الاحوال الصحية بمساعدة السلطات العامة او بدونها . حتى ان بعضها اخذ في تأسيس فصول خاصة ومدارس للارشاد الصحي الى جانب التعليم الفني والطرق الاقتصادية الحديثة التي تنشرها بين روادها مشجعة على تحسين الحياة القروية والانتاج القروي . ولا بد من الاشارة الى أثر تعاونيات التأمين المتبادل في تقدم الزراعة وحماية اربابها ضد الحوادث والايثار التي قد يتعرضون اليها (او اسرهم) وضد هلاك مواشيهم والاضرار التي قد تلحق بمحاصيلهم وضد الانواء والحرائق التي قد تصيب بيوتهم ومستودعاتهم الزراعية . ويجب ان لا ننسى فضل التعاونيات الخاصة بتقديم الآلات الزراعية في نمو الانتاج الزراعي ومكانتها في الارياف وتملكها المشترك « لتعاونيات الانتاج الزراعي » ويجدر بنا ذكر أثر « التعاونية المركزية للآلات الزراعية » الفعّال في ادخال الآلة الى الاقتصاد القروي في الولايات المتحدة و كندا .

علاقة التعاونيات الزراعية بالتعاونيات الاخرى

من دعائم الاقتصاد التعاوني، تبادل السلع والخدمات بين مختلف انواع التعاونيات وقيام مصالح تعاونية مشتركة لما لذلك التبادل وهذا القيام من نتائج قيمة في تشجيع التعاونيات الاخرى ونشرها . وعلى سبيل المثال نذكر ان التعاونيات الاستهلاكية قد انتشرت في الارياف قبل المدن ، ثم اصبح دور مخازن الجملة التابعة لها كبيراً في تقديم المواد اللازمة لمشتريها من الزراعة . وعلى هذا ، كثيراً ما تقوم اقوى العلاقات بين التعاونيات الزراعية ومثيلاتها الاستهلاكية في البلاد التي ازدهرت فيها اعمال هذين النوعين من المؤسسات

ففي الدانمرك وانكلترا وسويسرا، تستثمر مخازن الجلمة التعاونية (الاستهلاكية)، عدة ممتلكات زراعية، مشكلة اتحادات قوية بينها وبين مراكز التعاونيات الزراعية الكبرى لتأمين الاتصال بين المنتجين والمستهلكين على احسن وجه. وتتوطد مثل هذه العلاقات بين التعاونيات الزراعية لبلد ما والتعاونيات الاستهلاكية لبلد آخر. وقد بلغ من قوتها انها اوجدت مكاتب مشتركة ومشاريع هامة للمقاص واجهزة مختلطة تعاونية ذات طابع دولي. والامثلة كثيرة على هذا التطور التعاوني في فترتي الحرب وما قبلها، منها ارتباط « المؤسسات المركزية لتموين التعاونيات الريفية » في بلجيكا وهولندا واسوج وتشكوسلوفاكيا وبلغاريا (التي اشتهر فيها المصرف التعاوني الزراعي البلغاري) بالشركة الدولية لتعاونيات الشراء الزراعية التي يرمز اليها بالـ (Intercoop) المنشأة لتأمين توزيع لوازم الزراعة. ومنها تنظيم الاتجار بما تنتجه تعاونيات الالبان ومشتقاتها في زيلندا الجديدة والدانمرك بالاتفاق مع التعاونيات الاستهلاكية في انكلترا. ومنها ايضا تأسيس اتحاد تعاونيات التوريد للبلاد الاسكندنافية « الذي يعرف بالـ (N. A. P.) بين شركات الجلمة التعاونية الدانمركية والفنلندية والنرويجية والاسوجية، لشراء انواع المواد الخام والحبوب والعلف رأسا من اسواق الجلمة، مستغنية عن الوسطاء. والمركز الرئيسي للاتحاد الاخير في روتردام وله ادارة ثانية في كوبنهاغن بينما تقوم في لندن مكاتب الشراء التابعة له.

بلغ عدد التعاونيات الزراعية في اوروبا (ما عدا الاتحاد السوفيتي الذي ليس لدينا آخر الاحصاءات عنه) ١٨٧٠٨٢٧ شركة او ادارة، عدد اعضائها ٢٣ مليون مشترك تقريبا، منها:

- ٤٢٣٢٦ تعاونية مختصة ببيع المنتجات الزراعية.
- ٧٩٧٨٩ تعاونية غير مختصة بالبيع او الشراء.
- ٦٥٧٦٢ تعاونية ريفية للاقراض والاقتراض.

والجدير بالملاحظة ان دخول الحركة التعاونية ميدان الانتاج الزراعي لم يبلغ اهمية كبرى الا بعد تأسيس مخازن جملة تعاونية قوية ومراكز بيع خاصة بالتعاونيات الزراعية . وقد تأسست في لندن عام ١٩٣٧ بين مخازن الجملة التعاونية العائدة لـ ١٣ دولة اوروبية ، الوكالة التعاونية الدولية ، وهي بمثابة مركز عام لمشتريات الاعضاء من الخارج . ومن الانصاف التنويه بمساعيها لدى عصبة الامم والمؤتمرات المنبثقة عنها لانماء الحركة التعاونية الريفية .

آثار الحركة التعاونية الزراعية الكبرى

كان للنجاح الذي اصابه الاستغلال المشترك للارض في ظل التعاونيات الزراعية اثر كبير في صفوف صغار الملاك والعمال الزراعيين الذين تمكنوا بفضلها من استثمار حر للاراضي .

فتح هذا النظام الحديث الآفاق امام حملات منظمة للاستثمار الزراعي على نطاق واسع . ولعل التعاونيات المنشأة لهذا الغرض - وهي كثيرة - خير وسيلة لتنمية المؤهلات الزراعية والاعتناء بالارض ، ويجدر بنا التنويه بما حققته هذه التعاونيات في ايطاليا والاتحاد السوفيتي والمكسيك وفلسطين والولايات المتحدة الاميركية واستراليا وغيرها من البلاد من اصلاحات عقارية وتشريعات آيلة الى تشجيع الزراعة (وخاصة الوسطي والصغرى) والى تسهيل اسكان المهاجرين واللاجئين . وتقوم باعمال زراعية شتى وبالإدارة الجماعية للاراضي المملوكة لاعضاءها او المستأجرة من قبلهم الى جانب ممارستها لعمليات استغلال الاراضي الصغيرة وتنظيم العمل المشترك لهم ولاسرهم . اما انظمتها وأسسها فهي قائمة على قواعد نموذجية مهيأة حسب فروع نشاط المجموعة (الزراعية) .

ومجالس العمد التي تساعد بدورها عن طريق اصدار تدابير سياسية وإدارية وتسهيلات خاصة بها (مثل الاعفاءات من الضرائب والحماية الجمركية) او دعمها مالياً كأن تقدم لها الرأسمال الاسامي او تمنحها قروضاً زراعية او تضمن الحصاص او السندات التي تصدرها ، وكثيراً ما تسهل لها المديرية الريفية حيازة الاراضي ومواد البناء .

وكذلك تخصص المنظمات الدولية ومناهج التعمير في ميزانياتها مساعدات مالية كبيرة للحركة التعاونية الزراعية رغبة منها في تحقيق الرفاه للبشر وتشديد خير أسس حياة افضل باعتبار ان هذه الحركة عامل كبير في تعمير البلاد المتأخرة اقتصادياً وفي رقي الصناعة الزراعية فضلاً عن دورها الفعال في الحقلين الاجتماعي والتربوي . وقد تعددت مساعي مؤسساتها لتوفر على الانسانية آلام الفترات الانتقالية بعد الحروب .

بعض التعاونيات الزراعية السورية

انشتت في بعض النواحي والقرى السورية بعض التعاونيات الزراعية وهي في المراحل الاولى من توسعها ، ومركزها في « دير عطية » و « منطقة الفرات » و « العتبية » بينما تنتظر مشاريع زراعية تعاونية اخرى الترخيص لها ومنحها بعض التسهيلات لتباشر عملها . وقد نشطت اخيراً زميلاتها اللبنانية .

مفهومها واسباب تكويناها

التعاونيات الانتاجية ، مشاريع يقوم بها التعاونيون ، معتمدين على عملهم متولين مهمة المستحدث او المنتج ، متمرسين باعمال الادارة ، ومحتفظين بالارباح لانفسهم مع تحملهم للخسائر . فيمارس الشركاء فيها الانتاج والبيع . وقد فكر مؤسسوها انه بوسع العمال الاستغناء عن الرأسماليين في تسيير الاعمال وتمويلها محققين تحررهم الاقتصادي عن طريق وحركات وادارات ترتفع بهم الى مستوى ارباب العمل .

تطورها واغراضها : تصنيفها

تأسست اولى التعاونيات الانتاجية في انكلترا بين سنتي ١٧٢٧ و ١٨٣٢ كما نشطت منذ اواخر القرن التاسع عشر رغم ان التجارب التعاونية الاولى لم تنجح كثيراً .

كثرت حوالى هذا التاريخ تعاونيات البناء والطلاء والطباعة على ان مزاحمتها للانتاج الرأسمالي كانت ضعيفة لافتقارها الى رؤوس اموال قوية وادارة حكيمة واخيراً الى زبائن وعملاء .

(آ) تهدف التعاونيات الانتاجية عادة الى تحويل المواد الاولية او الصناعية الى منتجات معدة للاستعمال المباشر مما يجعل انشاءها كثير الوقوع في المراحل النهائية للانتاج وفي الصناعة اليدوية والصغيرة اكثر منه في المتوسطة ، حيث يحل العمل المشترك جزئياً او كلياً محل العمل الفردي . هذه تعاونيات الانتاج بمفهومها الضيق والامثلة كثيرة عليها : كتعاونية الانتاج اللندنية والتعاونية العمالية الوطنية للتبادل (المؤسسة سنة ١٨٣٢) والتعاونيات الجماعية الايطالية (الافيتانز) والرومانية (الاوبجست) والسلافية (الزادروجا)

واليهودية ، وتعاونيات اليد العاملة : وهي من اشكال تنظيم العمل السابقة في روسيا وتسمى (آر تيل) وتعاونيات العمل المنشأة عام ١٩٣٩ في بلغاريا وجميعها تسعى الى زيادة دخل المنضمين اليها بتحريضهم وتنظيم عملهم وقد نشطت في مختلف فروع الانتاج وحتى مناجم الفحم وبعض الصناعات الآلية والاشغال العامة والاعمال الزراعية .

ب) ثم تأتي التعاونيات القائمة بين مالكي الابقار في جبال الجورا لانتاج اللبن ومشتقاته ويطلق عليها اسم « فرويتير » (١) وهي اقدم نموذج لتعاونيات الانتاج (الزراعي والحيواني) اذ يرجع نشوؤها الى القرن الثالث عشر مع انها لا تزال محافظة على شهرتها ورواجها . وأهم مؤسساتها : « الاتحاد المركزي لتعاونيات انتاج اللبن » الذي كان يضم خلال دورة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ ، ٤٨٢٠ تعاونية تعد ١٣٩٣٤٠ عضواً يملكون ٥٠٤١٩٣ بقرة حلوباً (٢) .

والى جانبها تعاونيات انتاج الزبد - وتاريخ انشائها احدث من الاولى - التي سجلت نشاطا غريبا في الدانمرك والمانيا وسويسرا وايطاليا الشمالية ، كما ان آلاف من تعاونيات الالبان تباع البيض وبعض البقول منظمة تجارتها بطريقة استحققت الاعجاب والتقدير في عدة معارض ، وأضحى كثرة انتاج الجمور في مناطق الرين الالمانية داخلية في نشاط تعاونيات انتاج النبيذ وهي ايضا جدمنتشرة في كرواتيا ودلماسيا والهرسك وايطاليا والنمسا .

بيد ان التعاونيات الاولى - اي العمالية - هي اكثر انتشاراً من هذه الاخيرة واتخذ استثمارها شكل الانتاج المشترك والبيع المشترك للمنتجات . والعامل - وهو عضو فيها - يتقاضى علاوة على الاجرة ، حصة من أرباح المشروع ، تتناسب مع العمل الذي أداه خلال السنة المالية للتعاونية . واذا

(١) من لفظة فروكتوس اللاتينية او فروي الفرنسية اي الثمر .

(٢) تنقص هذا الاحصاء ، الارقام العائدة الى تعاونيات شمالي سويسرا وبرن وتيسان .

عدنا مرة أخرى الى ايراد بعض الامثلة عليها نجد اهمها كما قلنا في حرفة البناء (تعاونيات البنائين) والنقل وتمديد الكهرباء وفي المهن التي بلغ فيها تقسيم العمل والاختصاص درجة عالية مثل صناعة الجلود والالبسة الجاهزة والغزل الرفيعة والاشغال الصوفية حيث تكون اهمية الرساميل اللازمة ثانوية اذا ما قورنت بتكاليف اليد العاملة .

ج (تنشئ التعاونيات الاستهلاكية احيانا ، تعاونيات انتاجية كبرى كما هو حال الكثير من الشركات والادارات التعاونية الانكليزية والاسكندنافية والكرواتية (١) .

اتحادات تعاونيات الانتاج ومزاياها

تتطلب مسائل الانتاج المعقد تنظيما خاصا وتنسيقا دقيقا مما جعل اكثر نظم التعاونيات الانتاجية تنص على احتمال نشوء اتحاد قوي بين مجموعة مؤسساتها ، يفيدوها من خبرته ، ويساعدها في العمل على تحقيق الافكار التعاونية .

- فمن الوجهة الاقتصادية :

يجيء لها الاستقرار والضمانات المالية اللازمة كما يسهل لها تأمين المواد الاولى والصناعية اللازمة للانتاج واستعمالها بصورة عقلانية . يتمكن الاتحاد بجمعه وتوحيده طلبات التعاونيات المنضمة اليه - وهي كثيرة وتستهلك كميات هائلة من المواد - من الحصول على شروط خاصة ومزايا كبيرة لم تكن التعاونيات لتفقد منها لو انفردت بطلباتها .

(١) وهذه حال التعاونيات الانتاجية التي أسستها التعاونيات الاستهلاكية الفرنسية لانجاز مرحلة معينة من الانتاج أو التي تأسست بصورة مستقلة. وهذا النوع الأخير قد يلزم حاجات الاقتصاد السوري .

- ومن الوجهة الفنية :

يقوم الاتحاد قبل التعاوينات الاعضاء بدور الخبرة والمشورة ، عاملاً على نشر أحسن الطرق لتقوية الانتاج وتعريف استعمال الاجهزة والاولاء الحديثة وملاءمة هذا الاستعمال وتكييفه مع اغراض المشروع عن طريق التجارب والتعليمات الخطية وحيثاً عن طريق الاشرطة السينائية .

- أما من الوجهة الاجتماعية :

فيعود الفضل الى الاتحاد في تنظيم مصالح خاصة بالمساعدة المتبادلة بين التعاوينات الاعضاء ، مولداً اذا شئت (التزاماً تعاونياً) تفيد منه مثلاً التعاوينات التي تتنابها صعوبات او طوارئ وهي في موسم عملها ، كما انه يجيز لاية تعاونية استعمالاً مشروعاً ومعقولاً للادوات والوسائل التابعة لتعاونية اخرى . وهناك نواح اخرى تفيد منها عموم التعاوينات لم نأت على ذكرها ممكنين بابرار هذا التضامن الحارق فيما عددها من خصائص اتحادية «تعاونية» .

تأسيس التعاوينات الانتاجية - ادارتها وتمويلها

تتكون هذه التعاوينات معتمدة اكثر الاحيان على رساميل المنتسبين اليها . وهذا الشكل متبع في تأسيس التعاوينات الانتاجية الفرنسية ذات الاهداف المحدودة كتحويل المواد الخام الى صنف معين او انتاج نوع معين من البضاعة لا تتعداه .

يعود انتخاب مبراء التعاونية الانتاجية الى مشروكيها كما يطبق المبدأ التعاوني الشهير القاضي بمنح صوت واحد لكل تعاوني في اجتماعات الهيئة العامة والآخر الذي يجعل من حق الذي يدفع بانتظام ثمن المنتجات او الخدمات التي تقدمها التعاونية ، ان يصبح في عداد مالكي المشروع بعد اكتتابه ببعض حصصه . اي انه بإمكان كل عميل من عملائها وخاصة اذا كانت مشترياته كبيرة ، ان يصبح مساهماً فيها الا اذا كانت انظمة التعاونية

تنص على اختيار الشركاء من ارباب الحرف او الاختصاص .
وبينا تبحث المشاريع الخاصة واحيانا الحكومية عن الربح ، لا ترى
التعاونيات الانتاجية فيه - كمثيلاتها - اي غاية لانها ستعيده على اي حال الى
الزبون او المنتفع بنسبة القيمة التي بلغتها عملياته مع التعاونية .

تؤمن التعاونية المال اللازم لها عن طريق ~~اكتتاب~~ اعضاءها بحصص
تأسيسية او عن طريق القروض او باصدارها سندات ذات فائدة محدودة
تضمنها الخزينة العامة . والطريقة الاخيرة كثيرة الوقوع في الادارات التعاونية
الانتاجية وتختلف اجمالاً عمليات التعاونية حسب قانون البلد الذي تتأسس
فيه التعاونية ووفقاً لانظمتها الداخلية . ففي الشركات التعاونية البلجيكية
يلجأ في اكثر الاوقات الى تشكيل رأسمال اساسي عن طريق اصدار اسهم
وسندات دين معا .

تتطلب ادارة التعاونيات الانتاجية اكثر من باقي التعاونيات ، تجرداً
كبيراً كما تواجه مشكلة انتقاء المدير او المدراء ومقدار السلطات الممنوحة
لهيأة الادارة . وفي الواقع يلاقي المدراء صعوبات كثيرة في انجاح التعاونية
اول الامر واليهم يعود اتخاذ القرارات الحاسمة في حياتها . والخلاصة ان معظم
القيمة العملية للشركات التعاونية الانتاجية يقوم على مقدرة مديرها (واعضاء
مجالس ادارتها) واخلاصهم .

{ ان كنا قد رأينا ان تعامل التعاونيات محصور - مبدئياً - مع اعضاءها
باستثناء الادارات التعاونية ذات النفع العام (واغلبها لتوزيع الكهرباء او
المياه او الغاز) التي يجوز لها قبول ارباب الانتفاع العاديين اذا ما سمحت لها
انظمتها الاساسية بذلك ، فيتحول هؤلاء الى مشتركين بشرط تنفيذ التدابير
الآيلة الى ذلك . وقد حددنا الاطار العام لهذا الطراز من التعاونيات الذي
توضع في معالجتنا للمذهب التعاوني الاقتصادي والذي اصبح قريب التطبيق

يصدر قانون التعاونيات ، والآن سنتعرف على موقف الحكومات وتدابيرها
ازاء التعاونيين : المستهلكين والمنتجين .

التعاونيات والحكومات

مرءً معنا في معرض الكلام عن مختلف النزعات الاقتصادية ان مركز
الجاذبية في النظام الاقتصادي الحر مستقر في مفهوم الاسعار . ليس للسلطات
ان تتدخل ، بموجب هذا النظام ، في تحديد الاسعار لانها وليدة التوازن الذي
يحصل في فترة معينة بين العرض والطلب . على ان السلطات تراقب عادة ،
وحتى في النظام الاقتصادي الحر ، الاسعار في المؤسسات التي تقوم بمصلحة عامة
او باسغال ذات نفع عام وتلك التي تقتضي امتيازاً لاستثمار مشروعها ، كما انها
تسهر احيانا على مستوى اسعار تجارة المفرق ، ولعل احدى وظائف الدولة
(وهي كثيرة) الحديثة ، اشرافها على تسيير الخدمات العامة التي تدار على
الشكل المذكور بتأمينها احسن الشروط للمستهلك او المنتفع . واهم المحاولات
العديدة التي جرت للتأثير على الاسعار في العصر الحديث ، هي مجموعة التدابير
التي اتخذها المغفور له الرئيس روزفلت عام ١٩٣٣ ، محاولا القضاء على الازمة
الاقتصادية التي انتابت الولايات المتحدة حوالي ذلك التاريخ ، بتهيئة حملة عامة
ترمي الى النهوض باسعار المنتجات الزراعية عن طريق زيادة معدلات الاجور
وانشأ الرئيس الراحل في سبيل ذلك مجلسا استشاريا (آدفايزري بورد) وفي
عداد اعضائه الدكتور ج. ب. وأرياس رئيس الاتحاد التعاوني في الولايات
المتحدة . لم تعد اذن تدابير الاقتصاد الموجه تكتفي بوضع الخطوط الرئيسية
للفعاليات الاقتصادية وانما ذهبت الى التأثير المباشر على اصغر عجلات هذه
الفعاليات فقتنت عدة نصوص لاجال لتعدادها هنا . وحسبنا ايراد ما يتعلق منها
بمساعدة التعاونيات . ومنذ حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ حتى اليوم واكثر الدول
أخذت في منح هذه المؤسسات تسهيلات :

١ - مالية ، واهمها الاعفاءات من الضرائب ورسوم الجمارك .

٢ - مادية ، بالإضافة الى تأييد الجمهور لها ، تمنحها الدولة سلفاً واعانات كما تخصص لها اعتمادات في ميزانيتها ، ناصحة المستهلكين بشراء مصنوعاتا واستعمال خدماتها (وهي وطنية ١٠٠ بالمائة) . وكثيراً ما تعطيها الافضلية في مزايدات ومناقصات الدوائر الحكومية وتعهدهات النواحي والبلديات وعقود التوريد .

٣ - الافادة من التشريع المتعلق باقراض التجارة والصناعة الصغيرة والمتوسطة .

٤ - وقد تلجأ الدولة -بالإضافة الى هذه التسهيلات - الى علاج ديمقراطي فعال عن طريق تأميم الصناعات الكبرى ، مؤسسة الى جانبها تعاونيات صناعية تسعى بعضها قبل كل شيء لتنمية مشاريع الغذاء الشعبي ، تمنحها الحكومة مساعدات فعالة . كانت انسكترا السباقة الى اقتباس هذه الحطة بعد الحرب (١) وتبعتها بقية الاول الاوروبية معززة فعاليتها في هذا الصدد .

مثال رائع على مزايا تعاونيات العمال الانتاجية

لا يعود تأسيس التعاونيات الشعبية الى الدولة وحدها وانما الى المواطنين العاملين افراداً وجماعات الذين لبوا دوافع عديدة ، مستوحاة أحياناً من العاطفة الانسانية وحب الله تعالى .

انشت عدة تعاونيات صناعية في البلاد الاسكندنافية وازدهرت فيها . فتعاونيات الالبان الدانمركية مثلاً تستهلك ٩٠ بالمائة من انتاج اللبن الدانمركي وتنتج سنوياً ١٤٣ مليون كيلو غرام من الزبد و ٣٠٠ مليون كيلو غرام من اللحوم المقددة والمحصوصة و ٦٠ مليون كيلو غرام من البيض .

فانت ترى ان هذه الأرقام جد عالية بالنسبة لدولة صغيرة مثل الدانمرك يبلغ عدد نفوسها ٤ ملايين نسمة بينهم ٦١٤٠٠٠ منتسب الى اتحاد نقابات العمال الذي عقد مع ممثلي ارباب العمل عام ١٩٤٨ اتفاقاً لمدة سنتين ، اذيع

(١) وقد انتشرت هذه الطريقة في ألمانيا قبل الحرب .

نبأه على العالم اجمع على انه مثال الوحدة النقابية والنضوج المسلكي. والجدير بالذكر ان ٧٠.٢ بالمائة من العمال الدانمركيين ، اي اكثريتهم ، قبلوا العمل بنصومه، وهذا معناه ان الهدوء سيسود الدانمرك اقتصاديا (الى اوائل نيسان ١٩٥٠ على اقل تقدير) لامكان تغطية فروق تبدلات الاسعار حسب نسبة الزيادة او التخفيض التي عينها الاتفاق فتبعد بذلك احتمالات الاضراب خلال مدة الاتفاق على الاقل ، وقد اتى بنتائج ارضت الطرفين حتى انه اجريت اكثر من ٢٠٠٠ اتفاقية فرعية خاصة ، اجمعت كلها على اقراره بعد استفتاء سائر النقابات التي وافق مندوبوها على صيغته النهائية . وهكذا ساد الوفاق بلد التعاوينات حتى ان رئيس الحكومة الدانمركية السيد هانس هيدتوفت الاشتراكى اغتبط كثيراً وعبر عن عظيم فرحه بهذا الاتفاق .

موقف السلطات العامة الانكليزية من التعاونيات الانتاجية

قامت تعاونيات الانتاج الانكليزية - منذ البداية - على انها جزء متمم للحركة التعاونية العالمية. ولا عجب فقد قدمت بريطانيا العظمى ودمينيئاتهاخير دليل على تفهمها للقيمة الخاصة المنبثقة عن فكرة التعاون الحديثة .

فستيوارت ميل ، احد مؤسسي علم الاقتصاد السياسي وزعيم الاقتصاد « المدرسي » كان يرى في المجموعة التعاونية (للانتاج الحر) حلاً للمشكلة الاجتماعية ، وقريب من مذهبه ، مبدأ « لاسال » الاشتراكى الذي كان يريد من الدولة ان تخصص مئات الملايين من الماركات لحركات الانتاج التعاونية ، لتنجح في منافستها لمشاريع ارباب العمل (الرأسمالين) . ولشارل جيد ملاحظة في هذا الخصوص تلخص بان تعاونيات الانتاج القوية تقتض بسهولة الاموال اللازمة لها من مصرف مشترك تنشئه او من المصارف التعاونية الاخرى او من تعاونيات الاستهلاك .

ولنتبين اثر الحكومة الانكليزية في انجاح التعاونيات ننقل الآن الى

دراسة - مفصلة بعض الشيء - اهم هذه التعاونيات التي استستها السلطات العامة والتي لعبت فيها مجموعة المنتفعين دوراً يكاد يكون رئيسياً وهي تختلف اختلافاً جوهرياً عن المصالح او المؤسسات الحكومية بإدارتها وانظمتها الداخلية واستقلالها.

١ - الادارة التعاونية المركزية للكهرباء (سنترال اليكتريسيتي بورڊ)

C. E. B.

تمكنت هذه الادارة من ربط مختلف الخطوط والشبكات الكهربائية في بريطانيا العظمى . وأول الامر اي قبل تأسيسها ، كان الانكليز ، تمشياً مع تقاليدهم ، يتروكون الباب مفتوحاً امام تأسيس مختلف المشاريع وكانت النتيجة انه وجد سنة ١٩٣٢ - كما اكد السيد لافرن - حوالي ٤٤٠٠ معمل ومحرك لتوليد الكهرباء ، اكثرها ضعيفة الاداء كما سببت تبذيراً كبيراً في الفحم لكون غالبيتها حرورية وليست مائية (لندرة وجود شلالات او انهر موافقة للتيار الكهربائي في الجزر البريطانية) مما سبب استياء وزير المواصلات (في حكومة المحافظين وقتئذ) من هذه الحالة ، فشكل سنة ١٩١٩ لجنة كبيرة لدراسة تأمين الاتصال بين مختلف الشبكات الكهربائية وتحديد الاسعار الملائمة لشراء مراكز وخطوط هذه الشبكات ، للتعويض على اصحابها ومستثمريها ، وفي سنة ١٩٢٦ صوت على مشروع القانون الموضوع من قبل هذه اللجنة وأقر بعد دفاع طويل عنه قام به مجلس الوزراء (المحافظين) فأُسست الادارة التعاونية المركزية للكهرباء بطابع مجرد منذ البداية وهي اليوم من اقوى مؤسسات الجر والتنوير في بريطانيا العظمى .

امنت هذه الادارة حاجتها من الاموال عن طريق اصدار سندات دين ذات فائدة ثابتة كما رخص لها بانشاء معامل ومستودعات حيث يكون بناؤها لازماً ، وتعمل لجنتها الادارية مستقلة بقدر الامكان عن اي تدخل . وبيع التيار الكهربائي باقل سعر ممكن وبطاقة اداء عليا ، حسب ما تقتضيه حاجة الجماهير .

٢ - الادارة التعاونية لتوزيع المياه في لندن (متروبوليتان واتر بورد)

M. W. B.

وهي من نوع التعاونيات الشعبية « Public Trusts » وهو نظام راج في بريطانيا منذ عام ١٩٠٢ ، فرئي الاخذ به لتوزيع المياه في لندن . يدير هذه التعاونية مجلس مؤلف من ٦٦ عضواً ينتخبون من قبل مجالس بلديات النواحي والمديريات ذات العلاقة (لان توزيع المياه في منطقة لندن كانت مشاريعه تدار من قبل هذه المجالس في السابق) . حددت قيمة الاشتراك بما يعادل ١٠ بالماية على الاكثر من بدل الايجار . ومنذ مباشرة التعاونية العمل اصبح بدل الاشتراك يعادل فقط ٦ بالماية من المعدل المذكور (١) بالنسبة للمشارك المتوسط مما يوازي نفقات ادارة التمديدات وصيانتها فقط . والى جانب هذه الادارة الكبرى ، توجد في بريطانيا العظمى ١٥ او ١٦ تعاونية مائية تأسست بين سنة ١٩٠٢ وسنة ١٩٣٢ .

٣ - الادارة التعاونية البريطانية للاذاعة (برتيش برود كاستنج كوربوريشن)

B. B. C.

مهمة هذه الادارة بث انواع الاذاعات وتأمين بعض المحاورات اللاسلكية ويديرها خمسة مدراء يعينهم مجلس التاج الاعلى لمس سنوات من الواردة اسمائهم في قائمة يضعها الوزير الاول (رئيس الوزراء) ووزير البوق والبريد . كانت تتألف واردات هذه الادارة التعاونية سنة ١٩٣٢ من مجموع الاشتراكات المفروضة على مالكي اجهزة الراديو (١٠ شلنات تستوفى عن الجهاز الواحد) . وهي تملك اجهزة كثيرة للبث ومحطات ومراكز للتسجيل ويعمل فيها بصورة مستمرة ١٨٠٠ موظف ومستخدم وليس لديها رأسمال أساسي مسهم كما انها متمتعة باستقلال ذاتي كامل وقد استحصلت على رؤوس الاموال اللازمة لها عن طريق اصدار سندات دين وتشكل هذه الادارة التي تعرف باسم « هيئة الاذاعة البريطانية » خير تطبيق لمبدأ الفصل الضروري

(١) ان بدلات الايجار في بريطانيا العظمى منخفضة رغم ازمة المساكن فيها .

بين السلطات الحكومية وإدارة المشاريع العامة للاذاعة .

٤ - تعاونية لندن لنقل الركاب (لندن باسنجر ترانسبورت بورد)

L. P. T. B.

تأسست سنة ١٩٣٢ وهي كبرى الإدارات التعاونية الانكليزية ومن أكبر مشاريع النقل في العالم ومن نوع « التروست الشعبي » الانكليزي (١) وقد كان نقل الركاب في لندن مشتركاً بين عدة مشاريع بين سنتي ١٨٦٣ و ١٩٣٣ ، سادت الفوضى أكثرها الى ان صدر في ١٣ ابريل سنة ١٩٣٣ القانون الذي أسست بموجبه التعاونية المذكورة وكانت قد ألفت بين سنة ١٨٦٣ و ١٩٢٧ ، ثنائي لجان حكومية وبرلمانية لدرس اصلاح المواصلات في لندن وأخيراً توصلت الى النتائج الآتية التي يحدثنا عنها م . ب . لافون :

١ - ضرورة توحيد إدارات كافة مصالح النقل في لندن .

٢ - عدم تسليم هذه الإدارة الموحدة الى هيئة حكومية او تابعة بصورة ما للسلطات العامة .

٣ - اعطائها لافراد قليلين ولكن أكفاء .

وأوضح سير هربرت موريسون ، وزير المواصلات في وزارة مكدونالد التي يعود اليها الفضل في اعداد هذا المشروع واصلاحه ، رغبته أمام مجلس العموم في انشاء مصلحة قوية تهيمن على تسيير عموم وسائل النقل في منطقة لندن وفقاً لطرق الاستثمار التجاري مما يجعل للمشروع ضماناً قوياً وأضاف « ان اللجنة الادارية يجب ان تعمل بمعزل عن اي تدخل سياسي فيما يتعلق بمسائل الإدارة » .

نتبين الاهمية الكبرى لهذه الإدارة التعاونية من ضخامة المبالغ التي عوّضت بها على الشركات والمشاريع السابقة وقد بلغت (١١٢) مليون

(١) مشاريع عامة ليس لها رأسمال مسهم أساسي وتدار بالطرق التجارية العادية . وتبدير المال اللازم لها عن طريق اصدار سندات دين ذات فائدة محدودة (للمدة تتراوح بين ٥ سنوات و ٢٠ سنة)

استرلينية (١) .

ولا تلجأ الادارة الى طرح اسهم للاكتتاب برأسمال ما ، لان هذا يلزمها ويقيد نشاطها ، بل تتدارك المال اللازم لها عن طريق اصدار سندات تعوض بقيمتها على المشاريع المشتراة ، كما ذكرنا ، وتكون برأسمالا كافيا لتسيير العمل (اصدرت الادارة سندات اضافية لهذا الغرض تزيد قيمتها على عشرة ملايين استرلينية) .

وهذه التعاونية التي تضم ٩٢ مؤسسة للنقل ، تعتمد على اوتوبوسات وسكك حديدية تحت الارض (مترو) وخطوط ترامواي وحتى على زوارق نهريية في التاميز ، ويديرها مجلس مؤلف من سبعة اعضاء لتتقيم ، لجنة مشكلة من ستة اعضاء يعرفون بالـ Appointing Trustees بين الشخصيات الرفيعة في المملكة المتحدة (٢) ويتمتع مجلس الادارة هذا ، بصلاحيات واسعة جداً فذلك تتطلب في اشخاص المدراء كفاءة وخبرة واسعة في الشؤون التجارية والفنية والقانونية الى جانب التجرد التام الذي هو من اقدم التقاليد الانكليزية في ميدان الاعمال ، وهؤلاء المدراء يتناولون رواتب ضخمة وتجد الانكليز يفخرون بانشأهم هذه المصلحة العامة على الاسس التعاونية ، وقد دلت احزابهم المحافظة والعمالية ، بذلك على سلوكية وجد يستحقان الاعجاب .

٥ - الادارة التعاونية لمرفأ لندن (بورت اوف لندن أوتوري)

P. L. A.

انشئت بقانون صادر عام ١٩٠٨ برأسمال قدره (٤٠) مليون استرلينية اصدر بها سندات تتراوح فائدتها بين ٣ و٥ بالمائة وليس لحامليها الحق بالاشتراك في ادارة المشروع . ومرفأ لندن الذي يمتد على طول ١١٠ كيلو مترات ،

(١) مما يعادل (٩٥٠) مليون ليرة سورية تقريباً .

(٢) بينما تفصيل ذلك في بحث ادارة التعاونيات ، الوارد في الفصل الخاص بالمذهب التعاوني

يدير اعماله مجلس ادارة مؤلف من رئيس و ٢٩ عضواً يمثلون ارباب الانتفاع في اشغال البناء البحري ، منهم (١٧) عضواً عن التجار واصحاب المراكب وعضو واحد عن اصحاب الاحواض ووسائل التفريغ وتعين السلطات العامة العشرة الباقين .

ولابد من الاشارة الى انه يوجد - علاوة على مرفأ لندن - أكثر من ستين مرفأ انكليزيا الى جانب مرفأي سديني وملبورن في أستراليا ، في شكل التروستات الشعبية ، ولا شك باننا لم نطلع بعد على تشكيلاتها بصورة مفصلة رغم تكاثرها أيضاً في بلاد الدومنيون (مع بعض فوارق بسيطة في شروط العضوية لمجالس الادارة) .

الخلاصة - فضلا عن المساعدة الحكومية لانجاح الحركة التعاونية الانتاجية نجد في جملة أسباب تقدمها في انكلترا وكندا وأستراليا ، كفاءة الشعوب البريطانية وصدق حسها العملي مع توفر شخصيات قوية مخلصه الى جانب تفوق الانظمة التعاونية وملاءمتها .

والآن ، يتابع حزب العمال وهو في الحكم ، البناء التعاوني بنشاطه المستمر في التأميم الصناعي والتجاري والمصرفي الذي بدأت اولى مراحلها بتأميم بنك انكلترا ومؤسسات استخراج الفحم والمقالع في أوائل عام ١٩٤٧ والذي أصبح اليوم قضية عامة ، امتدت الى النقل (في أوائل عام ١٩٤٩) والكهرباء وبصورة جزئية الى صناعة الحديد والفولاذ ، كما أتى التعديل الاخير لقانون الشركات مشجعاً على انشاء التعاونيات .

من المعلوم ان للمصارف بصورة عامة ، اثر كبير على حركة رؤوس الاموال وعلى نشاط المؤسسات الرأسمالية والتعاونية على حد سواء . كما ان لها شأناً كبيراً في حياة الكتل الشعبية ينبغي معالجته . ولادراك درجة اهمية المضاربة في الاعمال المالية للمشاريع الرأسمالية ، يقتضي الامر دراسة عميقة لوضعها ولنموها الداخلي ولطرق استعمال اموالها وتشكيل ادارتها .

مهمة المصارف التعاونية

كذلك في المصارف التعاونية ينبغي اتباع نفس الطرق لتفهم كيانها وآثارها . تعمل هذه المصارف المنتشرة في اكثر الدول الحديثة على اخدمين جشع المصارف الخاصة وبصورة عامة على تنقية سياسة الاعتمادات واصلاحها مع جعلها تشمل طائفة كبرى من الزبائن امثال صغار التجار والمزارعين وأرباب الصناعة .

لمحة عامة عن تطور المصارف الخاصة

يذكر التاريخ ان اولى المصارف الاوروبية انشئت في ايطاليا ثم في كرواتيا ثم في هولندا (١) كانت هذه المصارف تتلقى وتستثمر ودائع التجار وأصحاب المراكب وقد كانوا يتقاسمون الارباح سوية متحملين اخطار التجارة البحرية في ذلك الوقت ، كما انها اقرضتهم بدورها اموالا كثيرة (٢)

(١) مصرف البندقية تأسس سنة ١٧٧١ ، ومصرف جمهورية راجوزا اودوبروفيك سنة ١١٩٢ ومصرف جنوا سنة ١٤٠٧ ، واخيراً المصارف الهولندية الكبرى في اوائل القرن السابع عشر .

(٢) من نوع « Prêt à grosse aventure الجسيمة القرض مع المخاطرة »

واقضت الملوك والاسياد الاقطاعيين ثم التجار العاديين وارباب الصناعة المليونيين فيما بعد . ويجب ان نسجل باهتمام مرافقة نمو التجارة البحرية وحلول المصانع والمعامل الصغيرة محل المغزل ، لتكس رؤوس الاموال الصغيرة والمتوسطة لدى افراد (الطبقات الوسطى) العاملين بينما كانت يمكننا بقاء هذه الأموال نائمة ومعطلة في (الجعبة التقليدية) دون ان تجلب أي ربح ، معرضة لخطر السرقة والطوارئ . واصبح من الافضل إقراض هذه الثروات المجمدة الى مصرف مقابل فائدة بسيطة ، على أي حال أحسن من بقاءها عقيمة . فكان استثمارها وتجمعها وتكاثرها لدى المصارف على ممر الزمن ، مصدراً اساسياً لتوسع « المصارف والصيرفة » ولانتشار الكثير من الصناعات . والوقائع تثبت ان لتأسيس ورواج الشركات المساهمة أهم النتائج الفعالة في مراحل تطور النظام المصرفي الى جانب توظيف زبائن المصارف لاموالهم لديها .

مساوىء المصارف الخاصة :

لا يمكن الجزم بان تدخل (او توسع) المصارف الخاصة في اقتصاديات البلاد لما يفيدها على الاطلاق لان تلك المصارف تعرف كيف تستفيد . فهي تدفع للمودعين فائدة سنوية تتراوح نسبتها بين ١/٢ و ٣ بالمائة (١) عن اموالهم التي تقرضها بدورها بفائدة كبيرة أقلها ١٠ بالمائة لجمهور الفلاحين وصغار التجار والكادحين مما يثير سخط هذه الجماهير واكثرية المصارف المذكورة لا تستطيع المحافظة على اثرائها الفاحش وعلى نفوذها الا محاطة بالامتيازات وبحقوق الاحتكار وحتى بحماية الدولة الرأسمالية لها . « والتنازع بين ارباب الصناعة الوطنية وبين المصارف الخاصة والاجنبية مصدره على الاكثر ضخامة الفوائد والعلاوات

(١) واكثر المصارف الأجنبية في الشرق تدفع فائدة سنوية لا تتجاوز ٢ بالمائة أو تساويها .

التي تتناولها هذه المصارف التي - من جهة اخرى - كثيراً ما توقف فتح الاعتمادات لعمالها عندما تأخذ حركة الاشغال بالركود والتقليص (مثل الذي يعيرك مظلتك والطقس جيد يأخذ مظلتك والطقس بمطر !) والانكى من ذلك فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية والتجارية والزراعية التي يعود قسم من اسهمها او مراكز العضوية في مجالس ادارتها للمالين الكبار (او المصارف) اذ ان هؤلاء يسعون دائماً في استغلال نفوذهم فيها علاوة على تدخلهم في الاعمال الخاصة بتلك المشاريع ومراقبتهم لها .

نشوء المصارف التعاونية :

قبيل الحرب العالمية الاولى وبعدها، سعى فريق كبير من ارباب الصناعة المتوسطة والكبيرة الى التحرر من ربة تسلط المصارف الخاصة وتعسفها فدعموا ثرواتهم وثروات بلادهم بانشاء مصالح مالية او مصارف تعاونية ، يقومون على ادارتها بانفسهم والامثلة عليها كثيرة كمصرف تعاونيات كرواتيا ومصرف بلغاريا التعاوني ومصرف التعاونيات البلجيكية والمصرف التعاوني الفرنسي ومصرف تركيا التعاوني وكلها توفقت في الحد من ارباح المصارف الخاصة والقضاء على سيطرتها الاولى . ولا بد من التنويه بمجهود الشعبين : الالماني والبلجيكي في السيطرة على شؤونها المالية عن طريق التنظيم التعاوني وقد افاد كلاهما من تضامن الجماعات مع المساعي الفردية، فضلاً عن خبرتها الطويلة في الاعمال المالية .

تعريف المصارف التعاونية وانواعها :

أوضح المؤتمر العام لمؤسسات الاقراض الشعبية المنعقد قبل الحرب الاخيرة هذا التعريف بما يلي :

« إن شركات الاقراض التعاونية هي احدى وسائل النهضة الاقتصادية والتربية التجارية ، يفيد منها الفلاح والصانع والمستحدث الصغير ومهنتها

قبول ودائع الجمهور وتشجيع التوفير ، مقدمة أحسن الخدمات بتكاليف بسيطة واقوى الوسائل لانعاش مشاريع اعضائها في كافة المراحل .
انتشرت تعاونيات الاقراض هذه في المانيا خاصة حيث نشأ نوعان منها سنة ١٨٤٩ : صناديق « رافايسن » والمصارف الشعبية « شولتز دليتش » .

أ - خصائص صناديق رافايسن :

- ١ - ليس لها اسهم (مبدئياً) . وفي حال وجودها ، يحدد نصيب الشريك بسهم واحد منها فقط .
- ٢ - لا توزع اي ربح - واذا تحققت ارباح ما فتخصص لانشاء احتياطي خاص دائم ولا يتجزأ ، يزداد باستمرار حتى يمكن التعاونية من الاستغناء يوماً ما عن الاستقراض من الخارج ويسهل لها الاقراض بدون فائدة .
- ٣ - مسؤوليتها بالتضامن عن كل الاموال التي في حوزتها .
- ٤ - لا يتعدى نطاق فعاليتها حدود القرية الواحدة او الناحية الواحدة .
- ٥ - متمشية مع تعاليم الديانات السماوية .
- ٦ - لا يتقاضى اعضاء مجلس ادارتها أي تعويض سنوي مقابل اتعابهم وقد نشطت كثيراً قبل الحرب العالمية الاولى حتى انه في عام ١٩١٤ ، اقترضت ٤٣٨٨ صندوقاً من طراز رافايسن أعضاءها ٣ مليارات مارك تقريباً .

ب - خصائص « الشولتز دليتش »

تقرض هذه المصارف اموالها لصغار التجار والفلاحين والصناعيين الصغار خاصة ، وهي كثيرة في المانيا وايطاليا وفرنسا وسويسرا وفي البلد الاخير كان يضم اتحادها ١٢٠٠ مصرف تعاوني قبل الحرب الأخيرة كما ان زبائنها اكثرهم من ارباب الاختصاص ومن سكان المدن .

انتشار المصارف التعاونية وبعض نواحي نشاطها

تعمت هذه المصارف في كافة انحاء العالم وخاصة في البلاد الشمالية من اوروبا (إسكندنافية) وفي سويسرا (١) التي انتشرت فيها صناديق رافايسن منذ حوالي نصف قرن حتى بلغ عددها سنة ١٩٤٧ (٨٨٠٠) صندوق ولديها حوالي ٩٠٠٠٠ مشترك ففي كل مديرية او قرية تجد شعبة توفير مرتبطة باحدى الصناديق المركزية او الفرعية (٢) .

تتعاطى المصارف التعاونية اعمال القطع والحجم والتسليف على البضائع وفتح حسابات جارية والقروض لاجل قصير (من الاموال الاحتياطية) كما تقوم بدور الوسيط في المشاريع الصناعية الكبرى . واعمالها ليست مقتصرة على استثمار او توظيف الودائع والمدخرات فلديها رساميل نقدية جاهزة ، رفعت من التداول وهي عائدة لتجار او دعوها المصرف بانتظار تهيئة صفقة جديدة او لصناعيين هيئوها لشراء لزومهم من المواد الاولى او الآلات او لتوسيع مشاريعهم .

ومن اسباب شهرة هذه التعاونيات ، مساعيها المستمرة للانعاش الريفي بتلبيتها حاجات المزارعين الحقيقية وهي تمنحهم قروضا لاجل قصيرة (مخصصة لشراء البذار او الاسمدة او الادوات) او لاجل طويلة (للتعمير والتجهيز الزراعي ك شراء الآلات الكبيرة والمواشي او صيانة واصلاح الابنية الزراعية) .

وفي ميدان التأمين

تحل التعاونيات التأمين والاقراض محل المشاريع الخاصة ومنها: الشركات

(١) بلغت اشغال المصارف الشعبية في سويسرا رقما غربيا يقرب من مليار فرنك سويسري .

(٢) وبتاريخ ١ سبتمبر ١٩٣٧ ، بلغت ودائع ٥٨٤١٣١٠ تليف (ينتمون الى ١٢٦٦٤ مدرسة ابتدائية المانية) لدى ٨٥٠٩ تعاونية ريفية للتوفير والاقراض ١٠ ملايين مارك تقريباً .

التعاونية السويسرية للتأمين على الحياة وسائر فروع التأمين وصناديق التعويض والمرض التعاونية .

ورائد تعاونيات الاقراض - كباقي التعاونيات - خدمة الصالح العام ، فلذا تجد أرباحها قليلة جداً بما يوافق تماماً المذهب التعاوني القاضي بالبيع بسعر الكلفة . وهذا « التجرد التعاوني » يبين الفرق الكبير بينها وبين المصارف الخاصة فليس بالعجيب ان ترداد الشكوى من الاخيرة بين أواسط الصناعتين الوسطى والصغيرة وحتى جمهور المواطنين لاسيما وان اكثرها أجنبي يمتص الثروات العامة والخاصة (١) مما يقتضي تدقيقاً فعالاً ومراقبة شديدة على ادارة واعمال هذه المؤسسات .

وأول ما تحققت هذه الافكار في التعاونيات الكرواتية التي تأسست بين سنتي ١٩١١ و ١٩٢٦ . وفي تعاونيات الادخار والاقراض التي راجت في اكثر المدن الكرواتية بين سنتي ١٩٢٥ و ١٩٤٥ ، مستثمرة مواردها في تنظيم الاقتصاد الوطني بادئة باعمال الانتاج الخاصة بتعاونيات الموظفين الاستهلاكية ، ثم بمثلاتها الريفية .

خدمات المصارف التعاونية

أدت هذه المصارف - وهي العضو الاساسي في الاقتصاد التعاوني - لاعضاؤها خدمات كثيرة منها توفير الاموال اللازمة لمشاريعهم وتسهيلها لاعمالهم المصرفية ولمارستهم فعاليتهم (وبصورة خاصة ما قامت به مؤسسات شولتز دليتش) . كما أن الحكومات قد أفادت من تجارب الرأسمالية الفردية والاقتصاد الحكومي (اي رأسمالية الدولة) لجعل انظمتها المصرفية اكثر ديمقراطية ووطنية بالمعنى الصحيح ، فأخذت غالبيتها بالطرق التعاونية وهي التي تبدأ من الاسفل الى الاعلى في تكوينها ، غير مبتغية منفعة ما او تحقيق

(١) بلغت أرباح احد هذه المصارف في بلادنا حوالي ٠٠ : بالمائة من رأسمالها الاساسي .

مآرب خاصة (كما هي خطة كبار المالىين او بعض الموظفين) ، عاملة في سبيل المنفعة العامة ، طبقاً لرغبة اصحاب العلاقة اي جمهور المستهلكين على اختلاف طبقاتهم ومراتبهم المتمثلين في الامة .

موقف الدولة من المصارف التعاونية

تتطلب اكثر القوانين الخاصة بانشاء التعاونيات ، من مدراء المصارف التعاونية اثبات مؤهلاتهم وخبرتهم المسلكية . كما ان اكثر الدول تشرف على سير مشاريع الادخار الوطني ومؤسسات التأمين التعاونية ، الى جانب تطبيقها - في تأسيس المصارف الحديثة - لنظم مختلفة « شبه تعاونية » كما هو الحال في المصارف الشعبية وشركات الكفالة المتبادلة والصندوق الوطني للاعتمادات الزراعية في فرنسا . ورافق تدخل الدولة هذا ، قيام بعض الرأسماليين المعتدلين والصناعيين باسترداد اسهم وحصص محلاتهم ومعاملهم من المصارف الخاصة وبتقوية مركزهم باحداث شعب او مصارف تعاونية واتبعت هذه الطريقة في كثير من البلاد وخاصة في اوربا الشمالية حتى ان الحركة التعاونية الاسوجية التي كافحت خلال الحرب الاخيرة تكتلات التروستات ، توسعت كثيراً باحداث المصارف التعاونية (والصناعية) وقد افادت من فترة الرخاء لتحرر اقتصاديات البلاد من خطر المصارف الخاصة ، مما حدا بكثير من ارباب الصناعة الى اللجوء للمصارف التعاونية التي ازدادت قوة بانضمامها الى « اتحاد تعاونيات الاقراض » الذي قدم لها مساعدات قيمة مكنتها من خدمة زبائن المحافظات والنواحي بصورة سريعة ومجدية . ولما كانت هذه المصارف لا توزع ارباحا على مشتركها ، فقد دعم احتياطيها المتزايد وضعها المالي واصبح اتحادها اكبر مؤسسة مالية وصناعية في اسوج (مجموعة توربندت التعاونية) .

والنظام التعاوني في الاقراض يحقق في الاقتصاد بعض الاهداف الانسانية

الكبرى بحلوله الناجحة للمشاكل الاقتصادية والمالية في العصر الحاضر كما في تحويل المشاريع الضخمة الى تعاونيات ، متفوقا بذلك على النظام الاقتصادي الحكومي الذي يصفه السيد برنارد لافرن (بان نشاطه يتلشى في بطاء اعماله القراطية ويؤدي الى رفع اسعار الكلفة) . مما جعل حكومات اكثر البلدان الاوروبية تنظر الى الحركة التعاونية بعين الاعتبار وتمنحها المحل المناسب في نظمها . ففي بلجيكا ، توجد مثلاً اقدم تعاونية من هذا النوع (مصرف بلجيكا الريفي) على غرار (المصرف العقاري) في فرنسا الذي يقبل الاكتتاب بالسندات التي تصدرها تعاونيات النواحي المتوسطة والصغرى ، مستعملا الاموال الناجمة عن الاكتتاب في الاقراض بفائدة اعلى من الممنوحة للمكتتبين .

وتتضح أهمية المصارف التعاونية من كثرة عدد البلديات والمديريات المشتركة فيها بمبالغ كافية لتكوين اموال احتياطية ضخمة . فاذا طلبت احدى البلديات او المديريات قرضا ما ، يسجل المصرف التعاوني اسم البلدية او المديرية المستقرضة في عداد مشتركيه محتفظا لها بحصة تعادل ٥٪ / يقطعها من قيمة القرض الممنوح لها . ويستخدم ما يربحه منها في ابواء وتغطية عدد مناسب من الاسهم او الحصص المسجلة باسمها (اي في استهلاك جزئي) . فتري اذن ان المستقرض من المصرف التعاوني يصبح مساهما فيه وفي المصرف المذكور (البلجيكي الريفي) ، اصبحت اغلب البلديات ومجالس المديريات والنواحي في عداد المشتركين .

ادارة المصارف التعاونية

نأخذ مثالا عليها ، مجلس ادارة « مصرف بلجيكا الريفي » الذي يتمتع بسلطة واسعة جداً كما يتمتع اعضاؤه السبعة باستقلال كبير وهم يُنتخبون من قبل الهيئة العامة للمصرف . ومجلس الادارة هو الذي يعين مدير المصرف العام ، كما ينتدب للادارة الفنية من اكثر الاعضاء كفاءة .

وبما ان المصرف لا يستهدف الربح فان السلطات العامة تولي مؤسساته الثقة التامة وتعتمده في الكثير من اعمالها وللحكومة البلجيكية مفوض دائم لدى المصرف ، تنتقيه بين موظفي الدرجة العليا .

اشكال تأسيس المصارف التعاونية الكبرى وبعض الامثلة عليها

في بعض البلاد تنشأ اكثر المصارف حسب الانظمة التعاونية حتى ان معظمها اخذ منذ بداية الحرب الاخيرة بازالة آثار الرساميل الاجنبية ومشاريعها جاعلة سيادتها المالية كاملة حتى في حساباتها ومعاملاتها مع المصارف الوطنية وذلك التطور قد اقتون بقانون تأميم المصارف الكبرى الذي كان له الاثر الاكبر في اوضاع المجموعة المصرفية في بريطانيا العظمى خاصة .

ودوافع التأميم

الاقتصادية والسياسية : كثيرة الى جانب قضائه على غلو النظام الرأسمالي في جمع الارباح الطائلة في قبضة فئة قليلة من اصحاب الامتيازات التي تنهك المواطنين .

ومن اهم المصارف المؤممة في مجموعة الامم البريطانية ال « كومونولث بانك » وهو المصرف الوطني للاصدار في استراليا ويدار من قبل مجلس مدراء ينتخبون بحرية تامة من قبل الهيئة العامة للمصرف كما يمتاز بشكله التجاري وبرأسمال خاص به يواجه به التقلبات ويختلف الاعمال وبانه ثمة جهود التعاونيين العاملين على ادخال الاستقرار الى معاملات القطع وعلى تأمين المال اللازم للاقتصاد الوطني ، الساهرين على تداول الاموال الوطنية بصورة سليمة وينحصر تدخل الدولة في تسمية حاكم عام للمصرف ذي صلاحية واسعة في المراقبة ، مسؤول مباشرة امام مجلس الوزراء وخاصة امام وزير المالية . وبعد التعديل الذي ادخل على نظامه الاساسي سنة ١٩٤٨ ، اصبح « الكومونولث بانك » يمارس سلطة فعلية وتنظيما سليما في مالية البلاد الاستوائية وصناعاتها

تعاونيات الاقراض الزراعية

لا بد من التذكير بان التعاونيات الاولى نجحت في الارياف كذلك أسست تعاونيات الاقراض الزراعية في سبيل تحقيق الاهداف التالية :

آ - تقديم القروض لصغار المزارعين لتنمية انتاجهم .

ب - حثهم على التوفير .

ج - القضاء على الربا .

وهي اكثر عدداً من بقية انواع التعاونية كما انها تشكل وحدها ثلث مجموع التعاونيات الزراعية في مصر وقبرص واليونان وتركيا ورومانيا ورابعها بالنسبة لبلاد اوروبا الوسطى والشمالية (١) والولايات المتحدة وكندا والبرازيل والارجنتين .

مصدرها ومفهومها

يعود تأسيس تعاونيات الاقراض الزراعية الى تضافر المساعي الفردية والجماعية حيث لانتهم المصارف العادية باقراض الفلاحين . وغالباً ما تساهم الدولة في مساعدتها عن طريق اعتمادها لتوزيع القروض الحكومية على المزارعين وهذه التعاونيات تساعد بدورها المستثمرين الصغار (وكثيراً ما تكون خبرتهم ناقصة) الذين يلجأون اليها وترشدهم على احسن الطرق الفنية ليمكنهم تغطية القروض التي عقدتها لهم بصورة طبيعية وسليمة .

والآن وقد اكتسبت اعمال هذه المؤسسات صفة المنفعة العامة، تضاعفت

(١) توجد حوالي ٢٥٠٠٠٠٠ تعاونية اقراض ريفية في انحاء العالم (ماعدا روسيا)

واكثرها من طراز رفاين .

مساعدة الهيئات الحرفية والمالية والسلطات بقية التعاونيات لها كما تدل التجارب الأخيرة .

شروطها العامة - نظام المسؤولية فيها

لما كانت قروض هذه المصارف مضمونة من قبل كافة المشتركين بالتضامن فهي تمنحها لكل مشترك - ليس على اساس قيمة املاكه - وانما بالاستناد قبل كل شيء الى مزاياعمله وطرقه الاقتصادية وبساطته في الحياة ومجهوره الشخصي . يحدد عادة اجل استحقاق القروض بثلاثة اشهر على الاكثر . وتنص نظمها على مزاياء وتسهيلات عديدة للمستقرضين لآجال قصيرة او متوسطة .

اما نظام المسؤولية التضامنية وغير المحدودة المشار اليها آنفا فتتوقع للاخذ به عوائق وصعوبات شديدة وخاصة ايام الازمات فقد يأتي النظام المذكور على قسم كبير من اموال التعاونيين المتضامنين وهم على العموم صغار المزارعين فعوضا عن هذا النظام الذي تبنته مجموعة صناديق رفايسن ، اقتبست المصارف التعاونية في اكثر البلاد - ما عدا المانيا - مذهب لوتزاتي (١) في المسؤولية المحدودة وادخلته في نظمها الاساسية وهو يجعل مسؤولية كل شريك محصورة في حدود قيمة حصته او حصصه (على غرار المسؤولية في الشركات المغفلة) .

وهناك طريقة ثالثة لتحديد مسؤولية الشركاء انبثقت عن اتفاق انصار مبدأ المسؤولية التضامنية وغير المحدودة مع الفريق القائل بالمسؤولية المحدودة : على تحديد نسبة مسؤولية كل شريك بابلاغها الى ما يعادل مثلي (او ثلاثة او اربعة امثال) قيمة الحصة الواحدة على الاكثر وتقتضي الاشارة ايضا الى ان مؤسسي تعاونيات الاقراض الزراعية والمصارف الشعبية ومجالس ادارتها يعلقون اهمية كبرى على مسؤولية الشركاء لاعتقادهم انها تلزم هؤلاء بالاهتمام باشغالها ومراقبتها اداريا .

(١) وقريب منه مذهب ميلان ايفشتش والاستاذ جا كارد .

ومن جهة اخرى ، تجعل هذه المسؤولية موظفي التعاونية ومستخدميها اكثر وعياً وتفهماً للمهمة الملقاة على عاتقهم . ثم ان الالتزامات والتصرفات المتعلقة بالمسؤولية مرتبطة باوضاع الاموال الاحتياطية بصورة مباشرة . وطالما ان نسبة هذه الاموال مرتفعة ، تقل اخطار لجوء دائني التعاونية الى زيادة مسؤولية الشركاء . وعلى هذا ، نجد اكثر تعاونيات الاقراض الزراعية تتخذ التدابير الآيلة الى زيادة الاحتياطي رغبة منها في تخفيف مسؤولية الشركاء عما يتجاوز قيمة حصصهم من الرأسمال الاساسي .

تمويل تعاونيات الاقراض الزراعية

في البداية ، تأتي هذه التعاونيات بالاموال اللازمة من تغطية قيمة الحصص التأسيسية ومن المدخرات المودعة واخيراً من القروض المعقودة . واكثر الحكومات ترخص لوزير ماليتها وضع قسم من موارد الخزينة المخصصة للانعاش الزراعي تحت تصرف هذه التعاونيات بدون فائدة ، لتشجيعها على منح القروض الطويلة والمتوسطة التي ترمي الى تنمية القوى الانتاجية والى تشييد الدور الريفية لصغار الفلاحين ومتوسطيهم .

وفي حال عدم كفاية اموال هذه التعاونيات لتمويل القروض القصيرة او المتوسطة الاجل ، فهي تعيد خصم قسم من الاوراق التجارية التي في حيازتها ، لدى المصرف الزراعي او المصارف العادية وخاصة لدى مصرف الاصدار ، وغالباً ما تكون هذه العمليات لتمويل محصول الحبوب او لشراء الادوات او المواشي ذات الضرورة الكبرى .

نواحي أخرى لنشاط تعاونيات الاقراض الزراعية والشعبية

لم تقتصر هذه التعاونيات في بعض البلاد على تسيير الاقراض والادخار وانما قدمت لاعضاؤها الآلات والمواد والبذور والاسمدة الزراعية وبقية لوازم الاستثمار الزراعي كما انها سعت كثيراً الى تأمين احسن الائتمان واعدت الطرق في تصريف منتجات اعضائها .

اتحادات تعاونيات الاقراض الزراعية

شكّلت هذه التعاونيات — على غرار مثيلاتها — فيما بينها ومع تعاونيات ريفية اخرى ، اتحادات قوية تشكل السلطات العليا والمرجع الاساسي لها . ولا تنقصنا الامثلة عليها :

كصناديق « رافايسن » في سويسرا وقد انشأت اتحادين كبيرين :

١ - الاتحاد السويسري لصناديق القروض المتبادلة : يضم حوالي ٨٥٥

تعاونية عضوة بلغت ميزانياتها « ٨٠٠ » مليون فرنك سويسري .

٢ - صناديق القروض المتبادلة المتحدة لمنطقة لوزان : وتضم ١٢ تعاونية

بلغت ميزانياتها « ١٢ » مليون فرنك سويسري .

ولدى هاتين المجموعتين ، صناديق مركزية ذات اموال مخصصة لاجراء

التقاصّ وتغطية الفروق الحسابية بين الصناديق الفرعية . وهذه الاموال

المركزية ، التي ازدادت أهميتها ، اصبحت توظف كوسائل للايراد في اعمال

مالية خارجة عن خصائص صناديق « رافايسن » .

بيان موجز عن فعاليتها ومعاملاتها

تمنح هذه التعاونيات وفي حدود امكانيات المستقرض الزراعية سلفا مالية

عن طريق كفالات او رهونات او تأمينات عقارية كما تفتح حسابات جارية .

وقروضها كثيرة الانواع اشهرها « قروض التعمير » الفردية او « الجماعية »

واستحقاقها قصير الاجل وهي معدة لاطفاء النفقات العادية ثم تأتي « قروض

التجهيزات » المتوسطة الاجل وهي معدة لتهيئة الاراضي وزراعتها ،

واستحقاقها يجري في مدة لا تتجاوز خمس سنوات . وأخيراً « القروض الطويلة »

التي تمنح لمدة عشر سنوات وتخصص لعمليات تملك او توسيع الاراضي الريفية

وتحسين دور السكن الريفية وتمويل عمليات الاستثمار الزراعي الصغيرة (ري

وزراعة قطع صغيرة يتعهد بها المدين مع امرته) . ولا بد من الاشارة الى ان

فوق هذه التعاونيات واقبال الجمهور عليها يعودان الى تدخلها في الحياة الاقتصادية والمالية والى ازدياد امكانياتها حتى أنها أصبحت محط حاجات التجار واصحاب المصانع وارباب المهن الحرة - فضلاً عن المزارعين - مساهمة بصورة واسعة في اعادة بناء صرح الاقتصاد القومي . وهي تعمل منذ ٩٠ سنة على تشجيع التقدم الاقتصادي للطبقات الوسطى . ومما يدل على ذبوعها ان عدد اعضاء المصارف الشعبية بلغ في ايطاليا ٤٩٠٠٠٠ ، تعاوفاً يملكون ٢٠ مليون سهم ممثلة لرساميل ٢٣٠ شركة تعاونية و ١١١٢ فرعاً او شعبة تعمل في ٧٥ مقاطعة ادارية . و « مصرف سويسرا الشعبي » يملك ٦٢ مركزاً وشعبة ومبلغ ٨٧٠ مليون فرنك سويسري تمثل رأسماله واحتياطية . بينما بلغ رقم اعماله مليار فرنك سويسري كما ذكرنا . وقد نشطت تعاونيات الاقراض الزراعية والشعبية في آسيا حيث تجدها في طليعة تعاونيات الباكستان والفلبين والصين . كذلك انتشرت في انحاء كندا بتاريخ ٣١ مارس ١٩٤٨ ١٠٤٢ صندوقاً شعبياً في كيبك (مقاطعة) وحدها ، منضم إليها ٤٨٦٨٣٦ عضو ، وجميعها مرتبطة باتحاد الصناديق الشعبية في مقاطعة « كيبك » وقد بلغت موجوداتها في اواخر يناير ١٩٤٨ ، ١٧٩ مليون دولار . وفي الهند ٨٠٠٠٠ تعاونية للاقراض تعد ٧٠٠٠٠٠ عضو (مسؤوليتهم غير محدودة) وهي مرتبطة بمراكز المصارف التعاونية في المقاطعات وملزومة تجاهها بمبدأ المسؤولية المحدودة ، فاتحة امام هذا الشعب الشرقي العريق آمالاً كبيرة .

دور التعاونيات الانشائي

تقوم في الوقت الحاضر ، عدة شركات تعاونية ببناء دور للسكن بأجور زهيدة : يكتب جماعة من الموظفين او العمال او ارباب الحرف التابعين الى مؤسسة واحدة كمصرف الدولة مثلا ، كل منهم ب ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ ليرة على الاكثر تدفع على اقساط ، لتشييد ابنية صغيرة او عمارة ذات « شقق » مختلفة المساحة . فعند تجمع مبلغ أدنى لمثل هذه الاعمال يؤمن الباقي عن طريق قرض عقاري ذي اجل طويل تقدمه المصارف . ويعهد احيانا باعمال البناء الى لجنة خاصة (او الى مقاول) تستخدمها التعاونية لتأمين مواد البناء واليد العاملة .

وغالبا ما تشترك الدولة بتأسيس مثل هذه التعاونيات الى جانب ارباب الانتفاع ، منشئة الادارات التعاونية لبناء المساكن الشعبية .

تطورها التاريخي وانظمتها

ولدت فكرة تعاونيات السكنى بأجور زهيدة في انكلترا : بلد الصناعة والعمال في القرن السابق فتأسست الدور البلدية لسكنى العمال في هندرسفيلد عام ١٨٥٢ وجلاسكو عام ١٨٦٨ واخيراً في لندن عام ١٨٨٨ .

وقد افادت المانيا والسويد وتشكوسلوفاكيا وكرواتيا وسويسرا من هذه التجارب فطبقتها في بلادها ، بينما في بريطانيا ، حلت « شركات البناء التعاونية الانكليزية » ازمة السكن لصعوبتها في تلك البلاد الصناعية الكثيفة بالسكان .

بنت الحكومة الحالية والمجموعات الشعبية في بريطانيا ٨٠٠٠٠٠ مسكن

بين سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٨ منها ٢٢٨٠٠٠ خلال سنة ١٩٤٨ فقط، تكفي لاسكان ٣٢٥٠٠٠٠ نسمة (١) واجرتها الشهرية لا تتجاوز ٥٠ ستيرلينيات للدور الواحد مما يدل على ان الشعب البريطاني في طليعة الامم الساعية لحل مشاكل اليوم ، والطريق التي سلكها ، متاحة لسائر البلدان التي يهملها الامر فيجدر بال ٦٢ دولة الاعضاء في الامم المتحدة O. N. U. ان تنهج نهجاً في هذا العصر الذي نسمع فيه كثيراً عن اعادة البناء والتعمير. وبالفعل أظهرت بلجيكا رغبة قوية في تأمين المساكن الضرورية للمواطنين فأست لذلك «الشركة الوطنية» سنة ١٩٢٠ . وهي شركة مساهمة برأسمال اساسي قدره مليون فرنك بلجيكي ، اكتتبت الحكومة ومديريات ٩ مقاطعات باسهمها ولها فروع ومكاتب في جميع انحاء بلجيكا ، بلغ عددها ٣٠٠ شعبة مرخص لها . وأولتها السلطات البلجيكية ثقها للاستعانة بها في بناء الدور دون تمييز بين الطبقات ، ليعبأ بسعر الكلفة للجمهور .

ولما كانت لفروعها صفة الشركات المحلية المساهمة برأسمال متحول وأشخاص متحولين فقد ساهمت فيها أشخاص مغنوية كثيرة مثل المديريات ومؤسسات الاحسان والشركات التجارية والافراد ، وتجنيز انظمة عموم مؤسسات الفرعية تغطية الاسهم بدفع قيمتها نقداً او على أقساط سنوية بسيطة . وللحكومة البلجيكية حق تعيين وعزل رئيس مجلس ادارة الشركة ومديرها العام ونصف اعضائها بينما تنتقي الحياة العامة للمساهمين النصف الباقي ، وخلافاً للمبدأ التعاوني الذي يعطي صوتاً واحداً لكل من المشتركين فهذه الشركة تطبق المبدأ العادي ، مخصصة صوتاً واحداً لكل سهم اي انه لكل مساهم من الاصوات ما يعادل عدد الاسهم التي يملكها (٢) . وبهذه المناسبة ، نذكر ان الدولة

(١) ما يعادل مجموع سكان سوريا الحضرين .

(٢) على غرار الشركات المغفلة (الآنونيم) .

ساهمت باكثر من نصف الاسهم لتضمن لنفسها اكثرية الاصوات .

موقف الحكومة البلجيكية منها

أعفت الحكومة البلجيكية (الشركة الوطنية) من دفع الرسوم الجمركية على ما تستورده من ادوات لحاجة المشتركين الذين يحصلون ايضا على سلف مالية او قروض طويلة الاجل من السلطات العامة وبشروط خاصة . ففي سنة ١٩٣٧، تمكنت (الشركة الوطنية) من اجراء قروض بقيمة ٢٠١٨٠٠٠ فرنك بلجيكي انشأت بها (٥٩٣٥٩) مسكناً بيع منها (٢٠٦٢٧) لشاغليها . وقد أجمع الرأي العام - وقيمه كبيرة في توجيه الحكم في بلجيكا - على الاعتراف بحسن سير هذه الشركة وادارتها الحكيمة مما جعل السيد وانتر وزير الصناعة (١) يصرح بما يلي : « ان الشركات المستقلة والخاضعة لمراقبة مساهمها واشرافهم - و (الشركة الوطنية) في طبيعتها - تفوق كثيراً من الناحيتين التنظيمية والمالية ، ادارات الحصر (الاحتكار) المباشرة » .

على ان هذا التدخل الحكومي الجزئي بما فيه من مساهمة ومساعدة ، لا تستند عليه المؤسسات التعاونية بكاملها لاعتبارها - قبل كل شيء - مبدأ « الفصل الضروري بين سلطة الحكومة وادارة المشاريع العامة » (٢) ، ولو ان اكثريتها توفقت في إشراك الدولة (ذات الطاقة المالية الكبيرة والاستعداد العام للمراقبة) والافراد (لاهمية مساعيهم الخاصة وقوة مبادعتهم وفعاليتهم) في معركة الانتاج المشترك ، ملائمة بين مصلحة الفرد والصالح العام وعاملة على نشر التفاهم والوفاق في العلاقات الاجتماعية .

آثار بقيمة الحكومات في انشاء تعايفات السكنى بأجور رخيصة

لعل من وظائف الدولة الاساسية ، تقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة

(١) وعضو حزب العمال البلجيكي .

(٢) اميل واندرويلد في كتابه « الاشتراكية ضد الدولة » .

إسماحت بأكثر من نصف الاسهم لتضمن لنفسها أكثرية الأصوات .
موقف الحكومة البلجيكية منها

طبيعتها

ان خصائص هذه التعاونيات تجعلها أقرب الى تعاونيات الاستهلاك منها الى تعاونيات الانتاج . وهي تقوم بدور الوساطة بين اعضاءها وبين الزراع ومنتجي المصنوعات او المواد الاولية (١) لتوفر عن اولئك ، نفقات كثيرة اهمها عمولة الوكلاء والسماسة . وقد شجع تمرکز المشاريع - وقد ألحنا اليه سابقا - تأسيس اولى المشاريع الوطنية للتجارة الخارجية كما رافق هذا التمرکز حركة اجتماعية عامة تطالب بمراقبة الاسعار . تكونت هذه المشاريع في شكل مؤسسات مركزية خاصة بكل فرع من فروع الصناعة ومستقلة بادارتها الذاتية التي كثيراً ما تتوسط في اعمال « التموين الموجه » واعمال التجارة الداخلية والخارجية وتتطلب من الدولة مراقبة استخراج المواد والانتاج الصناعي .

أهدافها وأسسها

ان هدف هذه التعاونيات الاسامي ، اجتماعي . فلا يقتصر على الربح التجاري وانما ينزع الى توزيع افضل للموارد والى حسن استعمال القيم المادية والانسانية . وكيانها وطبيعتها يجعلانها تقف على مسائل الصناعة والاستهلاك التي تمارسها يومياً . وأسسها على غرار تعاونيات الاستهلاك كما يتضح في خطتها ، الرامية الى البيع :

- ١ - بسعر الكلفة اي سعر الشراء مضافا اليه النفقات العامة .
- ٢ - بسعر واحد هو السعر العادي ، موزعة الارباح على اعضاءها في نهاية الدورة المالية .

(١) بين الزراع « لتصدير الحاصلات واستيراد الاوائل الزراعية » وأرباب الحرف « لتقديم الادوات والمواد الاولية » والتجار « لتأمين مختلف اعمال التجارة الخارجية » .

٣ - بريح ضئيل يعاد الى المشترين بنسبة مشترياتهم (او مبيعاتهم) . وبالطبع لا تمنعها هذه الاسس - ككل تعاونية - من ترحيل قسم من الارباح السنوية للاحتياطي القانوني لورود نصوص على هذا الترحيل ، في نظمها لما فيه من دعم لحالتها المالية ، وحتى على انشاء احتياطي غير عادي (يتجاوز النسبة العادية) لمجابهة الازمات المحتملة . ولعل هذا الطراز من التعاونيات يقوم باحسن الجهود لتوسيع فعاليات الاقتصاد الوطني وتعزيز الكيان القومي ، ناهضا بمستوى الحياة العامة التي يمررها من السماسرة والوكلاء الاجانب واكثر ما نصادف هذا النوع من التعاونيات بين المزارعين ، حيث توسعت شبكتها في الارياف ، سائرة في تأمين الاسواق لتصريف المنتجات وايجاد حلول عامة مفيدة لسكافة المستهلكين . وقد ساعدها في ذلك عدم المنافسة بين المزارعين ، الكبار والصغار من اعضائها ، في شرائهم الآلات والعلف والبذور حتى تقدمها لهم بارخص الاسعار ومن اجود الاصناف وتؤمن لهم مبيع حاصلاتهم ، موفرة عليهم خطر الربا والرهونات .

تعاونيات الاستيراد والتصدير

أدت هذه التعاونيات خدمات جلي قبل الحرب الاخيرة وبعدها في اكثر البلدان الاوروبية وخاصة في عهد الرخاء وحرية التبادل الاقتصادي ، كذلك نجد فيها اليوم دعامة كبرى لتطبيق سياسة المساعدات الحكومية للفعاليات الفردية : الصغيرة والوسطى الى جانب تأمينها ، في ميدان الزراعة والصناعة العصرية ، اسواقا كبرى للتصريف واعداد الاسس للتموين الشعبي . وقد اسس تجار الجملة والمستوردون في اوربا الشمالية والوسطى ، بمساعدة الحكومات ٢٦ تعاونية من هذا النوع . وهناك مؤسسة مركزية قوية عهدت اليها بعض هذه الحكومات بتخليص البضائع المستوردة وتوزيعها وقد ساورنا بعض الشك في اتجاه هذا الاتحاد نحو الطابع التعاوني لشبهه الكبير بوقائع الاقتصاد الحكومي المختلط ، وهذا لا ينفي بالطبع توفر اكثر المبادئ التعاونية في

شركاته ومشاريعه . ثم انه تم تأسيس شركات جديدة للتجارة الخارجية وفقا للنظم التعاونية الصحيحة، وبلغت من الاهمية ما جعل علماء الاقتصاد يقارنونها بمؤسسات الاقتصاد الموجه « الغربي » او بدارات الاقتصاد الحكومي، وكلا النوعين تغلب عليه صبغة « رأسمالية حكومية » تهدف قبل كل شيء الى التقييد واكثر الاحيان الى الربح بينما لا ترى التعاونيات في فكرة الربح، هدفها الاول، وبعد فهي تشكيلات مستقلة تقدر الحرية وتنشئ من الامة .

بعض الامثلة والاحصاءات على توسع الحركة التعاونية في التصدير

كانت « الكنديان كوبراتيف » تصدر قبل الحرب ٢/٣ مجموع صادرات كندا من القمح ، وفي الدانرك التي تنتج ٣٨ بالمائة من مجموع الصادرات العالمية للزبد ، قامت « تعاونيات التصدير الدانركية » بتصدير ٣٥ - ٤٠ بالمائة من مجموع مصادرتها الدانرك من الزبد (١٤٠ مليون كيلو غرام) . كذلك نشطت « تعاونيات التصدير » في كندا « (للتفاح) وكاليفورنيا (للفواكه) وبلغاريا (للعنب وللزبيب) والمجر (للعسل) وكرواتيا (لخوخ البوسنة) واصبحت في طليعة المصدرين .

وفي بلجيكا ، توفقت « شركة الدراسات واعمال التجارة الخارجية » في تصدير كميات هائلة من الاوائل الميكانيكية والكهربائية ومختلف المصنوعات الكيماوية .

وفي تشيكوسلوفاكيا ، تمنعطي شركة « شيانول » التعاونية تصديرا كثر المنتجات الكيماوية والادوية واوائل اللف والنوصيب (الامبلاج) ولوازم الصيادلة وادوات التجهيز الكيماوي ، الى جانب استيرادها للمواد الاولية والمواد الدسمة والزيوت (١) .

(١) لمراجعة اسماء بقية الأصناف وايضاحات كثيرة عن شكل العمل في هذه التعاونية :

عدد الجريدة الرسمية التشيكوسلوفاكية الصادر في ٥ أغسطس ١٩٤٨ .

ويقوم مكتب الشراء التابع لاتحاد التعاونيات الزراعية التشيكوسلوفاكية
« كوبراتيفا » بدور فعال في المبادلات الزراعية .

وتتماز هذه التعاونيات التي تتبع النظام المختلط بتبادل التسهيلات
والخدمات مع بقية المؤسسات التي يكون نظام التوزيع أو العمل فيها مماثلاً
لأنظمتها كالحلات ذات الفروع المتعددة ومخازن البيع الكبرى .

شركات الجملة التعاونية « وولسال » وأهميتها

أسست هذه الشركات اتحادات تعاونية ، رغبة منها في بيع السلع
المشتراة من التعاونيات وإنتاج البضائع التي كانت تشتريها من الصناعيين ،
معتمدة على وسائلها الخاصة . وقد توسعت كثيراً حتى أنها باشرت الإنتاج
الزراعي على أراضيها . وتعتمد عليها أكثر تعاونيات الاستهلاك في شراء المواد
اللازمة لها وإجراء طلباتها الخارجية . و« وولسال » كلمة إنكليزية معناها
« الجملة » وهي تدل على طراز التعاونيات المعروفة بذات الاسم وعلى مخازن
الجملة كما هي اسم لشبكة المخازن البريطانية التعاونية للبيع .

أمثلة أخرى من دول مختلفة :

مخازن الجملة لتعاونيات الاستهلاك في سلوفاكيا المعروفة باسم « نوبود »
مخزن الجملة التعاوني للمموين والتصرف - شنفهاي .

مخازن الجملة لتعاونيات الاستهلاك في البرتغال وكولمبيا البريطانية
واونتاريو ومانيتوبا وساسكاتشوان .

التعاونيات الزراعية لتصرف الحيوانات والحبوب اتحاد
منتجي اللبن في تورونتو .

تعاونيات البيع المركزية لمنتجي القمح . اتحاد تعاونيات
إنتاج الفواكه في أيكوسيا الجديدة .

جمعية منتجي البذور

في كندا

- التعاونية المراكزية لاستراليا الغربية لبيع القمح .
- اتحاد تعاونيات تصدير اللبن في نيوزيلاندا .
- التعاونية المراكزية لتصريف الموز - كولومبيا .
- مخازن الجملة لتعاونيات الاستهلاك : سينتا غودو تشيلي (و كوبنهاجن) .
- التعاونية المراكزية الدائمة لبيع وتصريف الحيوانات .
- التعاونية المراكزية لتصريف القهوة في الايكواتور .
- الاتحاد المراكزية للتعاون في تجارة المواد الغذائية والجملة واستيرادها : هامبورغ .

الخلاصة :

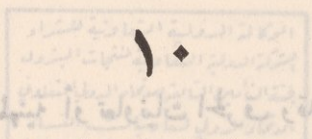
توسعت هذه التعاونيات كثيراً في الدول الغربية بدون اي تدخل حكومي بينما طرأ على مثيلاتها ، في روسيا ، العاملة بالاقتصاد الحكومي ، تعديلات كثيرة تناولت نظمها الداخلية جاعلة منها مصالح ملحقه بالتنظيمات الاقتصادية السوفيتية . وقد أدت خدمات جلي في التعامل مع الخارج وتمثيل المعامل الاجنبية والسمسرة في الصفقات الكبرى . فيحسن بارباب العمل والتجارة في سوريا ان يقبلوا عليها وخاصة في التجارة الخارجية ، كما يحسن برجال المال والاقتصاد التمسك بنظام مختلط مع زراعة قوية منظمة (لانها اساس الفعاليات في سوريا) وصناعات صغيرة ومتوسطة تسيرو وفق نهج سليمة وديمقراطية ، وفقا لدراسات عميقة الى جانب تأسيس مصرف تعاوني بعيد عن المضاربات والاختكارات ليعطي تجارة متوسطة ، مؤمنا احسن الخدمات للمواطنين : مستهلكين ومنتجين . وقد آن الوقت لاحلال الادارات والشركات التعاونية محل الشركات الاجنبية التي سيطرت حتى الآن على نقدنا وتجارتنا الخارجية وقد استفد عملاؤها ووكلاؤها اموال الامة التي تطالب بوضع تشريع يحصر ادارة اقتصادياتها وتمثيل المصانع التي تورد لها في ايدي الخالصين والبررة من ابنائها .

نظرة المراجعة (التقويم) لعام ١٩٤٨



في هذا الموضع نبدأ العمل في (التقويم) الذي هو من أهم الأعمال التي تقوم عليها هذه الهيئة
من أجل تحقيق الأهداف التي نلزمها في هذا المجال

أولاً: التقويم (١٩٤٨) ...
ثانياً: التقويم (١٩٤٩) ...
ثالثاً: التقويم (١٩٥٠) ...
رابعاً: التقويم (١٩٥١) ...
خامساً: التقويم (١٩٥٢) ...



٢٨٠٢٢٨ (١٩٤٨) ...
٤٥٤٥٤٩ (١٩٤٩) ...
١٠٦٢٥١ (١٩٥٠) ...
١٠٦٢٥١ (١٩٥١) ...
١٠٦٢٥١ (١٩٥٢) ...

تقويمات متفرقة
(١) تقويمات لـ (١٩٤٨) ...
(٢) تقويمات لـ (١٩٤٩) ...
(٣) تقويمات لـ (١٩٥٠) ...
(٤) تقويمات لـ (١٩٥١) ...
(٥) تقويمات لـ (١٩٥٢) ...

٦ - تقويمات لـ (١٩٤٨) ...
٧ - تقويمات لـ (١٩٤٩) ...
٨ - تقويمات لـ (١٩٥٠) ...
٩ - تقويمات لـ (١٩٥١) ...
١٠ - تقويمات لـ (١٩٥٢) ...

(١١) تقويمات لـ (١٩٤٨) ...
(١٢) تقويمات لـ (١٩٤٩) ...
(١٣) تقويمات لـ (١٩٥٠) ...
(١٤) تقويمات لـ (١٩٥١) ...
(١٥) تقويمات لـ (١٩٥٢) ...

(١٦) تقويمات لـ (١٩٤٨) ...
(١٧) تقويمات لـ (١٩٤٩) ...
(١٨) تقويمات لـ (١٩٥٠) ...
(١٩) تقويمات لـ (١٩٥١) ...
(٢٠) تقويمات لـ (١٩٥٢) ...

٧٧٨١ - تقويمات لـ (١٩٤٨) ...

١٦٤ مليوناً من التقاوين في ٩٥٢.٢٤٦ شركة تعاونية مختلفة

كثيرة هي التعاونيات التي لم نعددها وليس لمعظمها اهداف اقتصادية وانما يغلب على نشاطها طابع ثقافي او اجتماعي .

وأهمها :

١ - التعاونيات المهنية أو تعاونيات الحرف وقد تكلمنا عن بعضها في الفصل الاول ونضيف الآن ان بعضها أخذ اخيراً أهمية اكبر من السابق (مركز التصريف التابع لتعاونيات الصناعات المنزلية الاسوجية) .

٢ - التعاونيات الصحية والثقافية : كالعيادات الطبية التعاونية والصيديات التعاونية (١) والفنادق التعاونية وتعاونيات السياحة والاصطياف ودور النشر والمكاتب التعاونية (٢) ويمكن الحاق هذه التعاونيات بمثيلاتها الاستهلاكية لمحافظةها على مصالح اعضائها وصحتهم مع تنميتها للنواحي الاجتماعية والتربوية للامة .

٣ - تعاونيات استئجار صالات الاعياد والمتنديات والمقاهي ودور السينما (٣) وهي تختلف عن السابقة في اصول العمل ، وتكثر الفنادق والمطاعم التعاونية في جنيف وصوفيا وأوسلو واستوكهولم وزاغرب .

٤ - التعاونيات الرياضية : وهي كثيرة وتتوفر فيها الشروط الكافية

(١) والامثلة كثيرة عليها كالشافي والمصحات التعاونية في تشكولوفا كيا وفنلندا وبريطانيا العظمى وفرنسا وابطاليا والداغرك وهولندا وغيرها . وأشهر مجموعة تعاونية للصيديات هي : الاتحاد السويسري لشركات الصيدلية التعاونية « والشعبية » .

(٢) الشركة التعاونية للطباعة تأسست سنة ١٨٦٩ في مانشستر والشركة التعاونية للنشر التي تأسست سنة ١٨٧٢ .

(٣) الشركة الشعبية للتمثيل والسينما - لندن .

تطور الأسرة التعاونية لعام ١٩٤٨



عدد الاعضاء

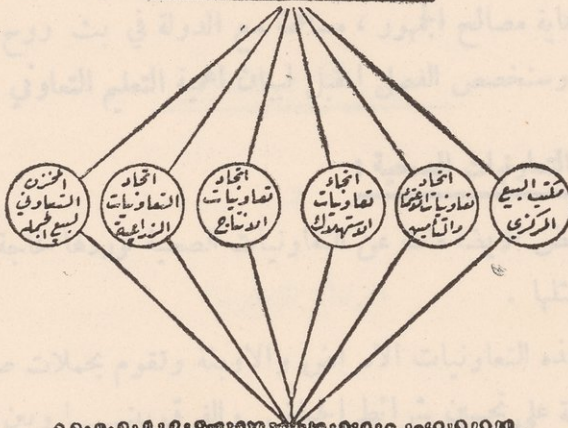
أوروبا (بإستثناء روسيا)	٧٤٧٥.٠٠٠
آسيا (بدون روسيا)	٥٢١٥.٠٠٠
أمريكا	٣٤.٦٢.٠٠٠
أفريقيا	٤.١٦.٠٠٠
أوقيانوسيا	٢.٧٤٣.٠٠٠
المجموع	١٦٤.٤٢٣.٠٠٠

عدد الشركات

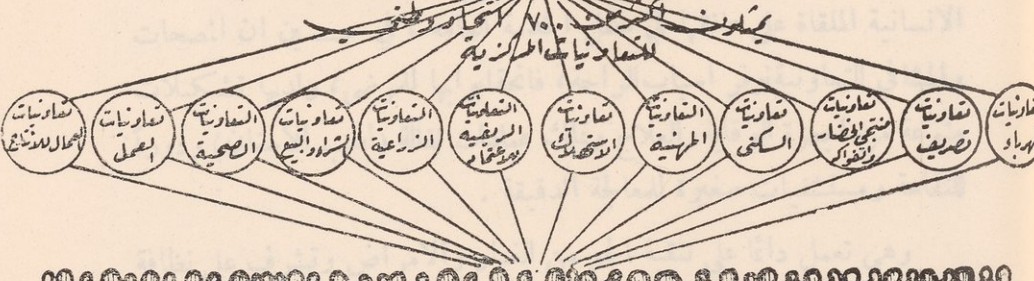
أوروبا (بإستثناء روسيا)	٣٨.٣٢٨
آسيا (بدون روسيا)	٤٥.٤٥٩
أمريكا	١٠.١٢٥
أفريقيا	١٢.٥٩٨
أوقيانوسيا	٤٥٢٠
المجموع	٩٥٣.٢٤٦

الموكالة الدولية للتعاونية للشراء
مركزة الدولية للتعاونية للتجارتا البترول
فئة التأمين التأمينية للتعاون الدولي للتعاون
اتحاد الدولي للتعاونيات النساء
اللجنة الدائمة للتعاونيات الزراعية

مخزن لجمعية التعاونية الدولية



جمعية المندوبين لهذه دولة



١٦٤ مليوناً من التعاونيين في ٩٥٣.٢٤٦ شركة تعاونية مختلطة

لتخريج أخصائيين ومدرّبين ولديها مدارس ونواد خاصة ، علاوة على نشرها الروح الرياضية و « التفكير الرياضي » في الجيل التعاوني .

٥ - تعاونيات الارشاد الهلي والاجتماعي والحموقي والفني . ولديها مراجع ثمينة ولجان خاصة يستشيرها المنتفعون عندما تعرض لهم قضية ما ، وهي تتدخل لدى المحاكم وبقية المؤسسات بصفقتها وكيلة عنهم كما ان فيها اقساما خاصا لدراسة التشريع التعاوني الاقتصادي .

٦ - المعاهد التعاونية والجمعيات الخيرية التعاونية - ومهمتها نشر التعليم التعاوني والثقافة الصحية وفن تدبير المنزل بين اسر الفلاحين او التعاونيين الجدد . وقد لعبت دوراً كبيراً في نشر الحركة التعاونية وايضاح غاياتها الرامية الى حماية مصالح الجمهور ، مساهمة مع الدولة في بث روح التضامن والتعاون . وسنخصص الفصل المقبل لبيان اهمية التعليم التعاوني .

مهمة التعاونيات الصحية :

وهذه بعض الايضاحات عن التعاونيات الصحية نوردتها لحاجة ريفنا وشبابنا الى مثلها .

تكافح هذه التعاونيات الامراض والابوئة وتقوم بمجملات صحية واسعة النطاق ، عاملة على تحسين شرائط الحياة . والفرق بينها وبين المؤسسات الصحية الخاصة ان الاخيرة تُدار بقصد الربح وكثيراً ما تقتصر عن اداء المهمة الانسانية الملقاة على عاتقها في حقل الخدمة العامة ، في حين ان المصحات والمشافي التعاونية توفر اسباب الراحة ، فاتحة ابوابها للمرضى ، ولديها تشكيمات متنوعة من اجهزة الوقاية والعلاج وتملك عيادات نقالة (طب الاسنان) ودوراً للنقاها ومستشفيات صغيرة للمعالجة الدقيقة .

وهي تعمل دائماً على تنقية الجو من الغبار والامراض وتشرف على نظافة

الطرق وبناء اجواض لتوزيع المياه في القرى، عاملة على تحسين صحة سكان الريف. وفي كرواتيا وصربيا حيث أسست أولى المصحات التعاونية، انتشرت مشاريع الوقاية الصحية منذ سنة ١٩٢٣، كما أصبح انشاء المصحات التعاونية خلال الحرب، وبموجب قانون سنة ١٩٤٢، اجباريا في البلديات والنواحي التي يتجاوز عدد سكانها (٤٠٠٠) نسمة. وفي بلغاريا وبولونيا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا واليابان والصين والبنجال، أخذت الطرق والارشادات الصحية التي تنشرها التعاونيات بعين الاعتبار في تخطيط القرى وتجميلها.

وحاجتنا كبيرة الى انشاء مصحات تعاونية لطلابنا الى جانب مجموعة ابنية تعاونية لاسكانهم.

قياسات لبناء المصحة :

لنقلنا فجدد المصحة قيسات لبناء المصحة من قبله لاجل ان نضع منه
لهذا في التلخيص .

فصل في قيسات المصحة وقسمها الى اقسامها من قبله لاجل ان نضع منه
تقسيمها الى اقسامها من قبله لاجل ان نضع منه . قيسات المصحة من قبله لاجل ان نضع منه
فصل في قيسات المصحة وقسمها الى اقسامها من قبله لاجل ان نضع منه
تقسيمها الى اقسامها من قبله لاجل ان نضع منه . قيسات المصحة من قبله لاجل ان نضع منه
فصل في قيسات المصحة وقسمها الى اقسامها من قبله لاجل ان نضع منه
تقسيمها الى اقسامها من قبله لاجل ان نضع منه . قيسات المصحة من قبله لاجل ان نضع منه

فصل في قيسات المصحة وقسمها الى اقسامها من قبله لاجل ان نضع منه

طبيعة التعليم التعاوني وأهميته

ترداد أهمية التعليم التعاوني يوماً بعد يوم ، في المسائل التجارية والصناعية والزراعية بل في النواحي الثقافية والسياسية . وعلى الذين يريدون مسيرة العصر ، الامام بدراسة الاقتصاد الوطني للبلاد وتجارب الاقتصاد « الثالث » وليد الخبرة والضرورة ، تلك التجارب التي توضح لنا كيف ان مجتمع الغد ونظام المستقبل يولدان من الآن .

انشئت في بعض البلاد ، مؤسسات علمية كثيرة لنشر المبادئ التعاونية والطرق الاقتصادية المنبثقة عنها ، وقد استعرضنا بعض الامثلة عليها في هذا السفر . وقد توسعت هذه المؤسسات في الدانمرك وسويسرا وأسوج ونروج وسلوفاكيا مقدمة عدة تنظيمات النموذجية والكثير من حقول الاختبار، متنوعة وسائل تعليم الشبيبة . كما نظمت فصولا خاصة بالثقافة التعاونية في المدارس والمنتديات . وقد نتج عن ذلك تقدم عام في الدراسات التعاونية رافعة ارتفاعا عاما مستوى الفلاحين اعتباراً من سني ١٨٧٠ - ١٨٨٠ في الدانمرك خاصة حيث غنت الحركة التعاونية مع الحكومة بالنهضة العلمية التعاونية، وحتى اليوم حافظ الفلاح الدانمركي على أقوى مستوى للحياة (١) بين فلاحي اوروبا.

تطور المعاهد التعاونية (٢)

بعد الحرب العالمية الاولى ، أسست في اكثر بلاد اوروبا معاهد تعاونية

Standard of life (١)

(٢) وقد انشأت بعض الاتحادات (التعاونية) فصولا خاصة للتعليم بالمراسلة دعت « مؤسسات التعليم الشعبية بالمراسلة » وترسل المسجلين لديها الكتب والايضاحات اللازمة وهم يدورهم يتصلون دائماً بالخبراء والمهنيين المحايين لاستكمال ثقافتهم التعاونية . وقد تأسست أولى هذه المدارس في استوكهولم سنة ١٩١٩ .

لتعليم موظفي التعاونيات ومستخدميها لتعليم احداث الاسس الفنية والعملية وتلقينهم عناصر الثقافة التجارية الصحية . وكثيراً ما أوفدت الادارات والشركات التعاونية اعضاءها والمنتسبين اليها الى هذه المعاهد ليفيدوا من المعلومات والتطورات المتعلقة بالتنظيم التعاوني . يجتاز الطلاب التعاونيون امتحانات متسلسلة تخولهم نفس الحقوق والامتيازات التي تمنح لزملائهم في المدارس المتوسطة والعالية (احياناً) وتعد البرامج والفصول التطبيقية بالاموال التعاونية كما تساعد الحكومة هذه المعاهد بصورة جزئية ، مراقبة برامجها من ناحية مطابقتها لمبادئ الوطنية والتقدمية .

ان منهاج الدروس الثانوية لتلك المعاهد متشعب جداً ففي الفروع الصناعية ، فصول خاصة بالصناعة والاقتصاد الريفي وبطرق تأسيس الاتحادات والمجموعات التعاونية بينما تختلف عنه منهاج الفروع الزراعية . على ان هنالك طريقة مشتركة بين هذه المعاهد - رغم اختلافها في انتقاء المواد الدراسية - تنفرد بها وتمتاز بتعميمها وهي الطريقة التجريبية .

مواد ومدة الدراسة فيها

تدرس هذه المعاهد : وقائع الاقتصاد الوطني وفكرة عامة عن تنظيم الجماعات ، اهم اللغات الحية ، الجغرافيا ، الطبيعيات ، مبادئ الحركة التعاونية وتنظيماتها ، تطور التجارة والصناعة والزراعة ، الحساب والجبر ، تطبيق الجبر في الاصول المالية ، النظريات الرياضية في اعمال التأمين ، الاصول المالية ، الكيمياء ، اوليات في التجهيز الآلي ، تنظيم العمل والتعليم المسلكي واصل الحاسبة في المؤسسات الاقتصادية وغيرها من العلوم والفنون مما يمكن تطبيقه او تجريبه عملياً وتتراوح مدة الدراسة بين ٤ و ٨ سنوات .

يقتضي الانتقال الى الصف الاعلى فيها ، حيازة المعدل الوسطي في الفحوص التي تجري على دفعتين : مسابقات تحريرية وسؤالات شفوية . يعطى الناجح في الصف النهائي للتعليم الثانوي (السنة الثامنة) « شهادة الثقافة التعاونية » وهي تعادل شهادة انتهاء الدروس الثانوية .

أهم المعاهد التعاونية

عملت الاتحادات التعاونية الوطنية على تعميق الثقافة التعاونية ، كل منها بما يتفق وظروفه وامكانياته واختصاصه ، والامثلة كثيرة عليها .

أسس اتحاد تعاونيات الاستهلاك السويسرية V. S. K. في سبيل التنظيم النموذجي للتعليم التعاوني « المعهد التعاوني » المعروف باسم « Freidorf » وقد تبرع بدفع تكاليفه وأنشأه سنة ١٩٣٣ السيد Bernhard Jaeggi

وهذا المعهد يعطي أحدث الدروس العلمية والنظرية لمن يريد الاهتمام - من الجنسين - بخدمة الحركة التعاونية بشرط التعلق الجدي بالتعاليم التعاونية .

وقد بلغ عدد المعلمين في المدارس التعاونية (في ١٠ مدن) التابعة لاتحاد

تعاونيات « Migros » ومركزه زوريخ ، (٢٢٠) مدرسا واستاذاً ، كما

بلغ العدد الاجمالي للمنتسبين لهذه المدارس المعروفة باسم « Migros » حوالي

٢٥٠٠٠ طالب . وبما يدل على اهمية الاعمال المقبل عليها الجيل التعاوني ،

اعتراف دوائر المعارف والاقتصاد في الاتحاد السويسري « بالمعهد التعاوني »

كمؤسسة مهنية للخدمة العامة يتلقى فيها من بلغوا ١٨ سنة ، خلال سنتين ،

دروسا عملية وتعليمات مركزة تتعلق بالصناعة عامة وبالمنسوجات والغزول

وصناعة الاحذية والادوات المنزلية وتلقى على عمال ومستخدمي واعضاء

الادارات التعاونية محاضرات وارشادات تنمي فيهم الشعور المسلكي

(والوجدان التعاوني) وتجعل لعقليتهم اتجاها مشتركا في التعاون وتبادل المساعدة .

وعندما يتخرج الطالب من المدارس التعاونية حيث نال تحصيلاً متوسطاً

يمكنه الانتساب للمعهد العالي الموافق لاختصاصه اذا كان قد نجح بتفوق

او بعد قيامه بالتكوين التعاوني خلال سنتين او ثلاث حسب قابلياته . ويرجع

النجاح الكبير الذي لاقته المدارس المهنية التعاونية الى بساطتها وتجربتها

وحسن تفهمها لذهنية الطلاب .

وفي بعض البلاد الآخذة بالمبادئ الديمقراطية الحقة كالانمرك وسويسرا

وأنسوج ، بهم أمر التعليم التعاوني بمجموع الأمة مما جعل القائمين عليه يتطلبون دائماً كفاءات عالية في المعلمين والاساتذة . ولم يكن كسب الرزق الدافع الوحيد لنشر التعليم الجديد بين صفوف هذه الأمم ، لما تكنه هذه الشعوب الحية للفنون والصنائع من تقدير . فأصبحت الجامعات وكليات العلوم التجارية والاقتصادية فيها تعد فصولاً خاصة للرحلة العليا من التعليم التعاوني الذي يأتي لسماع محاضراته الصفوة المختارة من شباب البلاد وقد جعلت بعض الدروس اجبارية للمتخصصين في مسائل الاقتصاد التعاوني : كالبيع والمحاسبة والطرق المالية والتحليل الكيماوية واصول التوزيع ويجوز للطالب المتفوق ان يصبح بعد اتمام دراسته العليا ، مساعداً لاحد اساتذة الكلية .

ويقوم الطالب العادي بتمرين خاص تتراوح مدته بين سنتين وثلاث سنين في احدى المؤسسات التعاونية ، يصبح بعدها أهلاً لاشغال احدى الوظائف الفنية او الادارية في سلسلة المشاريع التعاونية .

والجامعات التي فيها قسم خاص للتعليم التعاوني كثيرة منها : جامعة بال وجامعة جنيف التي استأنفت اعتباراً من سنة ١٩٤٤ فصول التعليم التعاوني كذلك في جامعات Tché-kiang, Sé-Tchéouan, Fultan, Hou-Nan الصينية ، وجامعة Kasetsat في التايلاند حيث توجد كراس خاصة بالتدريس التعاوني . وفي الهند وسيلان ، تعطي مدارس التجارة الوطنية تعليماً تعاونياً مفصلاً بينما في الفيليبين ، يتلقى طلاب المدرسة الزراعية الجديدة دروساً مطولة في اصول الزراعة التعاونية .

وأغلب الاتحادات التعاونية في سويسرا وسلوفاكيا وبلجيكا وبريطانيا خاصة سائرة في تأسيس معاهد تعاونية للتدريب والتمرين على احدث الطرق الاقتصادية . ففي انكلترا ، يتلقى آلاف التعاونيين دروساً نهائية او ليلية في معهد The Co-Operative Summer Schools (الصيفي) و : College

The Co-Operative (١) ، ومعاهد أخرى للتعليم الميكانيكي او الريفي ، ويقضي الطلاب المتخرجون في هذه المعاهد ثلاث سنوات في التمرين مثل زملائهم السويسريين ..

واذا ألقينا نظرة سريعة على نظم التعليم في بلاد شمالي اوروبا وكرواتيا نلمس رقياً وتوسعا علميا منقطعي النظير ، وذلك نتيجة جهود التعاونيات الاستهلاكية واتحاداتها « كالشركة العامة لمزارعي أسوج » المعروفة بـ « S. A. L. » (٢) التي تبذل على رأس الحركة التعاونية الاسوجية ، احسن الجهود لنشر الثقافة التعاونية بين الفلاحين والطبقات العاملة التي اندمجت - نتيجة ذلك - في المجتمع التعاوني الحر .

كذلك أنفقت الاتحادات التعاونية الكرواتية خلال سني الحرب وقبلها مبالغ طائلة لتعميم الارشاد التعاوني . وقد اهتمت وزارة الاقتصاد الوطني في كرواتيا ، خلال الحرب الاخيرة ، بمعالجة مختلف النواحي الاقتصادية وبدراسة عميقة لنشاط الشركات التعاونية والتعليم التعاوني . والمصرف التعاوني الكرواتي Hrvatski Radisha وهو المؤسسة المالية لاتحاد التعاونيات يشجع كثيرا على نشر التعليم التعاوني ، مؤسسا المدرسة التعاونية الحديثة التي اتخذت نفس الاسم وأظهرت حتى سنة ١٩٤٥ كثيرا من العطف على الشبيبة التعاونية مخصصة لها مراكز عديدة للابحاث والاختبار الزراعي وهي الاولى من نوعها في اوروبا .

الصحافة التعاونية والدعاية التعاونية

يقتضي لنشر النظام التعاوني الاقتصادي ، الامام بالدعاية التعاونية والاطلاع على طرقها ووسائلها في ميدان الطباعة والنشر فنجد مثلا ان اتحاد تعاونيات الاستهلاك السويسرية Migros يملك مطابع كثيرة وجريدة يومية تصدر في

(١) وقد أسس طلاب وطالبات المهدين المذكورين «الاتحاد البريطاني للشبيبة التعاونية»
British Federation of Young Cooperators
(٢) « Soeriges Allmana Landbrucksalkap »

زوريخ باسم (Die Tat) ويبلغ ما تطبعه يومياً (تيراج) الـ ٣٠.٠٠٠ عدد ويقفز الى ٥٠.٠٠٠ عدد ايام الاحاد (١) .
والمجلات التعاونية الاسبوعية كثيرة واهمها (Wir Brückenbauer) وهي ايضا لسان حال اتحاد تعاونيات (Migros) الاستهلاكية وقد تأسست سنة ١٩٢٥ ثم مجلة Construire وهي معروفة في الخارج ثم مجلة L'Habitation التي تصدرها الشركة التعاونية السويسرية للانشاءات وقد اسس الاتحاد السويسري لتعاونيات الاستهلاك صحيفة يومية تدعى « التعاون »
La Coopération و « Le coopérateur suisse » .
ولا بد من الاشارة الى وسائل الدعاية للحركة التعاونية الانكليزية واهمها الصحف الصادرة عن دار « الصحافة التعاونية المحدودة » The Co-operative Press Limited كمجلة (التعاوني Co-operator) التي تصدر منذ سنة ١٨٦٠ .

والاخبار التعاونية « The Co-operative News » وغيرها مثل - :
The «Millgate» «Reynolds News», The «Scottish Co-operator», The «Woman's Outlook», «Co-operative Youth», «Our Circle», «Sunshine Stories», The «People's Year Book», The «Co-operative Productive», The «Co-operative Review», The Producer, The Wheatsheaf, Review, Co-operative Publication «College Herald», The «Review of Education» وأخيراً The Co-operative Educator.
International Co-operative وهي اكثرها اخباراً لكونها لسان حال الحركة التعاونية الدولية . ويصدر مكتب العمل الدولي نشرة تعاونية واجباتا كثيرة عن تطور التعاونيات . وهذه الصحافة التعاونية تقوم بدور الوسيط بين اعضائها عاملة على دعم القرابة الفكرية عن طريق الصحف والمؤلفات . كذلك تعرض دور السينما التعاونية اشرة خاصة بالمسائل الاقتصادية التعاونية ، كما تكثر في اوروبا خاصة الكتب والابحاث وحتى « القطع التمثيلية » التعاونية لان الدعاية التعاونية والتعليم التعاوني هما بداية

الحركة التعاونية وبمثابة التعارف والاتصال بين الذين نذروا جهودهم - في دائرة التعاون المتواضعة والقوية في نفس الوقت - لرفع مستوى الانسانية .

* * *

وهذه الامثلة ان دلت على شيء فانما تدل على حيوية الشعوب الاوروبية التي نهجت ، في معالجة قضاياها ، سبل التدرج من الاسفل الى الاعلى (بادية من الصفر) دون ما ارتجال او تعطيل لسنة التطور .

ولما كانت الطرق والوسائل الحديثة قد زادت في مقادير الانتاج الصناعي والزراعي (وحتى الفكري) بصورة تكاد تكون مخيفة - دون ان تتمكن من تحقيق العدالة والمساواة في الفرص وهما عماد الديمقراطية الصحيحة - لذا وجب ايجاد حلول عامة جديدة لاتتخصر بفريق معين او بطرف واحد ، اي غير التي كانت معروفة قبل الحرب الاخيرة .

وفي هذا المجال نلمس فائدة مؤسسات التعليم التعاوني والثقافة التعاونية لانها خير عامل لتحقيق حاجات الفكر الحديث : بها ينمو الشعور بالمسؤولية وفيها تدرس أحسن الاساليب لنشر التعاون وكسب الحرية الاقتصادية . واذا كانت ثمة فروق عقائدية بين الامم فهذا لا يمنعها من الاتفاق على اعداد افضل الطرق لتقدم الانسانية . وكما عرفت اوروبا في الاجيال الاولى من مدينة العرب - الذين كانوا في طليعة من غذوها بعلومهم وفنونهم - فيحسن هؤلاء ان يأخذوا اليوم عن مدينة الغرب حب العمل وتقديسه ولذة العلم (والمعرفة) ويقتبسوا من هذا وذاك ما يلائم امكانياتهم واورشاتهم . ويمكنهم مثلا الاكثار من الروابط الثقافية والاقتصادية مع الشعوب السويسرية والدانمركية والاسوجية - التي لا ينقصها شيء من الرقي - لانها بمثابة القلب النابض للحركة التعاونية العالمية . تلك الحركة التي لاتألو جهدا في سبيل اشراك المجموعات التعاونية الناشئة في الثروة الفكرية وهي احيانا لا تقل أهمية عن « المادة » وخاصة اذا ما أفادت من تراث الاسلام وحضارة الشرق .

القسم الرابع

تطور الحركات التعاونية في العالم

« في الفصول التالية ، سنتبع تطور أهم الحركات التعاونية »
« الاقتصادية في بعض الدول التي اشتهرت بها ، والصغيرة منها »
« على الاخص للشبه ، الموجود بين امكانياتها وامكانياتنا . وهذا »
« لا يعني ان بقية البلاد لا تعرف وقائع الاقتصاد التعاوني . »
« فالأمثلة الآتية ليست على سبيل الحصر ... »

وضع الشركات والادارات التعاونية في ألمانيا

تطورها قبل الحرب العالمية الاولى

لننتين كيف اصبحت الحركة التعاونية في طليعة الانظمة الاقتصادية الالمانية ، يجدر بنا تتبع تطورها منذ نشوئها .

بدأ انتشار المبادئ التعاونية في المانيا منذ عام ١٨٤٩ بفضل رجلين اثنين اقترن اسمهما بمؤسستين هامتين وهما شولتز - دولترز و رفايسن . فقد راجت اعمالها المصرفية في فترة لم يدرك خلالها التنظيم التعاوني بلاد اوروبا القديمة التي افادت تعاونياتها من التجربة الالمانية في انشاء اقتصادياتها . على ان تاريخ الحركة التعاونية الالمانية حافل بالصعوبات والضربات التي كان يكيلها لها كبار الرأسماليين وانصار فكرة التوسع الاقتصادي من الالمان الذين عاصروا عهد الوحدة الجرمانية ثم الحرب العالمية الاولى .

وبعدها

كان لكارثة الحرب العالمية الاولى أسوأ الاثر في التعاونيات الالمانية التي شلت حركتها الى جانب مقاطعة بعض الاحزاب المتطرفة لها لاسيما وقد كانت لها - كبقية المشاريع - نزعات شبه سياسية مخالفة للطرق الاستبدادية . ثم اتى الحزب الاشتراكي الوطني بانظمة خاصة ادت الى اتخاذ مراسيم اشتراعية ، ذات صفة تقنية ومقيدة ادخلت التعاونيات الالمانية في دور الركود . وما كاد هذا الحزب يتولى الحكم حتى قرر إدماج مختلف الاتحادات التعاونية في ادارة موحدة تحت اشراف جبهة العمل Arbeitsfront ومراقبتها وهذا التدبير اوقف كافة الاصلاحات ونواحي النشاط الجديدة في حقل التعاون ولو الى حين ؛ كذلك عقلت الاتفاقات والمبادلات التجارية مع الخارج الى اجل غير مسمى ، فيمكن القول بان حكومة الريخ الثالث أحبطت

- في السنين الأولى - مساعي العمل التعاوني الحرب ولكن اجراءاتها هذه - والحق يقال - اقتضتها الحالة المالية السيئة التي آلت اليها مجموعة الحركة التعاونية الالمانية فلا يجب اذن تفسيرها على ان الحكومة الالمانية كانت تناصب تلك الحركة العداء على طول الخط باعتبارها واقعة وضرورة لا يمكن تجاهلها في المال والاقتصاد رغم كون ميولها متعارضة - كما قلنا - مع المقررات الاولى للاشتراكيين الوطنيين .

تطورها بعد الحرب الاخيرة وموقف الحكومة منها

منذ عام ١٩٣٣ ، اخذ رقم اشغال التعاونيات الالمانية يزداد كثيراً فأقرضتها الحكومة اموالاً كثيرة . ذلك لان الحزب الاشتراكي الوطني اقتنع اخيراً بنجاح طرقها ثم بفوائدها . فأصبحت التعاونيات الالمانية ، وفقاً للقانون الصادر في ٢١ مايو عام ١٩٣٥ ، من الاسس الهامة في الاقتصاد الالمانى . كما أصبحت تمون الاسواق ليس بالمواد الاولية والصناعية فحسب وانما بالمنتجات الزراعية ايضاً من قمح وزبد وألياف . وبنتيجة هذا التمويل ، تدنت اسعار اكثر البضائع الى مستوى السكفة الانتاجية تقريباً ، لتقديم تلك التعاونيات جميع انواع الخدمات واللوازم بادنى سعر ممكن الى اعضائها الى جانب ارشادها الفنى لهم .

وبالتالى فتمتلك التعاونيات الالمانية سلطة الدولة بصورة شبه كاملة فشمّل التوجيه والتنسيق كل المشاريع الالمانية تقريباً ، باستثناء التعاونيات ، وقد حددت حكومة الرايخ الثالث كافة الاجور والتعويضات واسعار بيع كل الاصناف بواسطة مصلحة رقابة الاسعار . ولم يمنع هذا التقنين التعاونيات الالمانية من اتمام مساعيها الرامية الى تحسين الانتاج وطرق التوزيع .

الوضعية الحالية للتعاونيات الالمانية

لا تزال الشركات (والادارات) التعاونية كبيرة الاثر في حياة الالمان العامة .

الى الآن، ولعلها تؤمن اليوم قسماً كبيراً من تكوين الاهالي الى جانب ارشادها لسلطات الاحتلال الغربية في مختلف المسائل الفنية وفي قضايا الانتاج والتوزيع وخاصة فيما يتعلق منها بتنظيم بيع المواد الغذائية. ولا بد من الاعتراف بخدمات الاتحاد تعاونيات الاستهلاك G. E. G. (١) في القطاع الانجلو امريكي لتحقيق سياسة الانعاش الخفيف التي نجحت على الاخص في منطقة هامبورج (مخزن التعاونيات الاستهلاكية الالمانية للجملة والاتحاد المركزي للتعاونيات الاستهلاكية الالمانية).

والآن وقد عادت التعاونيات الالمانية الى العمل واخذت باستعادة اموالها وتحرير ممتلكاتها، فان آمال امة حية معلقة عليها لتقوم بمهمتها على احسن وجه لا سيما وهي على اطلاع واسع في قضايا الانتاج الى جانب تفوقها - منذ القديم - في اصول التوزيع والاستهلاك.

ويسرنا ان نذكر ان مؤتمر المؤسسات التعاونية للانتاج والاستهلاك قد استأنف اجتماعاته في سبتمبر ١٩٤٨ وافر منهاجا مفصلا للعمل كما أوصى الاجهزة الاقتصادية للسلطات الانكلو امريكية بالاستئناس به. وقد ابدت هذا المنهاج جميع المؤتمرات الفرعية باعتباره اساسا لتحقيق عودة النشاط التعاوني، كما وافقت عليه اكثر التعاونيات الالمانية. فاصبح موضع اهتمام القيادة الحليفة والشعب الالماني على السواء. لان تلك التعاونيات تساهم بقدر كبير في تجديد الكيان الاقتصادي الالماني، فدعمها وتعزيزها يفتحان آفاقا كبيرة لتحقيق هذا الهدف. ولا نشك بانها ستلاقي العطف الاكيد والمساعدة الفعالة من قبل عموم القوى التعاونية العاملة على التعمير والاصلاح.

(١) كروس آنكوفسكزل شافت و « دولتيشر كوتز ومغرين ».

عرفت كرواتيا ، اكثر من اية بلاد اخرى في اوروبا الوسطى ، ازدهاراً كبيراً للحركة التعاونية التي بدأت فيها قبل سنة ١٩١٤ عندما نشأت التعاونيات الزراعية الاولى التي توسعت خلال الحربين الماضيين حتى بلغ عددها اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية اكثر من ٤٣٠٠ تعاونية ، وهي نسبة جد مرتفعة بالنسبة لعدد سكان تلك البلاد (٦ ملايين نسمة تقريباً) .

أسباب هذا الانتشار

أولى هذه الاسباب ، قيام فكرة الاسرة (والجماعة) في كرواتيا على أسس ديمقراطية لدى امة تعرضت كثيراً للدسائس والاعتداءات ودأبت منذ نشأتها على النضال المستمر والتضحية الدائمة ، بعيدة في حياتها الخاصة عن الاستقرار خلال الحكم العثماني وفي عهد الامبراطورية النمساوية المجرية . وهي جاهدة - عبثاً - منذ سنة ١٩١٨ لتتحرر من الصرب بينما يتنازع ذوو العلاقة في المسائل الاجتماعية والاقتصادية - وهي كثيرة - لفقدان الاجهزة الوطنية مما يجعل الحركة التعاونية الامل الوحيد لتلك الامة .

تطورها التاريخي

جرى هذا التطور على ثلاث مراحل اساسية :

١ - اقدمها عهد الجماعة العائلية « الزادروغا » التي تهتم بمختلف المشاريع الاستثمارية وما يعود منها الى استثمار الاملاك الريفية بوجه خاص . وكان ذلك العهد مصدراً للمجموعات التي يمكن تسميتها : بمؤسسات المساعدة الاجتماعية كصناديق التعويض (في حالات المرض والوفاة) وصناديق التوفير والمصارف

الشعبية وشركات التأمين المتبادل .

٢ - ثم عصر الجمهورية الكرواتية في راجوز (١) الذي كان يضم عدة تعاونيات منها :

صناديق التوفير ومؤسسات التعويض في حالة الوفاة والمرض وليس لدينا الآن اي احصاء دقيق عن التعاونيات في ذلك العهد ولا بد انها أدت خدمات كثيرة للمستهلكين . والجدير بالذكر انها كانت تعمل بكل استقلال وفقاً لمبدأ الفصل الضروري بين السلطة الحكومية وبين ادارة المشاريع التعاونية .

٣ - ومرحلةها الثالثة . بدأت حوالي ١٥ سنة قبل الحرب الأخيرة بدخول تعاونيات الادخار والضمان في الاتحاد تعاونيات « نابوداك » في سراجيفو (عاصمة البوسنة القديمة) واتحاد تعاونيات « خراتسكي راديشا » في زاغرب . وكان مبدأ المساعدة المتبادلة عماد هذه المؤسسات النموذجية التي أديرت لصالح المؤمنين الوحيد ، وقد ساهم جمهور الفلاحين في اعمالها بتأمين المواشي والمزروعات لديها ضد الاضرار والحسائر التي يمكن ان تلحق بها .

أهمية تعاونيات الاقراض في كرواتيا

كان لتعاونيات الاقراض الريفية واصناديق التوفير منزلة كبرى عند الشعب الكرواتي لاسيما وقد دأبت على دعم مركز اعضائها المالي وعلى تأمين القروض لهم بفائدة قليلة او بدون فائدة أصلاً ، مؤدية لهم خدمات كثيرة .

وكانت الفترة المارة بين سنتي ١٩٢٦ و ١٩٤٥ من أزهى عهود الحركة التعاونية الكرواتية ، فقد تأسست خلالها تعاونيات قوية للادخار والاقراض ، من طراز (نابوداك) او (خراتسكي راديشا) ، عملت الى جانب تعاونيات

الموظفين او الصناع او الفلاحين (١) الانتاجية ، على استعمال مواردها ووسائلها في سبيل تنظيم الاقتصاد الوطني الكرواتي ، وقد أصبح لاتحاداتها فروع في كل البلاد الكرواتية . وفي عام ١٩٤٣ ، كانت تعد ٧٠٠٠٠٠ عضو من كافة طبقات الامة ، ساهموا بما تتجاوز قيمته (١٧٢٠) مليون «كونا» (٢)

التعاونيات الانتاجية وأنواعها

توسعت اعمال تعاونيات الانتاج كثيراً وخاصة في الاوساط الريفية حيث شجعت الاخذ بالطرق الحديثة في الاستثمار الزراعي .

وكانت تعاونيات صناعة الالبان ومشتقاتها اكثرها انتشاراً وكان يضم الاتحاد التعاوني لصناعة اللبن وتربية المواشي لمنطقة زاغرب ، حوالي ٥٢ تعاونية تابعة الى تشكيلات زادرجيا كوسيو دارسكي . كذلك كانت تهدف تعاونيات تربية المواشي الى تحسين نوع الحيوانات للحمية واصطفاء الاجناس الموافقة والى العناية بالابقار الاصلية بتربية صغارها تربية فنية وبتسجيل مراحل نموها وباستيراد افضل الانواع منها .

اما ازدهار هذه التعاونيات فيعود الى تمكينها المزارع الصغير من تحسين احوال ماشيته وزيادة منتوجها بالطرق الفنية وبكلفة زهيدة .

وقبل نهاية الحرب الاخيرة ، كان يوجد في كرواتيا ٩٤٠ تعاونية خاصة بتربية المواشي وتحسين انواعها وكلها منضمة الى اتحاد تعاونيات الفلاحين الكروات « سافز خراتسكي سيلاد جكي زادروجا » .

(١) وقد اشتهر حزب الفلاحين الكروات « H. S. S. » بترويجه للحركة التعاونية في كرواتيا (بلغ عدد المنتسبين اليه ٩٠ بالمائة من الكروات بين سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٤١) عاملا على الافادة من التضامن والثقة الموجودة بين سكان الريف الكرواتي لتأسيس عدة شركات تعاونية بين اعضائه ، أطلق على مجموعتها اسم : « زادروجا كوسيو دارسكي سلوجي » « Zadruga Gospodarske Sloje »
(٢) كان يعادل الكونا فرنكا فرنسياً واحداً M. F. « قبل الحرب الاخيرة »

والى جانبها ، قامت تعاونيات اخرى للانتاج الزراعي (١) أهمها :
تعاونيات زراعة المناطق المرتفعة وهي تهتم باعمال الانعاش الزراعي وابعاد
الاقنية وقد لجأت اليها البلاد الكرواتية لاتقاء نتائج نزوح السكان وتوجيه
هجرتهم من مناطق الجنوب التي تطول فترة الحر فيها الى المناطق الصالحة
للزراعة حيث تأسست تعاونيات الري . يتعهد مشتركو التعاونيات الاخيرة
بزراعة حصة لا تقل مساحتها عن هكتار بما فيها الاراضي المؤجرة لكل منهم
ويعين الحد الادنى لساعات العمل السنوية المقررة على كل مشترك من قبل
اتحاد المنطقة .

وهناك تعاونيات خاصة بنقل أخشاب البناء عبر المياه (٢) وتعاونيات
كثيرة لتمديد التيار الكهربائي واستثمار القوى الحركية ولا يقتصر نشاطها
على الجر والتنوير فقط ، وانما تقوم بمختلف المعامل والورش الميكانيكية بالقوة
الحركية وبالطبع تمنح هذه التعاونيات شروطاً خاصة لزميلاتها .
وقد ازدهرت تعاونيات زراعة المواد العلفية وتعاونيات زراعة التبغ
والكرمة وتعاونيات الصيد (على الساحل الادرياتيكي) ثم تعاونيات بيع
الفواكه والخضار المجففة والعسل وتعاونيات التأمين باقساط زهيدة .
ولا بد من الاشارة الى اهمية تعاونيات بيع الثمار في ميدان التصدير ،
وقد كانت البوسنة ودالماسيا من اهم مراكز النشاط التعاوني في انتاج الكرمه
والفواكه المعدة للتصدير .

التعاونيات الصناعية الكرواتية

لم تنشأ التعاونيات الصناعية كثيراً في كرواتيا رغم الجهود والمحاولات

(١) تأسست أولى هذه التعاونيات في تيشان (من اعمال البوسنة) بمساعي المزارع
الكبير آدم آغا ميتشيش .

(٢) يكثر الخشب في كرواتيا وخاصة في البوسنة حيث تجد ٧٠ بالمائة من مساحتها
مغطاة بالغابات .

التي بذلت لتنظيمها . وهذا لا يمنع وجود بعض امثلة فردية وبسيطة على نجاح بعضها كتعاونيات النسيج التي بدأ تأسيسها عام ١٩٢٩ .

التعاونيات الاستهلاكية الكرواوية

نجمت تعاونيات الاستهلاك على طول الخط في الاقتصاديات الكرواوية وقد اشتهرت بينها تعاونيات الموظفين وعمال المناجم والسكة الحديد التي تمكنت من ود غائلة الاتحادات الاحتكارية (الرامية الى المحافظة على مستوى صناعي للاسعار) ، مظهرة منذ البداية نبل غايتها الاجتماعية باهتمامها قبل كل شيء « بالزبائن » .

وقد كان تأسيس دولة كرواوية عام ١٩٤١ ، بداية عهد جديد للتعاونيات الاستهلاكية لقيام حكومة وطنية فيها تساعد الحركة التعاونية التي اخذت على عاتقها ، خلال الحرب ، مهمة تموين الاهالي مستعملة خبرتها في المسائل الفنية المتعلقة بالاستهلاك والتوزيع . كما ان الحكومة شاركتها جهودها النبيلة بفتحها مخازن شعبية للقمون رغبة منها في منع استغلال التجارة الفردية لندرة المواد الغذائية .

الاتحادات التعاونية في كرواوية

توصلت التعاونيات الكرواوية ، رغبة منها في تعزيز العلاقات وتبادل الخدمات بينها ، الى اقامة مجموعات مركزية ضخمة اهمها :

اتحاد التعاونيات المصرفية والانتاجية (خراتسكي - راديتشا : زغوب) .
اتحاد تعاونيات التأمين والصيرفة .

اتحاد تعاونيات الفلاحين الكروات (نابرد كوف زادروجا : سراجيفو) .

اتحاد تعاونيات الموظفين وعمال المناجم والسكة الحديد في كرواوية .

واندمجت هذه الاتحادات عام ١٩٤٣ تحت اسم :

« الاتحاد الكرواتي لعموم التعاونيات »

موقف الحكومة الكروانية من التعاونيات

انشئ عام ١٩٤٢، بقرار من وزير الاقتصاد الوطني للدولة الكرواتية ، مجلس اقتصادي وطني مؤلف من ٣٠ عضواً موزعين الى ٥ شعب ، لدراسة المشاريع الخاصة بالاغاشة المعروضة عليه من قبل الحكومة ، وابداء المشورة في مناهج الانتاج والتوزيع . وقد تشرف المؤلف بعضوية الشعبة الرابعة المخصصة للامور التعاونية .

وصفوة القول ان الحركة التعاونية كادت تصبح عنصراً هاماً في الاقتصاد الوطني الكرواتي لولا الاحداث التي تتالت على تلك البلاد حيث يعود الى الشعب ، والى الشعب وحده الفضل في تنشيط سائر الفعاليات الاقتصادية .

لمحة عامة عن الاوضاع الاقتصادية في الدانمرك

تبلغ مساحة الدانمرك ٤٢٩٢٥ كم مربع وعدد سكانها حوالي ٤ ملايين ومائة الف نسمة وهي تمتاز بكونها بلاد الملكيات الريفية الصغيرة فالاراضي الزراعية فيها مقسمة « ومفتتة » كثيراً ولا يتجاوز عدد الملكيات التي تملكها ١٥٠ هكتارا الا الذين يدينا يقدر الخبء وجود اكثر من ٩٢ر٠٠٠ قطعة تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٣ هكتارات و ٣٠ هكتارا يشغلها ١١٠٠٠٠ مزارع صغير « Husmoend » جميعهم مستقلون لان البروليتاريا الزراعية مفقودة تقريبا في تلك البلاد (٢٢٠٠٠ عامل) .

وربما يتساءل القارئ لاول وهلة ، كيف يتمكن هؤلاء من اعاشة اسرهم . والجواب على ذلك في غاية السهولة اذا علمنا انهم يطبقون احداث الطرق الفنية في الاستثمار الى جانب اخذهم بالتنظيم التعاوني حتى اصبح لطبقة الفلاحين (١) البالغ عددهم (١٦٠٠ر٠٠٠) مستوى ثقافي وخلقى لا يبارى . ولا يتمالك كل من يمر بالريف الدانمركي من ابداء اعجابه بالمستوى العلمي العالي للفلاحين ، فاذا دخل بيت احدهم فأول ما تقع عيناه في البهو - المزدان بالزهور والنباتات الخضراء - على ركن المكتبة وقد كثرت فيها المؤلفات - ليست الدانمركية فحسب - وانما الانكليزية والالمانية واحيانا الفرنسية كما سندهشه تلك النظافة الفريدة وذلك الذوق الخارق في ترتيب الاثاث الى جانب الاهتمام المستمر بالصحة (فلما تجد مصابين بالامراض الزهرية او الناجمة عن الادمان) . ان هذه الميزات مشتركة بين ال ٢٠٠ر٠٠٠ مؤسسة الزراعية التي تدر الدانمرك .

ولا مندوحة عن التسليم بان معظم هذا النجاح يعود الى انتشار التربية الريفية وتنميتها بين الفلاحين ولا نبالغ اذا قلنا ان الدانرك تضم عدة مؤسسات ثقافية واجتماعية تعتبر من ارقى المعاهد في العالم بفضل الجهود والشركات التعاونية . والدانركي يتعشق الحرية وهو من أشد انصار فكرة التعاون التي زادت في نشاط الفلاح وفي ايمانه بالقيم المعنوية لحياة الاسرة ، حتى كسب - عن طريق تنمية هذه النواحي في شخصه - عطف الجماهير التي وجدت فيه صورة الابداع وعامل التقدم والانتاج .

ميزات التطور التعاوني في الدانرك

بلغ من انتشار الحركة التعاونية في الدانرك، انها أصبحت احد العناصر الرئيسية في الاقتصاد الوطني . وتاريخ نشوئها في تلك البلاد يعود الى منتصف القرن التاسع عشر مما يجعلنا نذكر بعض خصائصها :

تشكل التعاونيات الدانركية - وهي صورة مثالية للتنظيم الاقتصادي في وسط جد ملائم - خير واسطة لتحويل أحسن انواع المنتجات ونقلها الى جانب تبنيها لافق النظم في العمل ، سابقة في ذلك المضمار احدث التشريعات الاجتماعية في العالم أجمع مما يجعل الاجنبي مذهولا امام الاقليم الاجتماعي لتلك البلاد . والحياة اليومية فيها تدل على انسجام تام وعلى رقي كبير . وبالطبع ، جابهت التعاونيات في مراحلها الاولى صعوبات كثيرة عندما نهجت سياسة مستقلة للأسعار وكانت تنقصها الخبرة والامكانيات الفنية وهما من ضروريات كل مشروع اقتصادي . وبازدياد مواردها المالية وعدد مشتركياها ، نمت مشاريعها بسرعة هائلة .

ضمت التعاونيات الاولى بمشيى بعض الحرف وأفراد الطبقة الوسطى والكثير من المزارعين ومنذ ٨٣ سنة واكثر مشاريعها آخذة في الراج ، يناصرها الشعب بمجموعه وتؤيد اكثرية الزراع في اكتمال اسباب حريتها الاقتصادية .

أنواع التعاونيات الدائرية ومظاهر نشاطها

الشركات التعاونية في الدائرية مختلفة القوة والفعالية ، ففي المدن والقرى الآهلة ، تتخذ اشكالا ضخمة ولديها عدد كبيرة من مخازن المرفق (القطاعي) ويمتاز الصيكان التعاوني الدائري باستناده الى تقسيم كبير وتجزئة دقيقة للعمل . ففي نطاق الحاجيات المنزلية تجد تعاونيات خاصة لكل مرحلة من مراحل الانتاج (من تحضير وتحويل) وللعرض والاستهلاك والاستثمار الريفي حيث تكثر الورش العائلية الصغيرة وتعاونيات الصناعة المنزلية وتعاونيات صغار التجار والصيادين والصناع التي تجمع بينها منظمات مركزية تعمل للدفاع عنها ولتوسيع اعمالها .

كانت « مجموعة التعاونيات » في الدائرية تضم في نهاية سنة ١٩٤٧ ، حوالي ٤٧٠٠٠٠ عضو كما ان سلسلة التعاونيات الاستهلاكية والريفية تعد ١٨٤١ شركة تتمثل فيها اقدم اشكال الحركة التعاونية الدائرية واهمها ، وهي شركات القرى الصغيرة التي تشكل خير مقياس للنشاط الزراعي في البلاد .

بلغ رقم اعمال مجموع الشركات التعاونية الريفية ٣٢٧ مليون كورون في عام ١٩٣٧ ، كما بلغ بالنسبة لمجموع مخازن الجملة ٢٣٦٨٠٠٠٠٠ كورون . وللمجموع التعاونيات الانتاجية ٦٠ مليون كورون .

وتملك مخازن الجملة (١) عدة مصانع للصابون والزبد والشوكولاته والالبسة والاحذية والتبغ كما تملك عدة محلات لتوضيب اللحوم المقددة والمعجنات والكعك الخ ... وهي اوسع المحلات واحدها في الدائرية .

التعاونيات الزراعية

انشئت عدة تعاونيات زراعية لشراء اللوازم والادوات وللتجهيز الريفي

بلغ عددها (٣٠٨٠) منذ خمسين سنة ، انضمت الى مجموعتها تعاونيات فرعية ذات اختصاص دقيق .

وفي عام ١٩٤٢ ، كان يوجد ١٥٦٧ تعاونية لتقديم العلف (الكافي لـ ٥٠٠ ر ٧٦٢) بقرة (١) و ١٥١٦ تعاونية لتقديم السماد (قدمت اكثر من ٢٩٠ مليون كيلو غرام) وقد اشتركت ٥٧٠٥٠٠ مزرعة باعمال تعاونيات البذار التي تخصصت احداها لاصطفاء احسن البذور العلفية وأجود انواع بذار القمح والبطاطا وقد تجاوز رقم اشغالها الـ ٢٠ مليون كورون .

وبين التعاونيات الزراعية المختصة ، نجحت تعاونيات الالبان وخاصة اعمال « اتحاد تعاونيات انتاج الالبان » الذي كان يضم عام ١٩٣٧ ، ١٤١٦ تعاونية تنتج سنويا ٥٥٠٠٠٠٠ طن من اللبن وبلغ عدد اعضائها ١٩٠٠٠٠ وهي تستهلك ٩٣ بالمائة من منتوج اللبن الدانركي ويرمز اليها بالاحرف التالية F. D. B. (٢) .

وتجمع « التعاونية المركزية لتصدير البيض » ٨٣ بالمائة مما تنتجه الدانرك من البيض وتقوم المسالخ التعاونية بذبح ٨٤ بالمائة من الحيوانات اللحمية (المعدة للتصدير) تحت اشراف « التعاونية المركزية لبيع المواشي » رغم ان عدد شركاتها الفرعية لا يتجاوز ثلثي عدد تعاونيات الالبان . وقبل الحرب الاخيرة ، كان في الدانرك ٦١ تعاونية لتحضير انواع اللحوم المقددة ، انتجت في سنة ١٩٤٨ : ٩٦ مليون طن منها ، وبلغ عدد اعضائها ١٩٢٠٠٠ مشتركين ينتمون الى جهاز تعاوني عام ينظم العلاقات التجارية مع مخازن الجملة البريطانية وهو الاتحاد الدانركي في تعاونيات اللحوم المقددة (مسجل في بريطانيا) وهو ذو

(١) اكثر من ٥٠ بالمائة من عدد الابقار في الدانرك .

(٢) بلغت النسبة الوسطية لانتاج اللبن من البقرات الموضوعه تحت المراقبة والاختبار :

أ - الحد الادنى : ٣٧٠٠ كغ لبن ، ٩٢ ر ٣ بالمائة منها مواد دسمة (٢٨٠ كغ زبد)

ب - الحد الاعلى : ٥٥١٩ كغ لبن ، ٥١ ر ٤ بالمائة منها مواد دسمة (٣١٥ كغ زبد)

طابع دولي مختلط . وقد تشكل رأسماله من حصص التأسيس للمسالخ التعاونية ثم من اموال المستوردين البريطانيين وفيها أسهم كثيرة لخازن الجملة الاسكتلندية والانكليزية وتوزع ارباح الاتحاد بين المشتريين والمنتهجين (بصورة تعاونية) .

بعض الاحصاءات عن تعاونيات الانتاج الزراعية الدانمركية

تدل الارقام على ان للتعاونيات اهمية كبرى في زيادة الانتاج الزراعي للدانمرك حتى اصبح كافيا لسد حاجات الاستهلاك المحلي خلال عام ١٩٤٨ رغم التقنين في التموين وكثرة الجهود لاعادة الزراعة الى وضعها السابق للحرب . ففي تلك السنة اي ١٩٤٨ :

بلغ محصول	٦٩	الف هكتار من الاراضي المزروعة	٢٥٤	الف طن حنطة
كما بلغ محصول	١٦٩	» » » »	٤٠٠	الف طن شوفان
وبلغ محصول	٣٣٣	» » » »	٨٧٠	الف طن شعير

اي ان نسبة الانتاج الزراعي للدانمرك كانت تلك السنة :

١٢٠ بالمائة اقوى من فرنسا

و ٤٠٠ » » » روسيا

و ٦٠٠ » » » سوريا

وهذا التقدم جعل التعاونيات الزراعية تعدّ كثيراً من الرواد والزبائن علاوة على اعضاءها معتمدة عليهم في نضالها الاقتصادي .

التعاونيات الاخرى

كثرت في السنين الاخيرة المشاريع الصناعية التعاونية في الدانمرك اذ تأسست شركة تعاونية قوية لانتاج اوائل صناعة الالبان ولتجهيز معامل الالبان ومشتقاتها باحدث الآلات تحت اسم : « Dansk Lanbrugs Andels » واخرى لصناعة الاسمنت « Dansk Andels - Cement Fabrik » تنتج حوالي

مليون كيس اسمنت في السنة لحساب ١٤٠٠ شركة تعاونية فرعية . وهناك عدة معامل تعاونية للدباغة وتحضير الجلود . وكانت اكثر مبيعات المجموعات والاتحادات التعاونية ، تنتج في مصانع خاصة بها ، تؤمن لها حتى المواد الكيماوية . ولا بد من الاشارة الى مساهمة تعاونيات الارياف المصرفية في تحسين المساكن الريفية وجو المياه والكهرباء . ويقدر الاختصاصيون اليوم ان ٣٠ بالمائة من القوى الكهربائية المستعملة في الدانرك تنتجها وتوزعها مشاريع الكهرباء التعاونية . وهناك تعاونيتان مركزيتان لشراء الفحم ، تضم احدهما مجموعة صناعية مؤلفة من ١٠٠٠ تعاونية فرعية وتقدم لها سنويا اكثر من ٢٥٠٠٠٠ طن فحم . وقد نشطت تعاونيات السكنى والانشاءات في بناء البيوت الصحية والمساكن الريفية حتى ان ٣٣ بالمائة من المباني الحديثة في كوبنهاجن من انشائها . كما سلفت المصارف العقارية التعاونية اكثر من ١٢٠ مليون كورون خلال عام ١٩٤١ اي ما يعادل ٣٥ بالمائة من مجموع المبالغ التي استقرضها راهنو الابنية والاراضي غير الزراعية .

الاتحادات التعاونية

شكلت التعاونيات المصرفية الدانركية ، على غرار باقي التعاونيات ، اتحادات قوية انضمت الى بعضها تعاونيات اخرى متنوعة كتعاونيات الادخار والتأمين تحت رعاية مصرف الدانرك التعاوني (آندلسبانكن) الذي بلغت امواله الخاصة في نهاية سنة ١٩٤٨ ، (٣٧) مليون كورون . والحسابات الجارية والودائع ٢٦٩ مليون كورون ، وقد خصم سندات لبنك الدانرك ومنح قروضا لاجل قصير قيمتها ٥٤ مليون كورون . وقد ارتبطت تعاونيات التأمين بالاتحادات الستة التالية :

١ - اتحاد تعاونيات التأمين .

٢ - الصندوق المركزي للعوائد التقاعدية .

٣ - مجموعة تعاونيات التأمين على الحياة .

٤ - الاتحاد التعاوني للتأمين على الزراعة ضد الآفات .

٥ - التعاونية العمالية للتأمين على الحياة .

٦ - التعاونية الكبرى للتأمين ضد حوادث معامل الالبان .

وهي تمارس نشاطها في الارياف والمدن الداغرية ، مانحة مشتركها تعويضات مالية (وبضائع احيانا) في حوادث الحريق والمرض والوفاة وهلاك الماشية او المزروعات ، موزعة عليهم مساعدات خاصة في مناسبات الزواج والولادة وحالات العجز والشيخوخة كما ان مؤسسات التأمين الكبرى التي ساهمت فيها تعاونيات الاستهلاك وتعاونيات التصريف تضمن سلامة معظم الاملاك الزراعية والمؤسسات الصناعية الهامة الى جانب تأمينها على حياة ربع مليون مستأمن وقد بلغت نفقاتها العامة اقل نسبة ممكنة في الشركات بعد كبرى تعاونيات التأمين الداغرية الـ « Prudentiel » .

التعاونيات الاجتماعية والصحية

لابد - في مجال الخدمة العامة - من ذكر دور النقاها التعاونية ودور التوليد والتغذية والعيادات التعاونية للطب الداخلي والجراحي ولطب الاسنان التي تقوم بدور هام في الخدمة الصحية الى جانب المشافي التعاونية وفي طليعتها مستشفى « Krabbesholm » التابع للمجموعة الصحية التعاونية . ولم ينس التعاون الشبكية الداغرية اذ انتشرت شركات السياحة والسفريات التعاونية منظمة الرحلات الداخلية والخارجية كما راجت اعمال صالات العرض والفنادق والغرف المفروشة والنوادي التعاونية وكلها مرتبطة بـ « اتحاد المطاعم التعاونية » .

ولما كان الجليل التعاوني مؤمنا بضرورة ترويض الجسم والروح فقد عمل على تأسيس معاهد كثيرة للموسيقى والرياضة بينما قامت تعاونيات الاستهلاك بانشاء مدارس صناعية وندوات ثقافية كثيرة ، مؤدية رسالتها التعاونية على

اتم وجهه . كذلك اشتهرت الفرق المسرحية التعاونية بتقديم احسن الروايات والقطع التمثيلية وهي منضحة الى « الشركة التعاونية المركزية للمسرحيات » وتُدعى « Andels - Teatret » .

الصورة التعاونية للدانمرك

اثبتت التجارب التعاونية في الدانمرك على انه يمكن الافادة من كافة القوى المنتجة في ظل الاقتصاد التعاوني . فقد عرفت تلك البلاد رقيا كبيرا في حقل المدنية ، مدلة على امكان الوصول الى الاستقرار المالي بتضافر الارادات ودون اللجوء الى الوسائل الدكتاتورية . وقد اصبح التعاون في تلك البلاد رمزا للحريات العامة والخاصة وعنوانا للتضامن والخدمة العامة فلا تعجب اذا سمعت رجال الاقتصاد يستشهدون بتلك البلاد وبتعاونياتها في علاجهم للمسائل الاقتصادية الخاصة بالبلاد المتأخرة (اقتصاديا) ، لانها اثبتت - رغم صغر مساحتها وقلة عدد سكانها - تفوقا في كافة النواحي الاقتصادية . ومن قال تفوق اقتصادي قال رقي مادي . والرقي القائم على التعاون يحمل الحضارة وينقلها بسرعة جريان الدم في العروق .



الايوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اسبانيا

ان القرن العشرين في اسبانيا حافل بالانقلابات الاجتماعية والتطورات السياسية كما امتاز مطلعها بحل اكثر مشاكل الانتاج ، تاركا الى العهد الجديد معالجة مسألة توزيع الثروات او « التوزيع » كما يقول ارباب الاقتصاد . وتتفرع عن المشكلة الاجتماعية الاخيرة ، قضية اقتصادية شغلت بال المفكرين والعلماء منذ القديم ، تختلف الحلول الموضوعة لها باختلاف النظم في البلاد . فيحكومات البلاد الرأسمالية ، الآخذة بالمذهب الفردي الحر في الاقتصاد ، تركت هذا التوزيع يجري بذاته بينما تمارس الدول ذات الاقتصاد الحكومي سائر الفعاليات ، قائمة بدور بائعي الجملة والمفرق والمنتجين . وثالث هذين الحلين : الحل التعاوني وهو مطعمٌ بمحاسنهما .

لم تنجح اسبانيا - فيما مضى - من جشع الرأسماليين وتعسف الاقطاعيين حتى ثار الشعب الاسباني طالباً توزيعاً عادلاً للموارد . ولما تأسست الدولة النقايبية المعاصرة سارت على نظام الاقتصاد الموجه دون ان تنفض يديها من سياسة التعاون الاقتصادي ومن التشريع الذي ينظم الشركات التعاونية ويساعدها على التوسع والنمو .

لذلك ، لم يكن بمقدور الحركة الاجتماعية الاسبانية ، وقد سارت في الركاب التعاوني ، اهمال النواحي التعاونية رغم العوائق الكثيرة التي كانت في طريقها . ثم ان الحكومة بعد اقتناعها بجدية الطابع الاجتماعي للتعاونيات لم تتعرض لاعمالها وان كانت تراقبها بشيء من الحذر .

قانون التعاون الاسباني (شرعة العمل)

كان للرواج الذي لاقته المؤسسات التعاونية في العالم الى جانب استياء المستهلكين الاسبان من الطرق المحلية الملهمة ، أثر كبيراً في اقرار قانون التعاون الاسباني الصادر في ٢ يناير عام ١٩٤٢ والمعدل بقانون ١١ نوفمبر عام ١٩٤٣ . وُضع هذا القانون لتنظيم نشاط التعاونيات الموجودة وادخال تحسينات فعالة على أنظمتها الداخلية كما نص على الغاء قانون النقابات الصادر عام ١٩٠٦ وعلى ضرورة تشجيع الاقتصاد التعاوني ودعمه وفقاً للمبدأ التالي :

« يجب ان يخلف النظام التعاوني ، الاقتصاد الفردي الذي ثبت عجزه . والحركة النقابية المعتمدة على التعاونيات يمكنها - وحدها - حماية المزارع من جشع الرأسمالية ومضارباتها واحتكاراتها » .

جعل هذا التشريع الذي اعطاه القانون اسم « شرعة العمل » ، الشركات التعاونية في قلب التنظيم النقابي اي انه منحها حق التمثيل في مجالس النقابات الوطنية وحق حضور اجتماعات اللجان الرسمية المنشأة لتحديد الاسعار ومراقبتها والاشتراك في اعمال مصالح التموين والتوزيع الحكومية . وبذا تعترف الدولة بأهمية التعاونيات وبقدرتها الفنية في الاقتصاد الوطني .

تطور التعاونيات الاسبانية - أسسها وأنواعها

لا تزال الحركة التعاونية الزراعية في بدايتها مع ان الحكومة الاسبانية الحالية تبذل جهوداً كثيرة لمساعدتها ، ذلك لان المزارعين في تلك البلاد ، وغيرها التي يسودها الاستثمار الزراعي الواسع ، ما زالوا يهتمون بمشاريعهم الخاصة وبطرقهم الفردية كما ان آمالهم لا تتجاوز حدود اراضيهم . فللشعور بأهمية الاتحاد ، كان ينقصهم وقوع حادث خطير ليغيروا ما بأنفسهم . وباشتعال الحرب الاهلية ، تولدت الخطورة الكافية لقلب مفاهيمهم العتيقة . ثم اشتركت الحكومة مع التعاونيات في بث الدعاية التعاونية ، بيد ان التدابير التنظيمية

التي اتخذتها السلطات في بادىء الامر ، أحدثت تأثيراً مخالفاً أدى الى تجاهل التعاونيات والى تخرج اوضاعها حتى سنة ١٩٤٢ التي حفلت بتشجيع الحكومة لتعاونيات الارياف فأكثر من الاصلاحات التعاونية. وانتشرت مؤسسات « الاقتصاد الثالث » في انحاء البلاد وكانت تضم مجموعتها اكثر من مليوني منتسب في اواخر عام ١٩٤٨ (علاوة على اسرهم) .

فاذا فرضنا ان اسرة كل واحد منهم تضم ٤ اشخاص ، يمكن القول أن ٢٩٥٠٠ بالمائة من الاسبان ينتمون الى الحركة التعاونية .

اما تعاونيات الاستهلاك فقد كان عددها ، قبل حرب ١٩٣٦ الاهلية ، ١٨٠٠ تعاونية تقريبا كانت تضم حوالي مليون مشترك .

وفي الغالب ، تعمل التعاونيات الاسبانية باموالها الخاصة ، وقد مارس اكثرها التجارة ، ثم انتقلت الى الصناعة ونتاجها الحالية مرضية . ولن ندخل في تفصيلات اعمالها وانما سنكتفي ببحث احوال التعاونيات الاسبانية النموذجية وهي : تعاونيات الصيد والاتحادات التعاونية للانتاج الزراعي .

تعاونيات صيد الاسماك

وهي معروفة باسم « Positos Maritimos » وتسيطر على كافة الاعمال المتعلقة بالصيد البحري وتضم اليوم اكثر من ٨٠٠٠٠ عضو ينتمون الى ٥٠٠ تعاونية تقريبا. ونجاحها يعود الى مساهمة الدولة في التنظيم النقابي للصيادين ، وقد اصبح لديهم شركات كثيرة لتصريف الاسماك ومنتجاتها ولصنع لوازم الصيد او شرائها ، ثم ان الحكومة الاسبانية جعلت (اتحاد تعاونيات صيادي الاسماك) صاحب الحق الوحيد في بيع اصناف السمك الرئيسية التي لا يمكن ان تعرض للبيع الا بالشروط والاسعار التي يضعها الاتحاد المذكور ، بالاتفاق مع الادارة الوطنية لتحديد الاسعار ، ويلتزم الصيادون والمشترون باحترام التعليمات والتسعيرات الصادرة بهذا الشأن .

ويعمل الاتحاد على تنزيل نفقات الصيادين العامة بصورة محسوسة واهمها تلك التي كانت تتقاضاها وكالات الشحن والعمولة ، وهو يضم مؤسسات خاصة لتوضيب الاسماك وتعبئتها .

يسلم الصياد كامل منتوجه من السمك الى التعاونية التي تنقله من اماكن التفريغ والجمع الى مراكز البيع حيث يبيأ في اوعية خاصة ليشحن الى الاسواق برسم التوزيع وتدفع التعاونية ثمنه للصيادين حسب تسعيرة وسطية تحدد وتعلن كل يوم .

وبينما كان الصيادون يضحون كثيراً للحصول على مركب صغير او زورق صيد ، نجد لديهم اليوم - بفضل التعاونيات - اكثر من ١٠٠ زورق وقارب وعدة مؤسسات لتدخين الاسماك والكثير من مخازن البيع وغرف التبريد .

ولاستكمال المعلومات الفنية ونشرها ، انشئت عدة مدارس لتلقين الصيادين واولادهم احدث الاسس التعاونية والطرق الناجحة في صيد الاسماك وصناعة منتجاتها (١٨ مدرسة في عام ١٩٣٤) .

تعاونيات الانتاج الزراعي واتحاداتها

ازدادت فعاليات الانتاج الزراعي كثيراً في ظل الاقتصاد التعاوني خلال السنين الاخيرة حتى انها تمكنت من ولوج نواحي اخرى غير التي أسست من اجلها . وفي عام ١٩٤٨ كانت تضم التعاونيات الزراعية ٧٦٧ الف منتسب يعملون اسراً كثيرة تشترك معهم في العمل لـ ٣٧٥٨ تعاونية وبذا يقرب عدد الاسبان المشغولين بالزراعة من الثلاثة ملايين شخص .

تشكل تعاونيات الانتاج الزراعي المصدر الرئيسي لتمويل تعاونيات الاستهلاك ، وقد اشتركت معها في إنشاء مخازن عديدة للمفرق بموجب اتفاق عقد بينها بنص على استعمال الارباح لتكوين احتياطي قوي او لدفع فوائد اموال التأسيس او السندات . وفي حال توفر فائض من تلك الارباح فانه يوزع

بالتساوي بينهما (اي على الطريقة التعاونية) . والتعاونيات الريفية في اسبانيا على ثلاث درجات (من حيث الاهمية) :

أ - تعاونيات زراعية محلية .

ب - اتحادات الانتاج الزراعي التعاونية الاقليمية .

ج - اتحادات وطنية لتعاونيات الحقول .

واكثرها تقوم بشراء السماد والمطاعم والبذار بالجملة والمواشي لتوزيعها على التعاونيات الريفية كما تملك اغلب العقارات التي تمارس فيها اعمالها ولديها :

١٧٦ مزرعا ومقشرة للرز في كافة المناطق (تعد ١٠٠ بالمائة من المنتوج) .

١٥٢ معملا للخمور في ١٨ مقاطعة (٢٤ بالمائة من انتاج الخمور) .

٣٢ معملا للطحين ومشتقاته (١٢ بالمائة من انتاج الحبوب) .

١٦٨ معصرة للزيت (٢٢ بالمائة من المنتوج) .

٢٩ مصنعا للالبان ومشتقاتها .

١٨ معملا لتقطير الكحول .

١ مسلخ حديث نموذجي هو المسلخ التعاوني الريفي في جاليسيا

واسمه « Ma. Ru. Co. Ga » .

كما انها تملك عدداً كبيراً من معامل الخضار والفواكه المحفوظة وورش وآلات قشر القنب واستخراج الدبس ومشتقات العنب والكثير من مستودعات الغلف ومطاحن البذور المختلفة .

وقد واصلت صناديق الاقراض الزراعي واتحادات التعاونيات الزراعية منح القروض بصورة فعالة ، رغبة منها في تعزيز الاستقلال الزراعي كما دلت النتائج المالية للسنة الاخيرة على اثر التنظيم التعاوني المصرفي في تحسين الاحوال الزراعية . ثم ان خطة الحياض والتجود التي سارت عليها التعاونيات شجعت الاسبان على الاشتراك في مشاريعها كما شجعت الدولة على تحقيق امانها وبعث نهضتها الاقتصادية عن طريق التعاونيات التي تشكل احدث الوسائل لتحقيق المبادئ الديمقراطية في الاقتصاد .

الحركة التعاونية في إيطاليا

موقف الفاشست من المشاريع التعاونية

كان للتدابير التي اتخذتها الحكومة الفاشستية - في بداية عهدها - نتائج سيئة على الحركة التعاونية في ايطاليا . اذ كافح الحزب الفاشستي تلك الحركة عند وصوله للحكم سنة ١٩٢٢ ، هادفا الى الحد من نشاطها وحريتها (١) دون التعرض لتجهيزها الفني او وسائلها المادية . ثم اكتفى بفرض رقابة شديدة على التشكيلات التعاونية . وقد أتى قرار الحكومة الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٢٦ معززا لتلك الرقابة ومنظما اشكال ممارستها ثم جعلت التعاونيات في صميم التنظيم النقابي بموجب احكام ميثاق العمل .

دولة التعاون باندماج الجماعات

دخل ميثاق العمل « Carta del lavoro » في حيز التنفيذ مع النظام التعاوني الملحق به بموجب القانون الصادر في ٢١ أبريل ١٩٢٧ . وطبقا لاحكامه ، تؤلف النقابات الايطالية وحدة منظمة للقوى الانتاجية يُعهد اليها بتمثيل مصالح كل منها ، وتصبح النقابة أساسا للتشكيلات المحدثة بين أرباب العمل ورجال الفكر والعمال والمستخدمين في كل ناحية من نواحي الانتاج ولكل فئة او لعدة فئات من المشاريع . وتعترف الدولة بالنقابات على انها أحد اجهزتها . واندجحت الادارات التعاونية بدورها في هذه التشكيلات وقُسمت ، في نظام خاص ، الى « وحدات فاشستية » مختلفة : للصناعيين والعمال والتجار ومؤسسات التسليف والتأمين ، التحقت كلها تقريبا ب : الاتحاد الوطني الفاشستي

(١) لوجود اكثر اعضائها في احزاب سياسية معادية للفاشستية .

للتعاونيات ، والمراقب من قبل الحكومة . ولهذا الاتحاد حق التمثيل في الادارة العليا للاتحادات الوطنية (١) المنضمة الى مجلس النقابات .

فيتبين لك اذن ان النظام الاقتصادي الفاشستي كان - بخلاف الاقتصاد التعاوني - سائراً على منهاج نقابي محض ، متمر كزاً في مجموعة مجالس النقابات التي كانت تضم ٢٢ تعاونية مركزية او اتحاداً نقابياً والتي كانت تقوم بدور المشورة لوزارة النقابات والمعترف بها رسمياً كمؤسسة عامة اساسية للدولة بموجب قانوني ٢٠ يناير ١٩٣٠ و ٨ نوفمبر ١٩٣٤ .

وتعني مجموعات واتحادات فئات الانتاج الثلاث : ارباب العمل والاختصاصيين والعمال ، بوضع القواعد العامة لتسيير الانتاج ورقه .

الاضاع الزراعية في ايطاليا

استمر استثمار الاراضي الايطالية في نظام شبه اقطاعي بعد الحرب العالمية الاولى وحتى منتصف العهد الفاشستي ، أي كانت نصف الاراضي الزراعية تقريباً تابعة لبضعة آلاف من الملاكين الكبار بينما لم تكن تتجاوز مساحة أراضي كل من الستة ملايين فلاح الهكتار او الهكتارين . أما عدد الزراع الذين كانوا يستثمرون اراضيهم بنفسهم فكان يبلغ ٩٤٣ ٠٠٠ ر ٣ بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٣١ بينما بلغ عدد اصحاب المزارع ٨٥٨ ٠٠٠ ر .

ولم يكن عدد المربعين والوكلاء الزراعيين يتجاوز الـ ١٠٦٣١ ٠٠٠ ر في حين ان العمال والاجراء كانوا اكثر من ٢٨٥٠ ٠٠٠ ر والمشتغلين بالزراعة حوالي ٨٥٠٠ ٠٠٠ ر ، اما عدد الملاكين الكبار واصحاب الايرادات الضخمة فلم يكن اكثر من ٢٠١ ٠٠٠ ر (٢) . وفي تلك البلاد الزراعية لم يكن الفلاح

(١) ميثاق العمل ، وقانون التعاونيات الصادر بتاريخ ٥ فبراير ١٩٣٤ :

مجلة المجموعة النقابية الايطالية ، المجلد الثامن ، لسنة ١٩٣٥ .

(٢) بنيتو موسوليني : ٤ خطب في الدولة النقابية .

الفقير - رغم نشاطه وجلده - قادرا على تأمين كامل خبزه اليومي لانه كان مستثمرا بلا شفقة من الاقطاعيين والمزارعين الكبار . وبعد الحرب الاخيرة ، اخذت الحلول تتكاثر لمعالجة هذه الاوضاع ، وقد برزت منها مقررات مؤتمر التعاونيات المعقود سنة ١٩٤٦ للنهوض بالحركة التعاونية وقد كادت ان تبور . وبالفعل استعادت الادارات التعاونية الايطالية شهرتها السابقة وخاصة في حقل الصناعات الخفيفة والاقتصاد الريفي . ويتميز الاقتصاد الايطالي المعاصر بانه ذو منهج مختلط يستند الى زراعة قوية عززتها خطوط اصلاح الحديث .

الآثار الاقتصادية للعمد الجديد

كان اصلاح الزراعي اول ما اهتمت به الجمهورية الايطالية الناشئة التي عملت على استئصال جذور الاقطاعية المفروسة في قلب البلاد الايطالية منذ اكثر من الف سنة . ودُرست معالم نظام « اللاتيفونديا » (١) البغيض ليحل محلها نظام اليوم والغد ، الذي يقوم على مفهوم الجملة التالية : « الارض لمن يعمل فيها ولمن يجعلها صالحة للزراعة » والذي أيدته ثورات الفلاحين الايطاليين ضد الملاكين العقاريين والرأسماليين .

ولما اصبح اصلاح الزراعي قضية عامة ، تبنى المجلس الاعلى للحزب الديمقراطي المسيحي ، تحقيق المناهج الرامية اليه في برنامج الحزب وفي بياناته ، غداة الانتخابات الايطالية عام ١٩٤٨ ، كما قدم الى البرلمان الجديد مشروع قانون يهدف الى :

- (١) الغاء الملكيات الكبيرة .
- (٢) ارشاد صغار الملاكين في قضاياهم ومساعدتهم ماليا .
- (٣) تنمية التعاونيات ونشرها .
- (٤) تعزيز نشاط الفلاحين السياسي وتحسين أحوالهم الصحية .

وقد كان لهذا المشروع أثر كبير في ترجيح كفة الحزب الديمقراطي المسيحي وصعود اسمه السياسية .

والمشاريع الاقتصادية الجديدة لحكومة دي جاسبري ترمي الى مضاعفة التعاونيات وتحقيق الاصلاح عن طريقها ، عند الانتهاء من تجزئة الملكيات الكبيرة ثم تحويل العمال الزراعيين الى مرابعين او شركاء في المزارع . وقد نصت ايضا على الاستعانة بالتعاونيات لازالة الوسطاء والمستأجرين الرأسماليين وكلهم عثرات في طريق التقدم الزراعي ، وللاشراف على شراء الآلات الزراعية وبيع منتجات الارض .

ولا شك بان الاقتصاد التعاوني سيكون في طبيعة التنظيمات التي عازمت حكومة دي جاسبري المذكورة على القيام بها ، مراعية الحريات المقدسة في تكييف التعاون واكمال أسسه وفقا لما تقتضيه مصلحة البلاد الإيطالية . وبذا سيتحقق حلم الملايين من فلاحيه في تملك الارض التي افنوا جهودهم في خدمتها ، وفي التحرر من الفاقة والمرض والجهل .

الحركة التعاونية في اسوج

الحركة التعاونية في اسوج

تاريخها ومصادرها

عرفت اسوج ، وهي احدى بلاد اوربا الشمالية ويبلغ عدد سكانها سبعة ملايين نسمة تقريبا ، المباديء التعاونية منذ أواخر القرن التاسع عشر . كانت الدانمرك في طليعة البلاد الشمالية الآخذة بالاسس التعاونية، وظهرت هذه الأسس بعد قليل في النرويج ثم في أسوج وأخيراً في فنلندا . وإذا اعتبرنا نسبة عدد السكان في تحديد اهمية الحركة التعاونية للبلاد الشمالية ، نجد نجاحها ظاهراً في الدانمرك وفنلندا اكثر من أسوج .

وكان مصدر انشاء التعاونيات الاسوجية الاولى ، فكرة تأمين مشتريات المستهلكين بأحسن الشروط وبأسعار معقولة . لذا نجدها الى اليوم تعتمد كثيراً على تجارة المفرق وعلى بعض نواحي الانتاج بالدرجة الثانية ، حيث تراها في طليعة المؤسسات الوطنية . وفي الفعالتين ، كان رواجها موضع اعجاب مختلف الاوساط الاقتصادية الاجنبية وخاصة في نضالها ضد اتحادات الكارترل والتروست التي كان تعسفها في تحديد الاسعار مؤذياً لمصالح الشعب الاسوجي .

نواحي نشاطها وأهميتها

وأصدق مثال على نشاط الحركة التعاونية الاسوجية ، نجده في « الشركة العمومية لتعاونيات اسوج الاستهلاكية » المسماة : « Kooperativa Forbundet » وهي شبكة تعاونية مؤلفة من ٦٧٧ شركة محلية ، انتسبت اليها اكثر من ٨٥٠٠٠٠ أسرة ، وهي تلتزم الحياد التام كزميلاتها الاسوجية وليست لها صبغة سياسية او دينية معينة مما جعل طلبات الاشتراك ترد عليها بكثرة من كافة المهن والطبقات . واكثر ما تعتمد على أموالها الخاصة في

أعمالها فهي غير مرتبطة ماليا بالدولة او المصارف او المرابين واذا ما احتاجت لرساميل ضخمة تستعين بها على توسيع المصانع الملحقة بها او على تجديد تجهيزاتها، فهي تصدر سندات دين ذات علاوة او بفائدة سنوية معينة .

وقد تمكنت من جمع اموال ضخمة وزيادة احتياطياتها بسبب نجاح مشاريعها بما رفع قيمة أسهمها وزاد في اثباتها لدى الغير وبتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ كان: رأسمال « الكوبرانيف فوروباندت » ١٥٥ مليون كورون (١)

واحتمياطياتها ٢٦٨ » »

ورأسمال الشركات الفرعية التابعة لها ٢٤٧ » »

وهذه الارقام تدل على مبلغ قوة التعاونيات الاسوجية وعلى اهميتها في تجارة المفرق . وقد اشتهرت بتجارة المواد الغذائية في المدن والارياف على السواء وهي تملك ١٢ مخزنا للجملة في المقاطعات و ٣٠ معملا واكثر من ٦٨٠٠ مخزن للمفرق ، وقد بلغ رقم اشغالها ما يعادل ٢٠ بالمائة من مجموع رقم اعمال البلاد كلها .

التعاونيات الريفية وتعاونيات التموين

تنتج اكثر هذه التعاونيات الحاجيات الضرورية وتبيعها من المستهلكين سواء كانوا اعضاء فيها ام لا . وهي تمون اكثر من ٢٧٧٠٠٠ رب أسرة بالحبوب واللحوم والزبد والبيض والفواكه ، ولها مراكز قوية في المدن كالمركز التعاوني لصناعة الالبان ومشتقاتها في استوكهولم وهو يستهلك اكثر من ٦٠٠ طن لبن في اليوم كما يملك ٧٥ مخزنا خاصة ببيع الالبان ومنتجاتها . وقد تجاوز عدد التعاونيات الاستهلاكية التي تتمون رأسا من المراكز الريفية الـ ٤٥٠ شركة في حين ان عدد مخازن المفرق التابعة للمشاريع الخاصة (غير التعاونية) لم يكن اكثر من ١٩٨٥ مخزنا . وبذا استغنى

(١) يعادل الكورون السويدي ٤ قرشاً سورياً تقريباً حسب سعر القطع الرسمي .

المستهلكون عن عدد كبير من الوسطاء كما ان مؤسسات التمويل آمنت لوازنها بصورة تعاونية : فأكثر اللحم الذي تبيعه الشركة العمومية للتعاونيات الاستهلاكية الاسوجية، تقدمه مسالخ تابعة لتعاونيات البيع الزراعية المنضمة الى الاتحادات قديمة مثل الـ Svenska والـ Landtmannes Riksförbund التي تضم اكثريه المزارعين الاسوجيين ، وتضم تعاونيات الاستهلاك ثلث السكان تقريبا وهي اليوم من القوة ما يجعلها تلج اكثر النواحي الاقتصادية. وفي المدة الاخيرة ، انتشرت تعاونيات استثمار الآلات الزراعية والادارات التعاونية للتمويل الريفي .

تعاونيات التحريج والصناعات الخراجية

الاحراج هي المورد الطبيعي لاسوج وهي مصدر عدة صناعات فيها . وقد كانت الغابات تستثمر في أواخر القرن التاسع عشر لانتاج الفحم اللازم لصناعة الحديد وكانت اسوج بلد الفلاحين والموارد الضئيلة في ذاك الوقت بخلاف اليوم اذ انتشرت بفضل تعاونيات التحريج ، معامل تعاونية كثيرة للورق ولعجائن الكرتون ومصانع ومناشر كبيرة للاخشاب ، وقد است « الفوربدات كوبراتيف » عام ١٩٣٩، تعاونية كبرى لانتاج الخشب في شمال اسوج ومعامل حديثة للورق والسيلولوز في اكثر انحاءها . وقد شجعت الحركة التعاونية التحريج الى جانب تنميتها للصناعات الخراجية .

نواح اخرى لنشاط « الفوربدات كوبراتيف »

تملك هذه المؤسسة التعاونية مصنعا ضخما للالياف والمواد السيلولوزية في « Norrköping » وهو الاول من نوعه في اسوج ومصنعين كبيرين للسماد (سوبر فسفات ونيترات) ومعمل للمواد الخزفية في « Gustavberg » قرب إستوكهولم ينتج احدث الادوات الصحية ولديه معمل فرعي هو اكبر مصنع للمستحاثات (البانيويات) في اوربا .

وقد أعطت تلك المجموعة مثالا صالحا على تعاونها مع المشاريع الخاصة في انتاج احسن المصنوعات السيللوزية وفي إقامة مشاريع صناعية حيث كانت الاحتكارات تفرض اسعارا فاحشة كما في صناعة المارجرين حيث توفقت في تنزيل الاسعار بنسبة ١٥ بالمائة ثم بنسبة ٥٩ بالمائة .

وقد كانت المجموعة ذاتها المتعمدة الوحيدة خلال الحرب الماضية لتقديم الزيوت والشحوم المخصصة لصناعة المارجرين بموجب الاتفاق الذي تم بينها وبين الحكومة باعتبار ان نشاط « الفوربندت كوبراتيف » من الخدمات العامة وان اموالها تكفل تلافي الخسارة في حال نزول مفاجيء لاسعار المواد الأولية .

ورغم ان حكومة اسوج حافظت على الحياد خلال الحرب فقد لجأت ، كباقي الدول الاوروبية ، الى تقنين المواد الغذائية مستعينة باتحاد تعاونيات « الفوربندت كوبراتيف » في توزيع تلك المواد وفي توجيه الاقتصاديات المحلية .

المطاحن التعاونية

وهي احدى مشاريع السلسلة التعاونية التي اشتهرت بتأمين مصالح المستهلك الاسوجي عن طريق سياسة زراعية رشيدة ، جرت عليها الحكومة بمساعدتها لتلك المطاحن . وبالفعل كانت تعوض عليها لتلافي فروق الاسعار الناجمة عن تقديم الدقيق للمستهلكين بسعر الكلفة تقريبا . وقد عززت مجموعة « فوربندت كوبراتيف » مركزها بانشاء مطحنة حديثة كبرى الى جانب مطحنتيها القديمتين فاصبحت تقوم بطحن ٢٥ بالمائة من الاستهلاك المحلي للحبوب .

دور التعاونيات الاسوجية في الصناعة

أ - صناعة المطاط (الكوتشوك) ، كان كارتل انتاج الجزم (المصنوعة

من المطاط) الذي تأسس سنة ١٩١١ من اقوى التكتلات الاقتصادية في اسوج وكان يملك مصانع المطاط الاربعة فيها وكانت السلطات تمنحه تسهيلات كثيرة في استيراد لوازمه .

كان هذا الكارتل يستغل مركزه القوي لفرض اسعار باهظة في السوق الوطنية بينما كان يعيد الى سياسة « الدومنج » (الاغراق) في كسب المنافذ الخارجية . وفي عام ١٩٢٦ ، قررت مجموعة « فوربندت كوبراتيف » ازالة هذا الاحتكار فأرسلت نداء الى كافة اعضائها تدعوهم فيه الى الاكتتاب بسندات قرض كبير لتوسيع اعمالها وتجديد معداتها واولئها . وقد حددت مبلغ القرض بسبعة ملايين كورون ونصف المليون ، غطيت في وقت قصير وكانت كافية لانشاء معمل حديث للكاوتشوك فأصبح بوسع المجموعة التعاونية مجابهة الاحتكارات في سائر ميادين تلك الصناعة وخاصة في انتاج اطارات السيارات والدراجات . وتنتج اليوم معامل المطاط التابعة للفوربندت كوبراتيف ٤٠ بلماية تقريبا من مجموع انتاج المطاط في اسوج وحوالي ٧٠ بلماية من انتاج اطارات السيارات والدراجات النارية فيها ، علاوة على تأمينها لحاجات التعاونيات الزميلة او المنضمة الى المجموعة المذكورة .

ب - صناعة اللبانات الكوربائية التي يقوم بمعظمها معمل « لوما Luma » وهو ذو اهمية كبيرة في الاوساط التعاونية لانه مؤسسة مشتركة لاتحاد تعاونيات الجملة الاسكندنافية الذي يشرف على ادارته . يضم هذا المعمل ١٣٠٠ عامل تقريبا ، ٣٠٠ منهم مختصون بقسم الاختبار والبحوث . وهذا الطراز الدولي من التعاونيات الذي يتمثل في مؤسسات Kooperativa » Lumaförbundet هو على جانب كبير من الاهمية .

علاقة التعاونيات الاسوجية بزميلاتها - الاتحادات التعاونية

توجد عدة مشاريع مشتركة بين التعاونيات الاسكندنافية وأهمها في

النروج ثم في اسكوتلاندا (بالاشتراك مع مخازن الجملة الاسكوتلندية) ،
ونذكر على سبيل المثال : اتحاد التعاونيات الاسكندينية للاستيراد
« Nordisk Andelsforbund » المؤسس عام ١٩١٨ من قبل شركات الجملة
التعاونية الدانمركية والفنلندية والنرويجية والاسبوجية ، للشراء المشترك
لسكافة انواع الحبوب والمواد العلفية بدون اللجوء الى الوسطاء ، ومركزه
الرئيسي في كوبنهاجن وله مركز خاص للشراء في لندن وكان قبل الحرب
الاخيرة ، على اتصال مباشر مع تعاونيات بيع الفواكه في الولايات المتحدة
(وخاصة في كاليفورنيا) التي كان يشتري منها الفواكه المجففة والحمضيات
والنفاح والشمش . وكان يضم في اواخر سنة ١٩٤٤ حوالي مليون عضو
وكانت اعماله الداخلية تتناول ٩٥ بالمائة من انتاج اللبن و ٧١٠٧ بالمائة من
الحوانات اللحمية في البلاد الاسكندينية .

ومن جملة الاتحادات الناجحة في اسوج ، اتحاد المصارف التعاونية الذي
كان يرتبط به عدد كبير من صناديق الاقراض وتعاونيات التسليف (١١٨
في احصاءات قبل الحرب الاخيرة) التي كانت تتعامل مع عدة شركات زراعية .
ولا بد من التنويه بمجموعة التعاونيات الاسبوجية لتوزيع الكهرباء التي شكلت
اتحاداً قويا بينهما ، يرمز اليه بحروف « R. L. E. » وقد انضم بدوره الى
اتحادات التعاونيات الزراعية الذي يتعاون بصورة وثيقة مع الاتحاد الوطني
للنقابات الزراعية في اسوج .

وفي عداد اهداف اتحاد تعاونيات توزيع الكهرباء ، تحسين وسائل استعمال
القوى الكهربائية والتيار الكهربائي في الارياض وتأمين مصالح المشتركين الى
جانب تقديم الارشادات الفنية والادارية وحتى القضائية لهم . وهو يعني
ايضا بتنسيق التمديدات وشبكات التوزيع وبالمحافظة على حقوق مستخدمي
الكهرباء من الافراد (ليمكن قبولهم كأعضاء) .

تعاونيات السكنى الاسوجية

كان مجهود المستأجرين من اسباب نجاح الحركة التعاونية للسكنى، وكان الاتحاد الاسوجي للمستأجرين يضم ٦٩ تعاونية محلية يبلغ عدد اعضائها حوالي ١٧,٠٠٠ مستأجر من مختلف الطبقات الاجتماعية، واكثرهم من العمال اليدويين ومستخدمي المكاتب. ويملك الاتحاد عمارات « وشقات » تحتوي على ١٦,٩٠٠ مسكن يقدر ثمنها بـ ٢١٢ مليون كورون اسوجي وقد اسلفت المصارف التعاونية « Svenska Jordbrukskreditkassen » خلال المدة الواقعة بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٤٥ اموالا ضخمة لتعاونيات الانشاءات والسكنى كما اقرضت اعضاءها الذي بلغ عددهم ٥٠٠,٠٠٠ والتابعين لألف تعاونية تقريبا، الاموال الكافية لشراء المساكن او الغرف المفروشة. وتقوم تعاونيات السكنى بدور فعال في اعمال التعمير وقد أنشأت اخيراً شركات فرعية لترميم الابنية وصيانتها.

المطاعم الشعبية

المطاعم الشعبية في اسوج إما ان تكون شركات تعاونية مستقلة وإما قروعا للتعاونيات الاستهلاكية وقد بلغ عددها قبل الحرب اكثر من ٨٠ مطعما ومقهى.

ويدير اتحاد « الفوربندت كوبراتيف » عدة مطاعم شعبية للمساهمة في تأمين الوجبات المشتركة للعمال والمستخدمين.

وفي اوائل سنة ١٩٤٣، افتتحت شركة « Konsum » وهي تعاونية استهلاكية شهيرة في استوكهولم ١٥ مطعما تعاونيا جديداً.

وهناك الكثير من المشافي والصيديات التعاونية أعدها اتحاد الفوربندت كوبراتيف لخدمة اعضاءه. ولم تنس الحركة التعاونية الجيل الجديد، فأسست الكثير من دور الطلبة وفنادق خاصة بطلاب الارباف البعيدة.

والخلاصة، ان الرأي العام في اسوج لم يكتف اعجابه بالخدمات التي تؤديها الحركة التعاونية منذ سنة ١٨٥١ . ونجاح هذه الحركة يعود قبل كل شيء الى اقبال الجمهور على مؤسساتها ثم الى الشروط التي وضعتها عقود العمل الجماعية واخيراً وخاصة الى خبرتها التي لم تكتسبها بسهولة . وقد توفقت ، بدورها ، الى تحسين الانتاج وتأمين الاستقرار في الاسعار ثم الى النهوض بمستوي العمال واخيراً الى القضاء على شركات الحصر وارباب الاحتكارات .

ولم تقصر في نشر الوسائل الفنية بين ارباب المشاريع الحديثة - حتى الخاصة منها - كما انها لم تخص التعاونيين الاسوجيين بالاستفادة من خدماتها وطرقها ، بل عمت آثارها وابتكاراتها على تعاونيات البلاد الاخرى ونشرت ابحاثها في مجلة « Vi » (١) كما أسست مدارس خاصة بالمراسلة كمعهد « Breskolan » الذي كان يضم ٥٠٠٠٠٠ طالب تعاوفي خلال العام الدراسي ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، الى جانب المعهد التعاوفي للثقافة والدعاية « Var Gard » وهو في طليعة المعاهد التعاونية الاسكندنافية .



الاضاع اأعاونفة فف الاأأاء السوففمف

انأبأا الأعاونفاف فف سلسلة المنأأاف الأأومفة طبأاً للسفطرة الاأأاأفة الأفأفة الفف انأبأأا الأنأمة السوففمفة . وهأه الاأفرة أقوم على أأكفلال أفمأراطفة ، أعلأا الأعاونفاف أشبه بهرم ، أاعأأه مؤلفة من ملاففن الأعاونففن . ولهؤلاء أور مبالر فف انأقاء مؤظفف أعاونفافأهم الأأاة ومأراأها ، وآأر عفر مبالر فف انأأاب مؤظفف المؤسأاف المرأزة للأعاونفاف . وفف الواقع ، أأبأا الأعاونفاف السوففمفة بأرأ منأأاف أأومفة أأرف على أأفر من المأارفع الصناعفة الصغفرة وعلى مأازن المأرق الفف أقون اعأاءها بالأأافاف الضرورة من البسة وأأفة وأقمشة وأأواف منألفة .

أأطرا الأأومة ، بعأ القأاء على الأكأ المأارفع الفرأفة ، الى اأأاف ما مأل مأل المساعف الفرأفة والأأرة والمأارة الفف أانأ اأرأ ممفزاف الاأأاأ الرأسمالف الأر . لان الفاء أقلك الافراأ لوسائل الانأاف ، الفف فشكل أأأف أعاأم الاأأاأ السوففمف ، هو فف الوقت نفسه مصدر لصعوباف عملفة أأفرة لان الانسان مفال بطبعه الى الأملك أكأر من الأأوع . وقأأان للأعاونفاف اثر أأفر فف الاسأعاضة عن ألك الوسائل الأأاة والأوففق بفن العقلفة الأأارفة وبفن مفهوم النظام الأأفأ .

النظام الاأأاأف فف الاأأاء السوففمف

ان أأافة المرافق والاملاك العامة أأار من أبل الأأومة عن أأرف أوافر ومنأأاف أأاة وهف أقوم بأور رب العمل وبأاع الأألة والمأنأاف . ففأأاف العامل أكأر أأوره بشكل بضائع من مأازن الأولة ، ففأففن اذن ان أأافة اقأاأافاف ألك البلاد هف بفأ الأأومة او مصالأها .

وقبل نهاية السنة المالية ، تعد كل منظمة اقتصادية مشاريعها للسنة المقبلة مع تقرير مفصل عن الاعمال التي قامت بها . تتجمع هذه التقارير وتلك المشاريع لدى أجهزة مركزية مختصة ، تقوم بدرسها واقرارها او بتعديلها ثم ترفعها الى الادارة المركزية للمناهج التي ترسم الخطوط الاساسية للاقتصاد الوطني . ومن المعلوم ان الاقتصاد المنهجي يقوم على الاحصاءات والحسابات الرياضية وعلى تهيئة تصاميم دقيقة لكل من فروع الانتاج . وهو يتم بادي الامر بتلبية حاجات الاستهلاك المحلي ، حيث تحدد الحكومة المركزية بالاتفاق مع الادارة المركزية للمناهج ، الخطوط الكبرى لتوزيع المنتجات . ويجب ان ينطبق منهاج التوزيع السنوي مع تصميم مشروع السنوات الخمس الذي يؤلف خطة العمل الاقتصادي للاتحاد السوفيتي .

تطور التعاونيات السوفيتية

أصبحت هذه التعاونيات تمارس نشاطها تحت اشراف (المكتب المركزي للتعاونيات « Tsentrosoyouz ») (وهو احد الاجهزة الاقتصادية الرسمية) وفقا للمنهاج السنوي المقرر . وقد اجريت تعديلات عديدة في الانظمة الداخلية للتعاونيات بالمراسيم الصادرة في اكتوبر ١٩٣٥ ، التي نصت ايضا على تحويل تعاونيات الاستهلاك في المدن الى مخازن للمفرق « Torg » تابعة للدولة وعلى قصر النظام التعاوني الصرف على الارياف . وقد انشئت ، اثر هذا التدبير ، مخازن كثيرة من طراز « Univermag » في بعض المدن لتنظيم تجارة المفرق وتموين العمال وأسرههم . ولهذا المخازن انظمة خاصة بها ، خاضعة لموافقة الدائرة المركزية لتجارة المفرق ، وتجري عقودها في المعامل والورش تحت مراقبة الحكومة . وفي المدن الصغيرة والقرى ، تسد التعاونيات حاجات الفلاحين وعمال مزارع الدولة واملاكها « Sovkhose » وهي الواسطة الرئيسية لتوزيع المواد الغذائية .

وقد انشئت عدة مؤسسات للتموين ، كل منها مختصة بنوع معين او

بطائفة معينة من البضائع وقسمت تجارة المفرق بكاملها تقريبا الى عدة فروع لتسهيل تموين العمال . وقد انقلت الأعمال القرطاسية نشاط التعاونيات التي لم يزد انتاجها او تقديمها للخدمات كثيراً .

التعديل الاخير في المجموعة التعاونية

قررت الحكومة السوفيتية اخيراً منح التعاونيات بعض الحرية في العمل ، تاركة لها مراقبة اموالها وعملياتها التجارية ، جاعلة من التعاونيات المركزية السابقة ، اجهزة فنية المناهج الفرعية ، هيئة للمشورة نازعة منها سلطتها التنسيقية ، محولة بعضها الى اتحادات مثل الاتحاد المركزي للتعاونيات « Raysoyouz » واتحادات المناطق « Oblastnoysoyouz » . وقد انشئ اتحاد جمهوري تعاوني في كل من الجمهوريات السوفيتية باستثناء « R. S. F. S. R. » ويشرف على هذه الاتحادات الجهاز التعاوني الاعلى للدولة « Tsentrosoyouz »

نظام « الكوخوز »

وبينما يتمون عمال ومستخدمو المشاريع التجارية والصناعية وموظفو الحكومة من مخازن المفرق العائدة للدولة او من التعاونيات الريفية ، تتركز جماهير الزراع والفلاحين في مؤسسات الـ « Kolkhozes » . ووفقاً لهذا النظام ، قسمت ٨٦,٤ بالمائة من الاراضي الى مزارع جماعية « Artèles » بلغ عددها ٣٤.٠٠٠ مزرعة في اوائل عام ١٩٤٨ ويجري العمل فيها بالاوائل الضخمة ، من قبل ورش كثيرة . والمساحة الباقية من الاراضي (اي ١٣,٦ بالمائة) متروكة للسوفخوز والوسائل الفردية تحت مراقبة الادارات المركزية (١) وتسمى تلك الكوخوزات « Kollektivnoe Khozyaistvo » وهي

(١) احصاءات مؤسسة التغذية والزراعة F. A. O. التابعة للأمم المتحدة - نشرة

مشاريع عمالية تعاونية ويتراوح عدد أعضائها (١) التعاونية الواحدة بين ٣٠٠ و ٥٠٠ شخص متفقين على زراعة الأرض واستثمارها بصورة مشتركة . كذلك تملك مجموعتهم أبنية المزرعة وبعض المواشي ومدخرات البذور والادوات الزراعية . وتتراوح مساحة كل من القطع التابعة لنظام الكوخوز بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ هكتار وهي ملك للدولة مع بقاء موضوعه تحت تصرف الكوخوز بصورة دائمة وبدون مقابل . ولا يجوز بيع شبر واحد منها باستثناء بعض قطع صغيرة تتراوح مساحتها بين ربع هكتار وهكتار واحد تمنح لبعض الفلاحين المحظوظين مع دور بسيطة للسكنى وعدد محدود من الماشية يختلف (حسب المناطق) والحاجات المحلية . وهذه الاشياء فقط يمكن ان تكون محلاً للملك والاستعمال الفردي .

هذه الكوخوزات مدعوة الى اداء خدمات كثيرة للاقتصاد السوفيتي . ومن الطبيعي اذن ان تؤسس الدولة محطات ومراكز كثيرة للجارات والادوات الزراعية (التي تملكها الدولة) لتفيد منها تلك المزارع التعاونية (المختلطة) . واكثر العلاقات بين الكوخوز وتلك المراكز قائمة على عقود قوية هدفها الرئيسي تنظيم مبادلة الاوائل والخدمات التي تؤمنها المراكز بكمية معينة من منتجات الكوخوز الزراعية . ولا بد من الاشارة ان الكوخوزات تملك نواة للتجهيز الآلي ولو أنها مقصورة في مجال الاعمال الفنية (التي بلغت نسبتها ٦ بالمائة فقط من بقية الاعمال) .

يتوجب على الكوخوزات تقديم كامل محصول الاستثمار ويحدد معدل التسليمات الاجبارية بنسبة المساحات المزروعة وفقاً للمنهاج الخاص بكل نوع من أنواع الزراعة . فيسلم الكوخوز القمح مثلاً ، بوسائله الخاصة لمراكز التوزيع وشعب الاستلام المحددة برسوم ، يعين ايضاً الانواع والنسبة القصوى للاجرام التي يمكن قبولها . ويعاقب المتدخل والمشارك في تقديم نوع من

الجبوب أدنى من النوع المعين او مختلف عنه ، كما يطول العقاب كل موظف يقبلها او يوافق على قبولها .

نظام العمل والاجور في الكوئحوزات

يقوم كافة الاعضاء بالاعمال الموكلة اليهم طبقا للبرتامج الذي تضعه الجمعية العمومية للكوئحوز ، ولا يتقاضون - في الاصل - اجرة ما وانما يتناولون حصة معينة من فائض الانتاج مقابل الدخل اليومي لـ « أيام العمل » يدفع لهم بعد حسم التكاليف . ويختلف مقدار مقابل « يوم عمل » باختلاف طبيعة العمل . فقد اعتبرت رعاية القطعان او الحراسة الليلية من الاشغال السهلة وأقل أهمية من قيادة « تراكتور » زراعي او من حراثة الارض .

وفي عام ١٩٣٨ ، لم يكن يتجاوز متوسط الدخل السنوي للتعاوني العادي العامل في الارياف ٣٥٠ روبلا (١) بينما بلغ لدى العامل الممتاز في المدف ٢٢٧٠ روبلا .

أما العمال الاحرار فهذه أجورهم المتوسطة :

العامل الصناعي العادي	٣٠٠	روبل (١٩٤٧)
العامل الصناعي العادي	٤٠٠ - ٧٠٠	روبل (١٩٤٩)
العامل الصناعي المختص	١٠٠٠ - ٢٠٠٠	روبل (١٩٤٩)
المهندسون الخبراء اكثر من	١٠٠٠	روبل (شهريا) .

آثار الكوئحوزات وبعض قواعدها

لا بد من الاشارة الى المساعدة الفعالة التي قدمتها الكوئحوزات للسلطات العامة في مكافحة الغش وقلة النظافة وفي كل ما يرمي الى تحسين الغذاء . وفي سبيل زيادة الانتاج وتمشيا مع مقررات الاتحاد الاعلى زيدت ساعات

(١) يعادل الروبل ٤ قرشاً سورياً تقريباً .

العمل اليومي الى عشر ساعات (على الاقل) في مزارع الكوئوزات ومؤسساتها . ولا بد من القول ان هذه النسبة ليست عامة في بقية نواحي الصناعة ويساق العمال المشبهون والسكبيرون او المتخاذلون الى معسكرات العمل ، تأديبا لهم .

وقائع الاقتصاد السوفيتي واثرها في التعاونيات

وبالرغم من اعادة الحكومة السوفيتية بعض الحرية الى تجارة المفرق في بلاد الاتحاد فانها لم تسمح - بعد - للمستهلكين بادارة الانتاج او توزيع المنتجات اي انها لم تمنح التعاونيات (استقلالا ذاتيا) . ثم ان مناهج الانتاج والتوزيع السوفيتية حرمت لعدة اعتبارات - حرية الاتجار بالبضائع . واذا كان الاقتصاد السوفيتي قد أحسن بالاستغناء عن المشاريع الرأسمالية الفردية فان بعض مناهجه التعاونية تختلف مع الاسس التعاونية المألوفة في بقية الدول اذ انه لم يُظهر دائما دور المستهلكين في جوهر الحركة الاقتصادية ، كما انه جعل التعاونيات مجرد امتداد بسيط للعجلة الادارية .

ثم ان الواقع التعاوني قد تأثر كثيراً بتحويل الشركات التعاونية الى سلسلة مصالح حكومية مما أفقد تعاونيات الاستهلاك نصف اعضائها تقريبا من المدف .

اما في الارياف ، فقد بلغت الحركة التعاونية نمواً واسعاً خلال السنوات الاخيرة . وليس لدينا معلومات اكيدة عن نظمها الاخيرة او عن عدد اعضائها .

على انه انشئت ٢٨٠٠٠ تعاونية ريفية للمستهلكين بموجب قرار مجلس وزراء (مفوضي الشعب) الاتحاد السوفيتي الصادر في ٩ نوفمبر ١٩٤٧ والخاص بتنمية التجارة التعاونية للمواد الغذائية . كذلك أسست ١٥٠٠٠ تعاونية عمالية للانتاج الصناعي وفقا للقرار ذاته . وأكثر تعاونيات هذه المجموعة يغلب عليها الطابع العالي .

وقد توفقت تعاونيات التموين في اسداء خدمات كثيرة للاقتصاد الريفي .
وتضم عدة صناعات صغيرة ومنزلية ملحقة بها الى جانب تصريفها للطيور
والخضار وبقية المنتجات الزراعية والحيوانية وتمتاز بانها تنتج ما تبيعه من
الاقمشة والمصنوعات الخشبية .

وتقدم المطاحن والمخابز الريفية (الشبه تعاونية) مشتركيها ، الدقيق مقابل القمح والخبز مقابل الطحين . وهذه الخصائص التي تمتاز بها التعاونيات ذات اثر كبير في استقرار الوضع المالي في الارياف اذ ان طريقة المبادلة (المقايضة) التي جرت عليها حفظت قيمة النقد وتلافت تضخمه ، علاوة على تخفيفها التكاليف الانتاجية .

ولابد للتعاونيات السوفيتية من اقامة علاقات تعاونية واسعة فيما بينها، واستكمالها لاسباب الاستقلال واقامة اتحادات حرة لكي تستمر في اعمال الانعاش الاجتماعي والاقتصادي. تلك الاعمال التي تشكل الاهداف الاولى للنظام التعاوني.

لمحة عامة عن اقتصاديات الولايات المتحدة.

تتميز الولايات المتحدة منذ القديم بوصولها الى أعلى درجات الرقي الاقتصادي . ولا غرو فتملك البلاد الواسعة فاقت بقية البلاد بتميز كزها الصناعي والتجاري وهي المنبت التقليدي للتروستات (١) و (٢) Trusts والبولز (٣) Pools . وقد كانت أخيراً - رغم ضخامة جهازها الرأسمالي مصدرراً هاماً لحركة تعاونية ذات بداية متواضعة ، تعتمد على وسائل محدودة . وربما كان من ضيق المعرفة ان ننسب للولايات المتحدة ، تجاهلها لخصائص الحركة التعاونية الجوهرية التي كانت قد ذاعت في أوروبا ، كما أننا نخطيء كثيراً اذا ما اعتقدنا انها تأخرت كثيراً في اجتياز الأطلسي .

آثار المبادئ التعاونية في الولايات المتحدة وروادها

كسبت الصيغة الاشتراكية التعاونية التي وضعها الانكليزي روبرت أون Sir Robert Owen كثيراً من الانصار بين صفوف الطبقة المختارة من الشعب الاميركي ومنهم كبار الساسة والنقابيين أمثال Tucker الذي كان يرى في التعاونيات « المظهر الاقتصادي للديمقراطية المثالية » . وبتأثير

(١) الهولدن كومباني - هو تكتل كبار الصناعيين او الشركات الكبرى لانشاء اتحاد مستقل تخصص له أكثرية اسهم المشاريع المتكتلة - للفادة من قوته في فرض الاسعار او في اتخاذ خطة معينة للبيع والشراء .

(٢) - التروست العادي - هو اتحاد المعامل والشركات الكبرى لتكوين مشروع مستقل ليس لهذه الشركات فيه سوى تناول الارباح فليس لها أي حق في ادارته وهي تمنح القائمين عليه تفويضاً مطلقاً في الانتاج والبيع لحسابها .

(٣) - البولز - تشبه الكارتلات الألمانية وهي عبارة عن اتحادات بين المنتجين لتنظيم المزاجمة وتوحيد الاسعار .

« الاتحاد الاميركي للعمل » (١) American Federation of Labor ، ظفرت المبادئ التعاونية في هذا الوسط الاقتصادي الفريد . ولن نتعرض فيما يلي لتفاصيل انتشار الحركة التعاونية في الولايات المتحدة وانما سنكتفي بذكر التطور الذي رافق نشوء أهم مؤسساتها .

المراحل الحديثة للنمو التعاوني

لم تر الحركة التعاونية النور في الولايات المتحدة الا بعد ظهور النقابات الاولى بفضل المساعي النشيطة التي بذلتها، بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨، قبضة من اخيار العلماء وفي طليعتهم السيد . ب . وارباس « M. P. Warbasse » والسيد . ه . دوغلاس « P. H. Douglass » استاذ الاقتصاد السياسي المعروف . وقبل ان تروج التعاونيات في الزراعة ، انتشرت بادية الامر تعاونيات استهلاك المواد الغذائية والزراعية وراجت ايضاً تلك المؤسسات في ميدان الانتاج، ولكن على مجال ضيق . وسرعان ما تكاثرت التعاونيات بعد التصويت على قانوني عام ١٩٣٣ :

١- قانون الزراعة « Agricultural Adjustement Act » المعروف بـ « A.A.A. »

٢- قانون تنسيق التجارة والصناعة « National Recovry Act » = بـ « N.R.A. »

وهما ينظمان مسائل الاستهلاك والدفاع عن مصالح المزارعين وتوجيه الانتاج والتأثير على أسعار البضائع ، الى جانب تعرض نصوصهما لقواعد تأسيس الشركات والادارات التعاونية وتنظيمها .

ولما تأكد للمغفور له الرئيس روزفلت ، عجز النظام الرأسمالي الفردي عن ممارسة المقترضات الاجتماعية ، حاول تلافي نتائج الأزمة الاقتصادية التي كانت الحرب العالمية الاولى قد أخذتها والتي عاودت الظهور مع أزمة عام

(١) اقوى منظمة نقابية في العالم اجمع .

١٩٢٩ ، فعمد الى رفع قوة المزارعين الشرائية - وكانت قد تدنت كثيراً حتى بلغت نسبة هبوطها عام ١٩٢٣ (٥٠ بالمائة) مما كانت عليه عام ١٩١٤ - في نفس الوقت ، الى الحد من الزيادات الممكنة في أسعار المفرق .
وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف ، عمل الرئيس روزفلت على ايجاد اتصال دائم بين المستهلكين وبين التعاونيات .

دور التعاونيات في الاصلاح الاقتصادي وموقف النقابات منها

دُعيت التعاونيات لدراسة المشاريع الرامية الى تحسين الاسعار الزراعية عن طريق التأثير على العرض والطلب ، كما ساهمت كثيراً في تنظيم الانتاج ومراقبته وفي الاشراف على الصناعات الزراعية .

وفي بعض اللجان البرلمانية والخاصة ، احتفظ لمندوبي الشركات التعاونية الاستهلاكية بعدة مراكز ، لاشراكهم في معالجة الازمة الزراعية .
وقد استكملت التعاونيات نشاطها ، إثر الجهود الكبيرة التي قام بها مدراء الاتحاد التعاوني للولايات المتحدة خلال السنوات التي تلت الاصلاح الاقتصادي الذي ترمعه الرئيس روزفلت .

ولا بد من الاشارة الى النتائج التي ولدها اهتمام النقابات بنمو الحركة التعاونية عامة والاستهلاكية منها خاصة ، اذ انشئت مؤسسة مختلطة ، سميت « لجنة النمو التعاوني » Committee for Co-operative Development المعروفة بـ « C. C. D. » للمحافظة على الصلات التعاونية - النقابية ولتعزيزها الى جانب قيامها بنشر الدعاية التعاونية بين صفوف عمال المدن والارياف على السواء (وقد بلغ عددهم ٦٤ مليوناً عام ١٩٤٨) .

انواع التعاونيات في الولايات المتحدة (الاميركية)

لاشك بان تعاونيات الاستهلاك في الولايات المتحدة تأتي في طليعة الحركة

التعاونية (خارج اوروبا) وهي مختصة في الولايات الشمالية بتوزيع الحاجات العادية على أعضائها او بتأدية الخدمات لهم بينما يغلب عليها في الولايات الشرقية طابع التوسع في انتاج ما يلزمها من أدوات صناعية ، وغالباً ما تملك معامل خاصة للمحفوظات والالبان والمعكرونة .

وفي كل ولاية تقريباً ، توجد عدة تعاونيات استهلاكية قوية الى جانب زميلاتها المصرفية المعروفة باسم « Credit Unions » التي لاتضم الأشخاص منسجمين بينهم رباط مشترك لان من مبادئها : تَطْلُب الانسجام بين اعضائها ، وقد دلت - كتعاونيات فايشن - على انها أحسن الوسائل الفعالة لمكافحة الربا بتقديمها للمزارعين مزايا وتسهيلات لا يمكنهم الحصول عليها منفردين ، وقد بلغ عددها في سنة ١٩٤٢ : ١٠٤٢٥ تعاونية تضم ٣٥٣٢٠٠٠ عضو .

التعاونيات الزراعية

قامت المجموعة التعاونية بدور الارشاد في الزراعة كما مددت الكهرباء الى المناطق الزراعية ، هادفة الى ادخال الطرق الصناعية الى الزراعة . ولا شك في اهمية أمثال هذه المشاريع وفائدتها بالنسبة للمزارع الذي يسرت له احدث الوسائل للانتاج الرخيص الى جانب اخراجها صناعات صغيرة جديدة الى حيز الوجود .

وكثيراً ما نشاهد اليوم معظم المزارعين الصغار يقبلون على التعاونيات باعتبارها رمز الضمان الزراعي وطريقة عملية لدفع الاخطار التي يمكن ان تلحقها الظروف الاقتصادية بمشاريعهم .

تطورها - أخذت التعاونيات الزراعية تزدهر في الولايات المتحدة منذ حوالي ١٥ سنة . وقد نجحت منها ، بوجه خاص ، تعاونيات البيع الزراعية التي تحتل مكاناً مرموقاً في الحياة الريفية للولايات المتحدة ، وقد بلغ عددها خلال موسم ١٩٤١ - ١٩٤٢ : ٧٨٢٤ تعاونية تضم ٢٤٣٠٠٠٠ عضو ، وقد

تجاوز رقم اشغالها الـ ٢,٣٦٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، كما انها تباع او تنتج ٣٠ - ٣٥ بالمائة مما تستهلكه البلاد من المواد الغذائية وقد قدمت ٣/١ المؤن التي صدرتها الولايات المتحدة بموجب قانون « الاعارة والتأجير » .

وترتفع نسبة اشغالها يوماً بعد يوم ، وقد راجت بصورة خاصة اعمال تعاونيات استعمال الآلات الزراعية ثم تليها تعاونيات الانتاج الزراعي وتعاونيات التحويل والحفظ والتبريد . وقد كان لدخول الآلة في الزراعة فضل كبير في تقريب المسافات وتحسين الاراضي وتسويتها وتعميم الري والحصول على معدلات مرتفعة للانتاج .

وهناك ايضا تعاونيات خدمة الاشجار المثمرة وهي تابعة عادة لتعاونيات انتاج الفواكه والخضار ، وقد اصاب نجاحها بماثلاً لنجاح تعاونيات قلع الشمندر والبطاطا وتعاونيات الري والتجفيف وتعاونيات نقل المنتجات الزراعية والمراكز التعاونية للبذور والنباتات العلفية .

وقد اشتهرت تعاونيات تربية الحيوانات الالحومية وبيعها ومعاصر الزيت التعاونية وشركات السماد التعاونية (١) .

موقف الحكومة من التعاونيات

لم تكن تعاونيات الولايات المتحدة مشمولة أول الامر - برعاية المشرع . على أن السلطات أخذت تساعد - مؤخراً - بنجاحها الافضلية وبعض التسهيلات في شراء الجرارات والمحاريث وبقية الآلات الزراعية الاخرى ، بعد اقتناعها بان ادخالها الى الزراعة أضحى من الضروريات خلال السنين الاخيرة ، لحسناتها الاقتصادية ولجودتها وتجهيزاتها العظيمة . ونذكر مثلاً على مشاريعها : « التعاونية المركزية للآلات الزراعية - National Farm Machinery Co » « oparative » التي تضم أكبر التعاونيات الزراعية في الولايات المتحدة وكندا .

(١) تمكنت من انزال سعر السماد في ولاية أوهايو من ٣٤ ليرة الى ٢٥ ليرة للطن .

وقد شجعت أكثر الادارات المحلية للولايات ، تعاوينات تربية الكرمه وكسحها والمشاريع التعاوينية لزراعة الذرة والاشجار المثمرة وتعاوينات مكافحة الحشرات الزراعية والابوة التي ما زالت محط آمال الفلاح الاميري . ولم تقصّر الدوائر المختصة في تشجيع تمديد الكهرباء - وقد سبق ان الحنا اليه - الى الارياف ، فأقرت لهذا الغرض نسا قانونيا يعفي القروض الحكومية للمزارعين من الفائدة وفدحت لهم - في قانون لاحق - اعتمادات بمبلغ ٥٠ مليون دولار يجري صرفها عن طريق التعاوينات .

آثار الحركة التعاوينية في الزراعة ومساهمة الدولة فيها

قدر الخبراء ان بين الستة ملايين مزرعة الموجودة في الولايات المتحدة ، ٤٠١٩٠٠٠ منها مزودة بالكهرباء ، ويعود الفضل للتعاوينات في تجهيز ٢٥٠٠٠٠٠ منها بالكهرباء . وقد ساهمت الحكومة في تمويل هذا التجهيز حتى لا يضطر المزارع لبيع منتجاته بأسعار عالية كافية لتغطية الاكلاف ، وذلك لتجعل المستهلكين يفيدون من اعتدال الاسعار ، وهذه الحطة محمودة جداً من الناحية الاجتماعية لانها تشكل أحسن الوسائل لمحاربة غلاء المعيشة الذي يؤثر كثيراً على حياة ذوي الموارد المحدودة او أرباب الاسر الكبيرة . وعلى هذا ، فيكتفي المزارع بربح قليل لتشكل الاحتياطي الضروري ، بعد اطفاء النفقات العامة .

وبصيح تمويل الدولة للتعاوينات الزراعية اكثر فعالية كلما تناسب أهمية القروض الممنوحة وضخامتها مع ضرورات الانتاج وحاجات المزارعين . وان اشراك التعاوينات والدولة في عمليات التمويل الخاصة هو خير ضمان للأموال ولحسن استعمالها وهو يتطلب وجود وسائل فنية وأموالاً ضخمة تحت تصرف المزارعين .

وقد انبط تنفيذ منهاج تمويل الدولة للزراعة :

(١) بمنظمة «Commodity Credit Corporation» .

وهي مؤسسة حكومية يشرف عليها ويراقبها وزير الزراعة .

(٢) بالتعاونيات للاستفادة من خبرتها في تنفيذ مشروعات « مساعدة أوروبا » و« انعاش البلاد المتأخرة اقتصاديا » ثم في النهوض بالاقتصاد الوطني .

ومن الآثار الهامة التي أحدثتها الحركة التعاونية في الزراعة ، توفيرها بين أزمة اليد العاملة وبين ندرة الاوائل في المزارع الحديثة التي انشأتها وهي من طراز خاص - يجمع بين تنمية الانتاج وتخفيض اثمانه وبين النهوض بالمستوى الاجتماعي للفلاح .

كذلك اهتم الاتحاد التعاوني للولايات المتحدة برفع هذا المستوى وأعد لهذه الغاية حملات ثقافية وصحية ، الى جانب نشره لطرق الدعاية العصرية (التي اشتهرت بها تلك البلاد) وإقامته مراكز كثيرة للإرشاد الزراعي .

ولم تكنف التعاونيات الزراعية بتوزيع المواد الغذائية وانما أخذت تنتج أو تباع انواع الاقمشة والالبسة الجاهزة والاحذية . وتساهم اليوم عشرة ملايين أسرة في تعاونيات الولايات المتحدة ، كما ان نتائج السنوات الثلاث التي أعقبت الحرب ، فاقت كل الآمال اذ بلغت نسبة الدخل الزراعي ربع مجموع الدخل الوطني (١) للولايات المتحدة عام ١٩٤٨ كما بلغ (الحد الادنى المضمون) لاجرة العامل (١٠٣٨) دولار في الساعة اي ٥٥ دولاراً في الاسبوع ، ومعظم عمال التعاونيات يتقاضون مثل هذه الاجرة او أكثر . وتؤمن التعاونيات لموظفيها الكبار ورؤساء الورش فيها أجوراً حسنة لا يمكنهم الحصول عليها في المشاريع الرأسمالية وهي تضمن لمستخدميها واجرائها انتظاماً مرضياً في العمل . ومع الاسف ، لا يوجد مثل هذا المستوى في الاجور والرواتب الا في الداغرك وأسوج وسويسرا .

والخلاصة ان الفلاح الاميركي أصبح عنصراً أساسياً في النواحي الاقتصادية والسياسية للحياة في العالم الجديد (١) .

تعاونيات السكنى والتأمين والمصحات التعاونية وغيرها

لم يقتصر البناء التعاوني في الولايات المتحدة على التعاونيات الزراعية والاستهلاكية اذ قامت تعاونيات السكنى خلال ١٩٤٨ بيناء مليون مسكن يتراوح ثمن الواحد منها بين ٤٠٠٠ و ٨٥٠٠ دولار يدفعها التعاوني على أقساط سنوية تتراوح قيمتها بين ٤٠٠ و ١٠٠٠ دولار اي ان اجل تغطية القيمة يمكن تمديده الى ٢٥ سنة .

وقد عني التعاونيون بالصناعات الزراعية كما أسسوا عدة جمعيات للتأمين المتبادل، وشركات كثيرة لعموم التأمينات. ونكتفي بالإشارة الى تعاونيات اوهايو للتأمين التي تملك وحدها اكثر من ١١٢٥٠٠٠ بوليصة للتأمين .
والمؤسسات الصحية التعاونية كثيرة في المناطق المنعزلة وعلى رأسها « الاتحاد الصحي التعاوني للولايات المتحدة » الذي أنشأته عام ١٩٤٦ ، ٢٤ تعاونية صحية وفقاً للمنهج الآتي :

- ١ - حق المرضى في حرية التكتل لتأمين التداوي .
 - ٢ - اقامة مشاريع لحماية الصحة بين المستفيدين انفسهم .
 - ٣ - مسؤولية المجتمع في تأمين الخدمات الصحية والطبية منها بوجه خاص ، للجمهور دون النظر الى الفوارق الاقتصادية بين الطبقات .
- وقد تبني الاتحاد المذكور المقترحات التالية :

- ١ - ايجاد أحسن العلاقات بين كافة التعاونيات وتعزيزها .
- ٢ - تسهيل الحصول على العلاجات الطبية لمختلف الفئات .
- ٣ - تشجيع التربية البدنية والمساهمة في الرقي الاجتماعي للارياف .

(١) بلغت نسبة الريفيين المتدخلين في الحياة الاقتصادية ٧٠ بالمائة في اوائل ١٩٤٩ بعد أن كانت ١٠ بالمائة فقط في ١٩٣٥ .

٤ - تنمية الدعاية والاجتاهات والتشريعات الآيلة الى حفظ الصحة .

٥ - قبول التعاونيين والتعاونيات والنقابات في المؤسسات الصحية

التعاونية .

يضم الاتحاد الصحي التعاوني للولايات المتحدة ٤٦ مستشفى تعاونيا وكثيراً من دور الراحة والنقاهة والعيادات النقاله . وقد ازداد عدد اعضائه كثيراً بفضل تجرده وخدماته والعقود التي اجراها مع الاطباء المختصين والجمعيات الطبية والمستوصفات بأنواعها ثم بفضل قانون تنظيم المراكز الصحية والمستشفيات التعاونية ، الذي أصدرته الحكومة الاميركية أخيراً .

يتضح لنا من تحليل الاوضاع التعاونية في الولايات المتحدة ، ان اقتصاديات تلك البلاد في تطور مستمر ، نحو نظام تعاوني مستقل للضمان الاجتماعي يمكنه وحده « ان يحقق توازناً اقتصادياً ، مالياً واجتماعياً في تبادل الخدمات والعمل بين البشر » (١) .

والولايات المتحدة التي يشكل سكانها ٦ بالمائة من عدد سكان المعمورة والتي تنتج أكثر من نصف القوة الكهربائية في العالم والتي يتجاوز انتاجها للبضائع والخدمات ما تنتجه بقية البلاد مجتمعة ، تسعى اليوم لضمان المستقبل الخفيف بنشر النظام التعاوني وتشجيعه .

(١) من خطاب السيد فيليب موري رئيس مؤتمر العمل الذي عقده ٢١٥ اتحاداً أميركياً للعمل .

لمحة عامة عنها

تقوم تعاونيات امريكا اللاتينية بدور همة الوصل بين السياسات الاقتصادية والمشاريع الدولية وبين الطرق الاجتماعية للانعاش . وهي كثيرة ومنوعة في جمهوريات هذا الجزء الهام من القارة الجديدة ، وكثيراً ما تتطور اشكالها مع الانظمة القائمة الى جانب تكييفها مع الاقليم مؤلفة من تعاونيات التموين الريفية وتعاونيات تصريف الحبوب والمواشي والقهوة ومختلف المواد الزراعية في الاسواق الداخلية او بتصديرها الى الخارج .

في نطاق التشريع

أبدى الاتحاد الدولي للتعاونيات ، في عدة مناسبات ، رغبته الاكيدة في شمول الحركة التعاونية لبلاد امريكا اللاتينية ، مذكراً اكثر مؤتمرات الدول الامريكية بان هذه الحركة خير وسيلة للنهوض بمستوى المعيشة لسكان تلك البلاد التي عقدت الآمال على تأسيس التعاونيات ونشرها . وقد عبرت المجالس التشريعية فيها عن تعلقها منذ البداية بالاقتصاد التعاوني حتى ان جمهوريات كوستاريكا وكوبا وجواتمالا والارجنتين وفنزويلا ، افردت في دساتيرها ، فصولاً خاصة بالاسس التعاونية بينما وضعت بقية دول امريكا اللاتينية تشريعات خاصة بالتعاونيات ، فقد اعتمدت كولومبيا والمكسيك والتشيلي والبيرو ، الطريقة التعاونية في الاستثمار الجماعي للارض ، لتنفيذ مناهج اصلاح العقاري وتنظيم الهجرة الداخلية وحركات النزوح بين الارياف . وعلى العموم ، تساعد مختلف التشريعات الادارات والشركات التعاونية ، فاتحة الباب لاكمال قائمة التعاونيات باشكل حديثة للتعاون تلائم الزراعة والاعمال في تلك البلاد ، عاملة على تأمين الاستقرار في الاقتصاد الوطني والاسواق العالمية .

انواعها ووسائل تنشيطها

إذا قلبت النظر في اوضاع الحركة التعاونية ، في بلاد امريكا اللاتينية فاول ما يثير اهتمامك ، تخصيص حكومات هذه البلاد مبالغ قوية في ميزانياتها تنفقها على تشجيع تلك الحركة ، ثم قيام بعضها بأرواء مئات الوف الهكتارات من الاراضي البور التابعة لاملاك الدولة واصلاحها ، معيدة ملكية الارض الى مجموع سكان القرية او القصة مهياة للمزارعين الصغار ، عن طريق الاجهزة والمؤسسات التعاونية ، ذات الفوائد والامكانيات الناجمة عن الاستثمار الزراعي الواسع . واشهر الامثلة على ذلك : « المستعمرات الزراعية للعمل الجماعي » في الـ « Ejido » المكسيكي والـ « Caracolito » الكولمبي .

تسجلت اولى تعاونيات هذا الطراز عام ١٩١١ ومنذ هذا التاريخ الى الآن ، تأسست عدة مئات منها في الارجنتين والمكسيك والتشيلي وكولومبيا والبيرو والبرازيل وفنزويلا والايكواتور ، واكثر تعاملها مع الخارج في تصدير الحبوب . كذلك جرى بيع القسم الاكبر من محصول القمح لمواسم قبل الحرب وبعدها عن طريق « تعاونيات القمح » في الارجنتين التي كانت تضم عام ١٩٤٢ ، ٣١٥ تعاونية زراعية للبيع ، بلغ عدد المنتسبين اليها ستين الف عضو يمثلون ٢٠ بالمائة من مجموع منتجي الحبوب في الارجنتين . كانت هذه البلاد مصدر التموين الرئيسي بالاحوم ، لتخازن الجملة التابعة للتعاونيات الاستهلاكية الانكليزية ، فهي تقدم لها نصف مقدار ما تستورده من هذا الصنف الذي يرد مباشرة وبانتظام من تعاونيات الانتاج . وقد ارتفعت ايضا بفضل التعاونيات وعن طريقها ، صادرات الارجنتين من منتجات الالبان كالزبد والجبن واللبن المجفف وخاصة في فترة الحرب الاخيرة .

والى جانب تعاونيات البيع الزراعية وهي اهم حلقات السلسلة التعاونية في الارجنتين ، تجدر الاشارة الى ذلك النمو العجيب الذي ساد مشاريع الكهرباء التعاونية وهي تضم ٨٠ الف عضو ينتمون الى ٧١ تعاونية تأسست

بومتها بفضل تكاتف جماهير المستهلكين ضد مطامع التروستات الاحتكارية واستغلالها . نشطت تعاونيات الكهرباء ايضا في البرازيل وكولومبيا ، حتى ان الدولة الاخيرة كانت تضم قبل الحرب الاخيرة ٢٥ منها وكلها في غاية الرواج . وتجد تعاونيات بعض هذه البلاد التي توسعت الزراعة فيها كثيراً ، تقدم الخدمات والوسائل اللازمة لاجتماعها وغالبيتها غير مختصة بفعالية واحدة وهي اكثر انتشاراً من بقية التعاونيات ولها مراكز كبيرة لشراء المنتجات الزراعية وبيعها في الاسواق وتوزيع الادوات والاسمدة (١) الزراعية ، وهذا النوع من التعاونيات الزراعية منتشر كثيراً في التشيلي (٢) .

وفي البرازيل ، يتلقى الاتحاد التعاوني لبيع القهوة اولى العروض واهمها من الاسواق الخارجية كما ان الشركات التعاونية لبيع القهوة في تقدم مستمر منذ ١٥ سنة . وفي عام ١٩٤٣ بلغ عددها ٢٥ تعاونية صدرت وحدها ٢٥ بالمائة من مقدار البن المباع للخارج . كما ان معظم مخازن الجملة التابعة للتعاونيات الانكليزية الاستهلاكية ومخازن الجملة الاسكندنافية والتشكسلافية والنيوزيلندية والسويسرية والمجرية ، تشتري البن من تعاونيات سان باولو عن طريق مخزن الجملة التعاوني الدولي . وفي الاكوادور بلغ رقم اشغال احدى التعاونيات الهامة ٧٥ مليون دولار في سنة ١٩٤٥ وحدها . كذلك للتعاونيات الزراعية في المكسيك وبيرو وفنزويلا ، اهمية كبرى ترجع الى تنوع خدماتها وكثرتها مما لا يمكن تحقيقه في ظل الاقتصاد الماركنتيلي .

(١) التشيلي هي أكثر البلاد إنتاجاً وتصديراً لثروات الصودا .

(٢) بفضل قانون التعاون الأساسي الصادر سنة ١٩٣٢ الذي ينص على وجوب تأسيس تعاونية زراعية في كل ناحية وبغية او مديرية شبه ريفية بين الملاكين الصغار .

كان للنقد المتعاو في اكبر الاثر في النمو الاقتصادي والاجتماعي
لمختلف البلاد الآسيوية التي شهدت ولادة عدة مؤسسات تعاوانية،
متنوعة الاشكال تنوع حاجات الانسان في بيئات متباينة في
الثقافة والاقتصاد وفي طريق الحياة والاجتماع .

ونجد لزماً علينا - قبل ايضاح النتائج التي يمكن ان تعطيها
الحركة التعاوانية في علاج المشاكل الآسيوية الناجمة عن الحرب
وبعدها - الكلام عن نشاط الشركات التعاوانية وتطورها في
آسيا وايراد بعض الامثلة عليها لفتح للقارئ تفهم الروح التعاوانية
في هذه البقعة الهامة .

التعاوانيات الاولى

لعل المؤسسات الصحية المنشأة في الهند عام ١٩١٢، أقدم الصور التعاوانية
في آسيا من الوجهة الاجتماعية (١) . ولم يكن فيها (٢) قبل الحرب سوى
بضعة آلاف من تعاوانيات الاقراض الريفية التي كانت ضعيفة ومحدودة
الامكانيات باستثناء الهندية واليابانية والفلسطينية منها التي تقدمت بعض الشيء
حتى قبل الحرب التي جعلت الناس يشعرون بضرورة التعاون . ففي جمهورية
الفيليبين ، ازداد النشاط التعاواني بنسبة ٦٦ بالمائة بعد غزو اليابان لها، وبصورة
عامة ، يعود الفضل في انتشار الحركة التعاوانية في آسيا الى المساعي الحكومية .
لان تدخل الدولة ضروري لانجاح المراحل الاولى لتلك الحركة في الشرق
لاسيا وان اكثر الحكومات فيه نظرت بعين الاعتبار الى الطابع الديمقراطي

(١) ويقتضي ذكر تعاوانية «كافحة الملايا» المؤسسة سنة ١٩١٤ في الهند .

(٢) ما عدا المناطق الروسية التي ليس لدينا احصاءات عنها .

للتعاونيات والى استقلالها كما اقتنعت بأن استكمال هذا الاستقلال لا يكون الا بالتدرج وعن طريق المؤازرة العامة . وهذا لا يمنع وجود أمثلة عديدة في مقاطعة بومباي ومدراس والبنجاب ثم في سيلان وبعض المناطق الصينية ، على عدم تدخل الحكومات في أعمال التعاونيات التي تتمتع في تلك البلاد باستقلال تام وبحرية كاملة في ممارسة فعاليتها الاقتصادية .

التعاونيات في جمهورية الفيليبين

عرفت الحركة التعاونية في الفيليبين - كما قدمنا - أزهى عهدها بعد الحرب مع اليابان لعدة اعتبارات ، كانت الاسباب الاقتصادية - السياسية في طليعتها .

إذ أخذت الادارة الاميركية « الموقته » على عاتقها نشر الحركة التعاونية في تلك الجزر وتوسيعها فصدر في ديسمبر ١٩٤٦ قانون يعيد تنظيم الادارة الوطنية للتعاونيات (N. C. S. B. C.) جاعلاً منها منظمة مستقلة في شكل اتحاد وطني للتعاونيات العامة وعهد اليها بتنمية التعاون ومراقبة مؤسساته وهي بدورها تشرف على اعداد المدرء والموظفين المقبلين لتلك المؤسسات وتعليمهم .

ونكتفي هنا بايراد احصاء لعدد التعاونيات في الفيليبين ، جرى في اوائل ١٩٤٧ - : المجموع : ١٠٦٥ تعاونية مسجلة (٢٨٢ منها في مانिला وحدها) تضم ٢٥٧٠٠٠ عضو مشترك ، امتد اثرهم الى ارباب الحرف المختلفة (حتى غير المنضمين منهم اليها) ، وبين هذه التعاونيات : ٨٧٨ : استهلاكية

١٣١ : انتاجية

٠٠٤ : مصرفية

٠٥٢ : لتجارة المفرق

وخلاصة القول ، ان هذه التعاونيات تقدمت بفضل المساعدات الاميركية

(مشاريع مارشال وترومان) ومساهمة المشاريع الفردية ، وهي اليوم بمثابة اتحاد ديمقراطي يستند الى مؤازرة كافة الطبقات .

التعاونيات في الصين (١) :

بلغ عدد التعاونيات الاستهلاكية فيها ٣٧,٧٠٠ او اكثر عام ١٩٤٥ ومن دراسة شؤونها ، يتبين لنا ان هذه التعاونيات (واكثرها ادارات) كانت تساعد الدولة الاتحادية في شؤون الصناعة والتوزيع وخاصة في اعمال التموين ، مدلة على استحالة حصر الانتاج بالدولة وعلى ان النظام التعاوني يخدم كافة الطبقات . وبالفعل افادت الحكومة الصينية من الوسائل التعاونية لتحقيق برامج اصلاح الزراعي . ولكي ندرك اهمية الزراعة بالنسبة للصين بلد الاستعمار المنهك للفلاح ، يجدر بنا ان نذكر نسبة عدد الفلاحين فيها الى عدد نفوسها الاجمالي وقد قدر عدد هؤلاء بـ ٤٥٠ مليون نسمة على الاقل ، ٨٠ بالمائة منهم فلاحون بينهم عدد محدود جداً يملك قسماً صغيراً من الاراضي الصالحة للزراعة ، التي يملك ٧٥ بالمائة منها ، المزارعون والماليون الكبار رغم ان هؤلاء لا يشكلون اكثر من ١٠ بالمائة فقط من سكان الارياف . وهم يشترطون في عقودهم مع الفلاحين ، ابلاغ حصتهم من المحصول الى ٨٠ بالمائة واحياناً الى ٩٠ بالمائة . هذا في اراضي السقي الصالحة لزراعة الارز ، اما في الاراضي (البعل) او التي تشكو الجفاف فلا يقبلون باقل من ٥٠ الى ٦٠ بالمائة من المحصول . ولما انتشرت التعاونيات والمصارف التعاونية (مصرف فانكين التعاوني المركزي) ، تخلص معظم الفلاحين من المزايا وقد كانوا يتقاضون عن اموالهم ٢٠ بالمائة كفاائدة شهرية الى جانب الضرائب والرسوم المتوجبة على الفلاح . وكانت الحركة التعاونية تضم عام ١٩٤٨ : ٢٣ مليون مشترك ينتمون الى ١٦٥,٦٩٠ تعاونية مختلفة ويبلغ عددهم مع

اسره ٨٨ مليون نسمة يتداولون اشغالا واموالا تبلغ قيمتها ٨٥٠٠ مليون فرنك سويسري ولا بد من الاعتراف بأثار الدعاية التي قامت بها « الجمعية الصينية للابحاث التعاونية » ومركزها شنغهاي ، في نشر المبادئ التعاونية وزيادة انتاج الحبوب والارز والقطن الى جانب عملها على تسهيل اقتناء الفلاحين للمقايير والآلات ومواد البناء وسيورها في دعم التعاون الاقتصادي بين المقاطعات . واخيراً نجد للتعاونيات الصينية اعتمادات ضخمة ومبادلات هامة في الولايات المتحدة .

التشريع التعاوني في الدول الآسيوية

تقوم قوانين التعاون على اصدق المبادئ التعاونية واضبطها في اكثر الدول الآسيوية كالهند واليابان بينما نجد حكومة سيلان ومجلس ولاية مدراس يعملان على اعداد تقنينها التعاوني في حين ان دستور الصين يتضمن النص التالي :- (تعمل الحكومة الاتحادية على تشجيع المشاريع التعاونية وحمايتها .) وتوجد - في بعض الدول الشرقية - قوانين خاصة بالشركات التعاونية وأنظمتها . ففي الجمهورية التركية مثلاً ، تخضع « التعاونيات الزراعية للبيع والاقراض » الى القانون الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٥ . كذلك في بقية البلاد ، اتخذت عدة تدابير لتنشيط مجموعة الشركات التعاونية اثر اجتماعات عديدة بين ممثليها وممثلي الحكومات ، كما وضعت مناهج خاصة لتنمية الصناعات المحلية « والمنزلية منها على الأخص » ولانشاء مسابقات لتحسين الانتاج . فلا تعجب إذن لمنح اكثر الحكومات الآسيوية الكثير من المساعدات والقروض للشركات التعاونية التي تتمشى مع القوانين النافذة وهي تحرص على توفر أحسن الصفات في اعضاء مجالسها والقائمين عليها .

طبيعة التعاونيات وأنواعها في آسيا

انتشرت التعاونيات لاستثمار النباتات والاشجار الصناعية « صمغ - كاوتشوك » الى جانب ذبوعها في مزارع الارز والشاي والقهوة وفي أعمال الرمي وتصريف المحاصيل . كذلك نشطت تعاونيات الاقراض الريفية في منح المنتجين تسهيلات عديدة في تخزين القهوة والكاكاو . وفي سيلان وجاوا ، راجت تعاونيات منتجي القهوة كما ازدهرت تعاونيات منتجي الارز في الصين بينما لا نجد في سيلان تعاونيات خاصة بمنتجي الشاي لان مخازن الجملة التعاونية « الانكليزية والاسكوتلندية » تملك بصورة مشتركة عدة مزارع للشاي فيها وفي جنوب الهند والآسسام .

الاتحادات والمجموعات التعاونية

وفي سبيل تسهيل تبادل الخدمات والمساعدات فيما بينها ، انضمت معظم الشركات التعاونية في آسيا الى اتحادات اقليمية أو مجموعات تعاونية في الولايات .

وفي الهند : نجد مجموعة التعاونيات الصناعية لولاية بومباي .

واتحاد (Servants of India Society) .

وفي البهاكستان : الاتحادات الشركات والمصارف التعاونية .

وفي مقاطعة سيلان : نشأت اتحادات كبيرة لتعاونيات الاقراض وتصريف المحصولات ثم للتعاونيات الاستهلاكية واخيراً للمصارف المركزية التعاونية .

وفي تركيا : تضاعف عدد المجموعات التعاونية الاقليمية كاتحاد تعاونيات منتجي التين والعنب في ازمير (ويضم ٣٧ شركة ينتمي اليها ٢٥٠٠٠ عضو) واتحاد تعاونيات منتجي القطن (ويضم ٥ شركات تعد ١٥٩٣ عضواً) واتحاد تعاونيات منتجي الفواكه والحضار (ويضم ٧ شركات ، عدد اعضائها ٣٥٠٠)

وفي اليابان : تجدد أكثر من عشرين مجموعة وطنية للتعاونيات المركزية.
وفي الصين : تعمل المجموعات التعاونية الفرعية على الانضمام الى الاتحادات الاقليمية الكبرى التي كانت ، بدورها ، ساعية في تشكيل اتحاد وطني لعموم التعاونيات الصينية . ولا بد من التنويه بنشاط اتحاد تعاونيات البلديات الانتاجية .

وفي برما والتايلاند : تشجع مصالح الحكومة التعاونية قيام مثل هذه الاتحادات التي لم تتكامل سلسلتها بعد في تلك البلاد وفي بعض مناطق جمهورية الفلبين .

ومن خصائص أكثر الاتحادات التي عدناها ، اعدادها لموظفي التعاونيات « أمناء السر والمديرين والمفتشين وحتى الاخصائيين » معاهد ومدارس خاصة أسستها بالاشتراك مع الحكومات (في تركيا والباكستان خاصة) .

تطور التعاونيات ونطاق اعمالها

تعاونيات الاقراض الريفية هي - بعد المصحات الهندية - أسبق التعاونيات الآسيوية في تأسيسها وانتشارها . ويليهما تعاونيات الاستهلاك والتعاونيات الريفية للتموين وتعاونيات الشراء والتصرف الزراعية ثم تعاونيات الصناعة المنزلية وأخيراً تعاونيات الاستثمار المشترك للأراضي .

وفي عام ١٩٠٤ ، لم يكن عددها يتجاوز الـ ٢٠٠ في الهند و ٥٨٠ في اليابان بينما بلغ عددها حوالي ٧٠٠٠٠ في أوروبا الا انه في :

عام ١٩٤٨ ، بلغ عدد التعاونيات في آسيا الـ ٤٠٢٢٠٣ وهي تضم ٤٤٤٧٤١٢٢٨ عضواً موزعين بين البلاد كما يلي (١) :

عدد اعضاء	عدد التعاونيات	السنة	اسم البلاد
٨١٨٠٤	٢٠٤٧	ديسمبر ١٩٣٩	برما
٣٥٠٠٠٠٠	١٠٠٦٦	١٩٤٨ =	—
٥٥٧٢٦	١٢٩٩	ابريل ١٩٣٨	سيلان
١١٥٧٢٠٢	٦٥٦٧	١٩٤٨ =	—
٣١٣٩٦٣٤	٤٦٩٨٣	١٩٣٧ - ١٩٣٨	الصين
٢٣٦٤٥٠٠٠	١٦٧٣٤٠	اغسطس ١٩٤٨	—
٥٣٧٠٠٠٠	١٢١٠٣٧	١٩٣٨ - ١٩٣٩	الهند والباكستان معا
٨٩٣٥٤٥٠	١٧٠٨٧٠	١٩٤٥ - ١٩٤٦	—
٦١٧٠٨٣٩	١٥٤٥٠	١٩٣٦	اليابان
٩٢٣٠٠٠٠	٣٨٦٠٠	يونيو ١٩٤٧	—
١١٦٠٠٠	٦٤٠	١٩٣٩	الفيليبين
٢٥٦٩٨٨	١٠٦٥	ديسمبر ١٩٤٦	—
١١٠١٩	٧٧٠	١٩٣٧	التايلاند
٩٣٦٠٠	٥٥٧٤	ابريل ١٩٤٨	—
٨٠١٤٣	٤٧٠	١٩٣٦	{ اتحاد سنغافورة والملايو
١٠٢٢٨٩	٨٧٨	١٩٤٧	
٥٠٣٨٩٩	١٢٤٣	١٩٤٧	تركيا

فلا يمكن اذن تجاهل هذا النمو السريع للتعاونيات ، لا سيما وان عددها
أخذ في الازدياد . ففي سيلان ، لم يكن يوجد سنة ١٩٤٠ الا ٢٥ تعاونية
استهلاكية بينما احصاءات سنة ١٩٤٨ تثبت لنا بلوغها الـ ٣٨٨٥ تعاونية منضمة
الى ٩٣ مخزنا فرعيا للجملة ، يتجاوز عدد مشتركها المليون (١) .
وفي فلسطين ، تقدمت التعاونيات كثيراً خلال الاربع سنوات التالية

(١) حوالي ثلث عدد سكان الجزيرة .

للحرب العالمية الاخيرة حتى ان تعاونيات العمال الزراعية انتشرت خلال عام ١٩٤٧ في ٢١٥ قرية تبلغ مساحتها مجتمعة ٦٠٠٠٠٠٠ دونم على اقل تقدير ويسكنها اكثر من ٥٧٠٠٠ شخص .

بعض آثارها الهامة

ازداد معدل الانتاج الزراعي للبلدان الآسيوية خلال السنين الاخيرة بصورة محسوسة بفضل التعاونيات . ففي فلسطين ازدادت المساحات المزروعة من قبلها ٢٥ بالمائة ، كما بلغت الزيادة في نسبة محصول :

الحبوب	١٤٠ بالمائة
الحمضيات	٦٧٠ »
البطاطا والخضار	١٥٠ »

وعوموم المنتجات الزراعية تباع عن طريق تعاونية « Tnuva » الكبرى وقد شملت اعمال مكتبها التجاري ٧٠ بالمائة من الانتاج الزراعي العائد لليهود ولديهم ايضا تعاونية زراعية عمالية تدعى « Yakhin » خاصة بزراعة الحمضيات وتصديرها . وخلال موسم ١٩٤٦ - ١٩٤٧ صدرت هذه المؤسسة حوالي ٣٠٠٠٠٠٠ صندوق (بروتقال وليمون) الى جانب تحضيرها كميات كبيرة من الشرابات والحلصات للتصدير والاستهلاك المحلي (١) .

موقف الحكومات والنقابات منها

ان اكثر الحكومات الاسيوية تساهم في نشر المشاريع التعاونية بين صفوف كافة الطبقات الى جانب ما تبديه نقابات العمال وارباب الحرف من اهتمام ببعض فعاليات الحركة التعاونية . ففي الهند والصين وبرما وتركيا والفيليبين واخيراً في سوريا ، اقتنع ممثلو النقابات (او اتحاداتها) بضرورة التنظيم التعاوني وبوجوب مساهمة المنظمات النقابية فيه .

و كثيرة هي المصالح والادارات العامة التي تأخذ بيد الحركة التعاونية في ميادين الزراعة والاشغال العامة والتربية والتعليم . ثم انه احدثت في اكثر البلاد الشرقية دوائر حكومية خاصة بالتعاون ، ترمي الى دعم الاعمال التعاونية وتنسيقها مهما كان شكلها الاقتصادي .

وصلاحيات تلك الدوائر واختصاصها وملاكتها تحدد في انظمة خاصة او في القوانين والمراسيم التي تحدثها . وغالبا ماتكون ملحقة بوزارة الاشغال العامة او بدائرة الشؤون الاجتماعية والعمل او بوزارة الزراعة او - وهذا الغالب الشائع - بوزارة الاقتصاد الوطني . ولعله من المستحسن عدم تجزئة المصالح او الشعب التعاونية المنوى انشاؤها بل من المناسب انشاء مديرية خاصة بها مستقلة عن بقية الدوائر تربط رأسا بمجلس الوزراء او تلحق - كما قلنا - بوزارة الاقتصاد الوطني وهو - في رأينا - الحل الموافق . والغرض من هذا الاستقلال ، توحيد عموم المساعي التعاونية ومراقبة الادارات التعاونية (في المستقبل) .

وقد احدثت بعض الدول الاسيوية (١) وزارة خاصة بالتعاون كما في الولايات الهندية (وزارة التعاون والانعاش) وسيلان (وزارة التعاون والتموين) التي انشئت عام ١٩٤٧ لتنظيم نشاط مختلف التعاونيات في تلك الجزيرة الغنية .

نصيب التعاون من ابحاث المؤتمرات الاقتصادية الاسيوية

لما كان تنظيم الشركات التعاونية وتنسيق جهودها ليسا من الامور السهلة حتى في اوروبا التي يعود الفضل الى شعوبها في ترويج اعمال هذه الشركات ، اخذت الامم الشرقية تتبادل الرأي حول هذا التنظيم . وبفضل مساعي منظمة العمل الدولية عقدت حكوماتها « مؤتمراً اقتصاديا لبلاد الشرق الاوسط » في استانبول خلال نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، اشترك في اعماله مندوبو مصر وايران والعراق وتركيا

(١) على غرار كندا (اميركا الشمالية) .

وسوريا ولبنان ، وقد اتخذ المجتمعون عدة مقررات لتنشيط الحركة التعاونية ورمض التوصيات الآتية الى رفع مستوى حياة الفلاحين ، اقتطفنا منها مايلي :

« ان انشاء الشركات التعاونية في طليعة الضرورات لتنظيم حياة الطبقات العاملة وتحسينها (وخاصة الفلاحين) » .

« وان العمل الرامي الى تشجيع الشركات التعاونية وتنميتها وخاصة تلك التي تهدف الى توفير السكنى وتحسينها ، يجب اعتباره من الاهداف الهامة لمناهج العمل في بلاد الشرق الادنى والاوسط . ويستحسن ان تتضمن التدابير الحكومية في هذا الصدد منح الحركة التعاونية ، مساعدات مالية او تسهيلات في الحصول على القروض بشروط مناسبة عند الاقتضاء » .

« وفي سبيل هذه الغاية توضح الحكومات :

أ - بتبني تشريع خاص يتعلق بالمؤسسات التعاونية .

ب - باحداث مصالح خاصة لتوجيه هذه المؤسسات لمراقبتها الى جانب تشجيعها لفكرة التعاون » .

« يجب تشجيع التنظيم التعاوني باعتباره الطريقة المثلى للنهوض بالاقتصاد الريفي و لرفع مستوى الفلاحين الاجتماعي والصحي كما يجب تنمية انواع المؤسسات التعاونية في منطقتي الشرق الادنى والاوسط ، لسهولة ملائمتها لاوزاع هذه البلاد الاقتصادية . كذلك يجب الافادة من مرونتها وخصائصها لجعل المزارع الصغير يحصل على ذات المزايا والفوائد الناجمة عن طرق الاستثمار الزراعي الواسع ولتأمين المقتضيات الاقتصادية الحديثة لاهالي الارياف ولتيسير وسائل الانتاج الفنية للمزارعين » .

« وهي المؤسسات المفضلة لتصرف المحاصيل وخلق اشغال اضافية للجاعات الريفية وتجهيزها . وحيث لا يوجد تشريع خاص بالتعاون ، يقتضي احداثه لسلامة الحركة التعاونية الى جانب ضرورة تعميم اجهزة مخصوصة

للارشاد الزراعي ولتوجيه عمليات التسليف (١) .

« ويجدر بنا تنمية الصناعة الصغيرة التي تتيح عملاً موقتاً للعمال الزراعيين خلال الشهور الخالية من المواسم الزراعية ، وعملاً عادياً مستمراً الى بقية العمال ويجب تعميم التعاونيات بين المنتجين لتسهيل الشراء المشترك للمواد الأولية اللازمة ولتأمين توزيعها الى جانب عملها على تصريف المنتجات وتقديم الاعتمادات باقل فائدة ممكنة وسعيها في ابداء احدث التعليمات لاستعمال الاوائل والادوات بصورة مبسطة توافق الصناعتين الصغيرة والمحلية (او المنزلية) (٢) »

« ويجب ان تحمي الشرائع المزارعين والفلاحين ضد الربا والدائنين ، باعطائهم تسهيلات مالية ومساعدة الحركة التعاونية التي يمكن ان تحل محل الدائنين كطريقة ناجحة لتأمين المواد اللازمة للزراعة ولتصريف حاصلاتها (٣) »

« وفي عداد الاخطار التي تحيط بوسائل العيش - التي يجب تأمينها في تشاريع الضمان الاجتماعي - بعض الطوارئ يمكن وقاية المزارعين منها او التعويض عليهم في حال وقوعها ، كالاصابات الخطيرة والوفاة التي تسببها حوادث العمل ، كذلك الوفاة المبكرة لاي سبب كانت ، وهذه الوقاية تتطلب انشاء نظام للتأمين المتبادل ، عن طريق التعاونيات التي يوكل اليها تأمين سيره (٤) » .

« ان هذه المقترحات هي الاسس الاولى لعلاج حاسم بدايته ادخال الحركة التعاونية في الشرق الاوسط والادنى » .

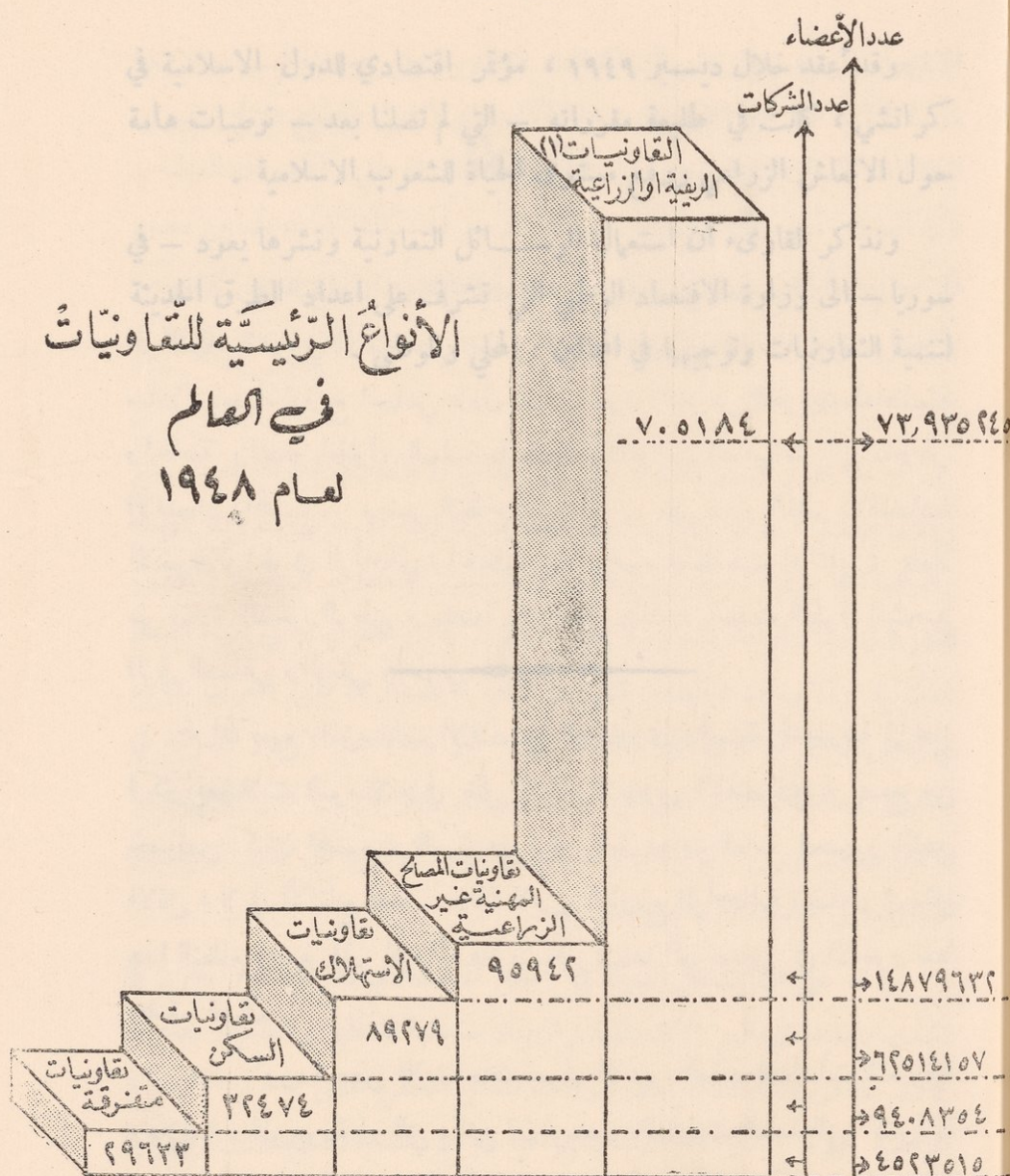
(١) مقررات مؤتمر استانبول الاقتصادي لعام ١٩٤٧ الفقرة ١٦ الباحثة في حياة الفلاح وعمله .

(٢) الفقرة ٣٩ المتعلقة بالسياسة الاقتصادية .

(٣) الفقرة ٩ الخاصة بالزراعة .

(٤) الفقرة ١٦ الباحثة في السلامة الاجتماعية .

الأنواع الرئيسية للتعاونيات في العالم لعام ١٩٤٨



(١) تشكل تعاونيات المزارعه الريفيه نسبة كبيره في عدد التعاونيات الزراعيه وأكثرها تدار وفقاً لطران (رفايسن) وهي أشهر مجموعه تعاونيه وفقت بين مختلف المصالح الاقتصاديه وأقامت التضامن بينه سائر الطبقات .

«اجهات المكتب الدولي للعمل وغيره
منه التقارير والادهيائات الخاصة»

وقد عُقد خلال ديسمبر ١٩٤٩ ، مؤتمر اقتصادي للدول الاسلامية في كراتشي ، كانت في طليعة مقرراته - التي لم تصلنا بعد - توصيات هامة حول الانعاش الزراعي ورفع مستوى الحياة للشعوب الاسلامية .

ونذكر القارئ ان استعمال الوسائل التعاونية ونشرها يعود - في سوريا - الى وزارة الاقتصاد الوطني التي تشرف على اعداد الطرق الحديثة لتنمية التعاونيات وتوجيهها في المجالين : المحلي والوطني .

الخاتمة

١ - ان التعاونيات التي تجمعنا هي مجردة من الطابع الرأسمالي ، كما ان النظام التعاوني الاقتصادي يضمن عددا وسائل عملية ، تحققت اخيراً مبادئه باجراء توزيع اجتماعي عادل للدخل دون التعرض للحريات العامة والخاصة وايجاد الحلول السامية المعقولة لكثير من الصعوبات التي تعترض الاقتصاد والمجتمع . وينمي النظام المذكور - على غرار النظم الاقتصادية الاخرى « الحرفي الرأسمالي والحكومي » - عموم امكانيات الانتاج ، عاملاً على زيادة الدخل الوطني ، مقدماً علاوة على ذلك ، احدث الطرق لتشجيع الرقي الصناعي والريفي والحرفي .

ثم ان صبغ المؤسسات الاقتصادية الكبرى بالصبغة التعاونية لما يحل اكثر معضلات اليوم لانه في ظل النظام التعاوني الاقتصادي ، يصبح من خصائص كيان المجتمع ، العمل على توفير الخدمات العامة للجمهور بالثمن الاقل ، لا في الانتاج فقط . ذلك لان الارباح الرأسمالية تتضاءل في مثل هذا النظام وتسير الى الزوال فلا يشكل عندها اي تعديل في الاجور نفعا حقيقيا للعمال .

٢ - آوردنا بعض الايضاحات حول الاسس العامة للفعاليات التعاونية وعلاقتها « الموجودة او التي يمكن ان توجد » بالسلطات العامة التي كثيراً ما تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني وتوسط بين المستهلكين والمنتجين . ونحب الآن ان نلفت نظر القارئ الكريم الى التطور المستمر في العلاقات القائمة بين الدولة واجهزتها من جهة وبين الشركات والادارات التعاونية من جهة اخرى والى وجود مفاهيم مشتركة - واحيانا متقاربة - بين طرق

الاقتصاد الموجه وبين نظم التشكيلات التعاونية حتى اصبحنا نجسد الاولى متممة للثانية في اكثر الاحوال. وهذا الانسجام لا يحول بالطبع دون استمرار العلاقات التجارية العادية بين مؤسسات الاقتصاد الوطني والاسواق العالمية . لان الغرض من ذلك التقارب هو الدفاع عن المستهلك ضد مساعي بعض الرأسماليين الخاصة في التكتل الرامي الى المحافظة على ارتفاع صناعي للاسعار، والعمل على إزالة جشع الوسطاء الكثيرين عن كاهل المجتمع ، وعلى تلبية حاجاته بصورة ملائمة .

٣ - تقوم التعاونيات ، حتى في النظام الاقتصادي الحر ، بدور سليم وفعال بصفتها احدث الطرق لتنظيم التجارة وللمراقبة الاسعار وتوزيع الغذاء والكساء مما يدعم الاستقرار في الاسواق وتثبيت الاسعار . وبالفعل ، كانت للشركات والادارات التعاونية فضل كبير - خلال الحرب - في ابقاء المواد الغذائية والاصناف الخاضعة للتوزيع المقتن ، باسعار ما قبل الحرب تقريبا في بعض البلاد مما أدى الى المحافظة على اكثر معدلات الاسعار السابقة في المعيشة وحاجياتها رغم العوائق والضرورات الحربية . الامر الذي حدا باكثر بلدان اوروبا الغربية - وقد لمست نتائجها الاولى - الى نشر المؤسسات التعاونية في ميدان الانتاج والتوزيع .

٤ - على ان تدخل الدولة في الحقل الاقتصادي قد توضح وتكرر كما تشعب بتعقيد الوقائع الاقتصادية وازدياد حاجتها للتنظيم والتنسيق بعد ان كانت مظاهر ذلك التدخل نادرة وذات شكل تحفظي محض . وفي الاوضاع الراهنة تقوم اكثر الحكومات بمراقبة انواع المنتجات وبضمان جودتها « احيانا » في البلاد الزراعية او المصدرة للمواد الغذائية على الاخص . وكثيراً ما تعهد بتلك المراقبة وذلك الضمان الى التعاونيات بينما سبقت المؤسسات الاخيرة في بعض البلاد الحكومات وارشدتها ، في امور التوزيع الفنية وضمان العلامة او المصدر في حين ان تدخل الدولة ومراقبتها للتعاونيات لم يكونا

مفروضين على كافة هذه المؤسسات التي كانت بدورها تلمس ذلك من الدولة لتجعل الطرق الحديثة فعالة ومجدية في التقدم الاقتصادي .

٥ - ذكرنا في بعض الابحاث كيف ان غالبية الحكومات تتبنى تشييط التعاونيات الى جانب تنظيمها ادارة الخدمات العامة فيها وفقاً للشكل التعاوني . فليس غريباً اذن ان يُسمع الاتحاد التعاوني الدولي صوته في المجلس الاقتصادي الاجتماعي لهيأة الامم المتحدة لاسيما واغلب بلدان العالم لها تشريع قائم بذاته ، خاص بالتعاونيات او بالحركة التعاونية في ناحية معينة كتوزيع المواد الغذائية واعمال الانشاءات والنقل وتعميم القوى والتيارات الكهربائية والادخار وفتح الاعتمادات والتأمين والمصحات . والى جانب ذلك ، تكررت استعانة بعض الدول بالتعاونيات الموجودة للتأثير على الاسعار او لتموين الاهالي . وتقارير مدير عام مكتب العمل الدولي « B. I. T. » في جنيف ومدير مكتب الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين « F. I. P. A. » في لندن التي ترفع بانتظام الى ادارة جميع المؤتمرات والمنظمات العالمية ، تدل على ان المجموعات العمالية المدنية والريفية الى جانب جماعات المنتجين الزراعيين ، وجدت في التعاون خير طريق لحماية اوضاعها وحقوقها واحداث وسيلة لتحسين الاحوال العامة لاعضاءها . ثم ان المجلس الاقتصادي الاجتماعي لهيأة الامم المتحدة كثيراً ما يوصي الحكومات « الاعضاء » بتشجيع الشركات التعاونية ودعمها عن طريق منحها الاعتمادات والسلف اللازمة لها ووضع اراض واسعة ومعدات التجهيز تحت تصرفها مع تشجيع التعليم الحرفي التعاوني الى جانب نصحه بتنظيم تفتيش الادارات التعاونية .

اما في حلقة التضامن بين البشر فنجد ان امام الحركة التعاونية التي ازدهرت في اقطار كثيرة ، مجالا واسعا - وجهودا اوسع - للانتشار في بقية البلاد كعامل فعال للنهوض بسكان الارياف والمدن على السواء .

٦ - واعادة بناء الاقتصاد السوري تستوجب البحث في المسألة التعاونية

وفي العلاقات التعاونية بين المؤسسات الاقتصادية كما تستوجب الافادة من تجارب بلاد كثيرة اخذت المشاريع فيها الاشكال التعاونية، متوسعة في جميع النواحي الاقتصادية منذ نصف قرن تقريباً كسويسرا والدانرك واسوج وفنلندا ، لا سيما وان قانون التعاونيات السوري سيفتح امام النشاط التعاوني الاقتصادي طريقاً كبيراً للامكانيات وانطلاقاً .

ولن تعدم الشركات التعاونية الوسائل والخبرة الفنية اللازمة لتنظيم قدرة البلاد الانتاجية وقوتها الشرائية، بيد اننا نلفت النظر الى اهمية ادخال التعاونيات على شتى النواحي الاقتصادية . لان هذه الخطوة ، عمل جبار ، يقتضي اصولاً وطرقاً اوسع من التي تعودنا الاخذ بها لمعالجة اقتصادياتنا . كما يقتضي من الحكومة مساعدتها للمشاريع التعاونية - رغم مبدأ الفصل الضروري بين الادارة الحكومية وبين ادارة المؤسسات التعاونية - عن طريق اعطاء التسهيلات والاعفاءات اللازمة وتيسير القروض لها عند الاقتضاء .

٨ - يجب البدء بتنمية مختلف الشركات التعاونية في اكثر المدن والارياف السورية مع توفير المساعدات العامة والخاصة لها وتهئية تضافر الجهود وتوحيد الخطط الاقتصادية حتى تنجح في نشر « الاقتصاد الثالث » وتتمكن من اقامة شبكة اقتصادية تعاونية مستقلة تقابل المشاريع التعاونية وتقوم بنفس الدور الانساني الذي لعبته مثيلاتها في بلاد الخارج الى جانب تقوية الزراعة والصناعة الصغيرة . ويستحسن لذلك انشاء مصرف تعاوني مستقل .

ويحسن بنا استعمال الوسائل التعاونية او بعضها لعلاج اكثر المشاكل الاقتصادية التي تهم البلاد كانتاج احسن من الانتاج الحالي وبكميات مناسبة وصناعة وطنية صميمة - ولكن نأسسها وامكانياتها مدروسة اكثر من ذي قبل - تساوي او تفضل مثيلاتها الاجنبية عن طريق استثمار اوسع لمرافق البلاد ومصادر القوى المنتجة فيها .

٩ - يجب ان لا يغرب عن البال ، ان تأليف الشركات التعاونية في

سوريا يخضع الى القواعد المنصوص عنها في قانون التعاونيات فيحسن بكافة المنظمات النقابية والاقتصادية اعتماد هذا القانون في تأسيس مشاريع اليوم والمستقبل مع مواصلة دراسته مسألة التعاون في حيز العمل ، وامام العمال والصناع والفلاحين وارباب العمل الصغار والمتوسطين فرصة قيمة لتعزيز قوتهم ومكانتهم ولتحقيق مستوى لائق بهم . ومن الآن ، يسهل ادراك مدى استعداد الشعب السوري لتقبل تعاليم الاقتصاد التعاوني لا كفكرة مجردة وانما كتوجيه اساسي للنضال في الحصول على ثمرة عادلة لمكافأة عمله وجهوده . وعلى المواطنين المخلصين التدليل على مقدرتهم الايجابية في الافادة من ميزات وقائع هذا الاقتصاد الحديث ، القائم في وسط الطريق بين نظامين متناقضين (الرأسمالي الفردي والرأسمالي الحكومي) .

١٠ - واخيراً نأمل ان نكون قد اتينا بالمفهوم المناسب للاصطلاحات والتعابير الخاصة بهذا الاقتصاد دون حصول اي التباس بينها وبين النهج الاخرى في هذا العرض السريع الذي هو بداية متواضعة لسلسلة تعاونية اقتصادية ترمي الى افهام الشعوب العربية امكانيات الحياة الحديثة - وهي كثيرة - للافادة منها في عصر كهذا ، تكاد تكون فيه المقدرة على الانتاج غير محدودة تقريباً وخيفة احياناً ، وفي كل ذلك يدفعنا حبنا لصالح كل مواطن ولسعادة كل فرد على وجه أعم ، متمنين لهذه البلاد الاستمرار في تحقيق اهدافها النبيلة ولشعبها الحر ، المحافظة على استقلاله ووجهه الديمقراطي الصحيح حتى في مجال الاقتصاد الوطني .

دمشق يوم عيد المولد النبوي الشريف

الموافق

الثاني من يناير عام ١٩٥٠

ان تأسيس الشركات التعاونية ليس من الصعوبة في شيء ،
لاعتماده بالدرجة الاولى على مساعي المواطنين المخلصين وعلى
تضامنهم . ولا شك بان اكثر المدن والقرى تضم نخبة طيبة من
هؤلاء الاخيار ، جلهم على استعداد للاشتراك في ما يعود بالنفع
على المجموع .

ويعود الى هؤلاء الاشخاص العاملين على تأسيس شركة
تعاونية ، توجيه دعوة عامة او خاصة « شفوية احيانا » الى
زملائهم والى من يشار اليهم الرأي لعقد اجتماع تحضيرى .

اللجنة التحضيرية واعمالها

وفي ذلك الاجتماع التحضيرى ، يشرح صاحب فكرة التأسيس او احد
الداعين الى الاجتماع بعض اغراض المشروع ، على انه قبل اخراجه الى حيز
الوجود ، يُستحسن تشكيل « لجنة تحضيرية » او مكتب موقت « يؤلف
من مدير وامين سر ومدققين اثنين ، مهمتهم تنظيم المناقشات والدراسات
الاولية واعطاؤها المزيد من الوضوح . وغالبا ما تعين الهيئة التحضيرية صاحب
الدعوة نفسه ، مديراً للمكتب الموقت بناء على اقتراح احد اعضائها ، ويجري
التصويت عليه برفع اليد .

وبعد تعيين امين السر والمدققين ، يعرض المدير (او صاحب فكرة
التأسيس) على الحضور اهداف المشروع بصورة مفصلة ، مقدما لهم بعض
نماذج لانظمة الشركات التعاونية مشفوعة بعدة تصميات وصور للعقد الابتدائي
(او شارحا لهم خطوطها الرئيسية) .

ومزية هذا التمهيد ، انه يسهل فهم المداولات على الحضور كما يطلعهم
على رغبات المؤسسين واهدافهم .

وبعد ختام المناقشة ، تصوت اللجنة التحضيرية على قبول (او عدم قبول) تأسيس الشركة التعاونية ، موافقة (او غير موافقة) على المبادئ العامة التي عرضها المدير (او صاحب الدعوة) .

والاجتماع الاول المخصص لتهيئة النظام الداخلي وشرح اغراض المؤسسين ، لا يتسع لبحث كافة النظم والمشاريع المقترحة بصورة مفصلة ولذا يُستحسن ان يُصوت فريق كبير من الحضور (٢٠ على الاقل) على مبدأ التأسيس ، وعلى شروط القبول والافتساب ثم يعهد هذا الفريق الى أربعة او خمسة من اعضائه بتحضير المسودة النهائية للنظام الداخلي ، وبدعوة (الهيئة التأسيسية) بعد استكمال الشكليات وأخذ رأي (دائرة التعاون) لدى الوزارة المختصة .

اجتماع الهيئة التأسيسية

تدعى الهيئة التأسيسية - وهي نواة الشركة - الى اجتماع يفتتحه رئيس اللجنة التحضيرية (المكتب الموقت) بتلاوة النظم المقترحة وعرضها للتصويت فقرة ، فقرة ، واذا لم تحصل معارضة ما ، تقبل الفقرة المطروحة للمناقشة وتُدون في ضبط الجلسة مع ملاحظات الحضور ، وتحفظات اللجنة الموقته (١) ، ويعود الى الهيئة التأسيسية البت بالشكل النهائي للنظام الداخلي وذلك عن طريق التصويت الذي يجري على المشروع المقدم برمته . وجميع الاشخاص الذين وافقوا عليه (في التصويت الأخير) يصبحون اعضاء في الشركة التعاونية ، وينص قانون التعاونيات السوري على ان يكون عدد الاعضاء المؤسسين ٧ على الاقل (٢) (المادة ٦) . ولعله من المناسب ان يوقع

(١) يحسن باعضاء الهيئة التأسيسية الافادة من تعليمات دائرة التعاون ومن خبرتها في الشؤون التعاونية ، وهي على استعداد لارشاد التعاونية في الاصول الادارية والمالية .

(٢) ١٠ و في القانون ٥٨ لسنة ١٩٤٤ المتعلق « بالجمعيات » التعاونية المصرية .

عدد كاف من المؤسسين (١٥ - ٢٠) على المشروع النهائي للنظام الداخلي للتدليل على ارادتهم المشتركة .

اجراءات الترخيص والاشهار

يرسل الاعضاء المؤسسون الى دائرة التعاون نسختين عن العقد التأسيسي (مع محاضر الجلسات موقعة من قبلهم) وخمس نسخ عن النظام الداخلي مجهزة أيضا بتواقيعهم المصدقة (١) واذا ثبت لتلك الدائرة ان نظام التعاونية الداخلي لا يتفق مع روح قانون التعاونيات ومفهومه فتعيد النظام المذكور الى المؤسسين مشفوعا بالتعديلات والآراء التي تراها مناسبة وذلك خلال شهر واحد من تاريخ وصوله اليها (٢) .

فاذا لم تعدهاا بانتقضاء المدة المذكورة ، تعتبر الشركة التعاونية قائمة (٣) .
« وكذلك عندما تتم الهيئة التأسيسية الترتيبات اللازمة التي تشير بها دائرة التعاون » ويجري اجتماع ثالث لانتخاب اعضاء الهيئات التي نص عليها النظام الداخلي « مجلس الادارة ، لجنة مراقبي الحسابات ، امين الصندوق الخ ... » ولتحديد تاريخ بدء العمل في الشركة .

ويتألف مجلس الادارة عادة من ٥ اعضاء على الاقل . أما لجنة مراقبي الحسابات فمن ثلاثة فقط « وأحيانا من ٣ مراقبين مساعدين آخرين » .

وعلى هاتين الهيأتين تقديم نسخة عن محضر جلسة انتخابها « مع العقد التأسيسي والنظام الداخلي » الى دائرة التعاون ثم يجري تسجيل الشركة التعاونية في السجل التجاري وفي السجل المخصوص لدى دائرة التعاون (٤)

(١) المادة ١٨ من قانون التعاونيات السوري .

(٢) المادة ٢١ من قانون التعاونيات السوري ، اما في المصري فخلال شهرين .

(٣) المادة ١١ من قانون الجمعيات التعاونية المصرية .

(٤) يجب ذكر اسم الشركة التعاونية وعنوانها التجاري ورقم تسجيلها (في السجل

المخصوص) لدى دائرة التعاونيات ، على كافة عقودها ودقائرها ومكاتبها - المادة ٥ من قانون الجمعيات التعاونية المصرية .

التي تعطي الشركة طالبة التسجيل خلال مدة لا تتجاوز ٢٠ يوما ، تصديقا بتسجيلها مقررنا بنسخة عن العقد الابتدائي « التأسيسي » والنظام الداخلي بينما تجعل النسخ الباقية في قسم المحفوظات لدى تلك الدائرة ، ولا تعتبر الشركة التعاونية مؤلفة الا من تاريخ نشر المرسوم الذي يقر نظامها الداخلي في الجريدة الرسمية (١) .

شروط التسجيل التجاري للتعاونية وشكليانه

يجب ان يتضمن طلب قيد الشركة التعاونية في السجل التجاري البيانات التالية بصورة خاصة :

- ١ - اسمها وأغراضها وبيان مركزها وفروعها .
- ٢ - أسماء مدراءها وممثليها وجنسياتهم ومجال اقامتهم .
- ٣ - خلاصة نظامها الداخلي « او صورة مصدقة عنه » .
- ٤ - بيان المؤسسين عن الحصص العينية .
- ٥ - قائمة باسماء الشركاء اذا كانت مسؤوليتهم غير محدودة .

ويوقع اثنان على الاقل من أعضاء مجلس ادارة التعاونية على طلب التسجيل بحضور الموظف المختص بامعال السجل التجاري « ويمكن ارسال الطلب بالبريد المضمون على ان يصادق على توقيعه من قبل الاعضاء لدى الكاتب بالعدل » .

ويترتب هذا التسجيل على كل تعاونية ذات هدف اقتصادي حتى لو كانت في الاصل مجرد « جمعية » ذات طابع حرفي او مسلكي .

(١) المادة ٢٢ من قانون التعاونيات السوري .

والمادة ١٥ من قانون الجمعيات التعاونية المصرية .

نموذج نظام أساسي

لتعاونية زراعية

١ - الشركة ، اسمها ، مركزها ، غايتها

مادة ١ - تؤسس تحت اسم الشركة التعاونية للزراعة (والتشجير) : شركة خاضعة لقانون التعاونيات وتعديلاته مركزها الرئيسي في ... ومدتها خمسون سنة .

مادة ٢ - هدف هذه الشركة حماية مصالح اعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تبادل المساعدة حسب الاصول التعاونية (١) ، وهي ترمي بصورة خاصة الى تحقيق الامور الآتية :

١ - شراء الاصناف الضرورية للاستثمار الزراعي (والتشجير) .

٢ - بيع المنتجات الزراعية .

٣ - نشر المعلومات المهنية والروح التعاونية لدى اعضائها (بتنظيم محاضرات ودروس ومسابقات خاصة) .

ويجوز للشركة تأمين مواد الاستهلاك اللازمة لأعضائها بسعر السوق المحلية على ان يدفعوا اثمانها نقداً .

مادة ٣ - ستنضم الشركة الى اتحاد التعاونيات الزراعية حال تشكيله وتعلن قبولها العمل بأنظمتها وانطباق اوضاعها مع مقرراته .

٢ - في الشركاء ورأسهم الشركة

مادة ٤ - تتألف التعاونية من الشركاء

(١) يختلف نص هذه الفقرة حسب نشاط الشركة كأن تكون غايتها مثلاً انجاز او تسهيل الأعمال المتعلقة بزراعة الزيتون وتصفية الزيتون الناتجة عن استثمار اعضائها التعاونيين .

مادة ٥ - لانتساب عضو جديد الى الشركة ، عليه تقديم طلب خطي لرئيس اللجنة قبل اختتام الدورة السنوية بشهر على الأقل . ويعود للهيئة العامة قبول الطلبات ورفضها .

مادة ٦ - على الشريك الجديد المقبول ، تأدية بدل اشتراك ، تحدد قيمته الهيئة العامة .

مادة ٧ - يتكون رأسمال الشركة من حصص يكتب بها المشتركون والقيمة الاسمية للحصة الواحدة ليرة سورية (١) .

الاقساط: يجب على المكتتب ان يسدد حين الاكتتاب على الأقل ربع قيمة الحصص التي اكتتب بها . اما الاموال التي تعود اليه من الفائض في واردات الشركة فتسجل لحساب اكتتاباته حتى يتم تسديدها .

نوع الانصبة وشكلها: جميع الحصص المكتتب بها اسمية ولا يمكن التنازل عنها الا بموافقة مجلس الادارة ، ما عدا الانتقال عن طريق الارث .

اذا انتقلت حصص الشركة عن طريق الارث او بنتيجة افلاس الشريك او حجز امواله او نتيجة لحكم المحكمة لاشخاص لاتتوفر فيهم شروط العضوية

(١) يمكن ان تصاغ هذه الفقرة على الشكل الآتي :

أ - تحدد قيمة الحصة الواحدة بخمس عشرة ليرة سورية (١٥) ، ويجب على العضو المؤسس ان يكتب بعشرين حصة على الأقل . والى ان يتم العضو تسديد كامل قيمة خمس حصص ، تسجل عوائد صافي الارباح المحققة على مشترياته في حساب خاص لتغطية قيمة باقي الحصص .

وتحول نصف قيمة العوائد للعضو الذي يملك خمس حصص مغطاة الى حساب تغطية حصصه الباقية ، في حين ان النصف الثاني من قيمة تلك العوائد يسجل في حسابه الجاري الخاص .

ب - وبتسديد العضو لكامل قيمة حصصه ، تحول العوائد التي استحقها رأساً الى حسابه الخاص .

(على انه يمكن ان تكون الاكتسابات بالحصص ايضاً متناسبة مع المساحات المروية او عدد اشجار الزيتون او مع أهمية الأعمال التي يتعهد كل تعاوني بانجازها مستعملاً الأوائل التعاونية) .

او غير مقبولين من قبل مجلس الادارة او من قبل الهيئة العامة . فلشركة شراء هذه الحصص بقيمتها الاصلية .

المادة ٨ - تزول صفة الشريك بالانسحاب من المشروع وبالفصل .

المادة ٩ - يجب ان يقدم طلب الانسحاب خطيا الى رئيس مجلس الادارة قبل نهاية الدورة الحسابية المنوى الانفصال فيها ، بسنة على الاقل . تنتهي الدورة في ٣١ كانون الاول من كل سنة . يقبل الانفصال اعتباراً من آخر الدورة الجارية ، الا اذا قررت الهيئة العامة خلاف ذلك .

المادة ١٠ - يعود للجنة حق فصل كل شريك يخالف احكام هذا النظام الاساسي او يقصر في اداء واجباته كشريك او يسبب للشركة ضرراً مباشراً او غير مباشر وله حق الاعتراض على فصله امام الهيئة العامة التي تبت بالدرجة الاخيرة في ذلك مراعية التحفظات الواردة في المادة ٢٨ من قانون التعاونيات .

المادة ١١ - ١ - للشركاء المنسحبين او المفصولين ولورثتهم الحق في استرجاع مقدار معين ، من قيمة الحصص التي كانوا يملكونها ، يتناسب مع ايجابي الشركة الصافي الملحوظ في بيانها السنوي لتاريخ خروجهم . على انها ليست مرغمة على الدفع مرة واحدة وانما لها ذلك خلال سنتين وعلى اقساط .

٢ - وفيما عدا هذا الحق باستعادة الحصص فليس للشركاء اي حق آخر على ثروة الشركة . وبالمقابل يظل هؤلاء الشركاء مسؤولين خلال السنتين التاليتين لانسحابهم عن تصرفات الشركة الجارية قبل تاريخ انفكاكهم عنها . وان ارتأت اجراء دفعات اضافية ، تبقى الشروط ذاتها سارية في حدود المدة عينها .

٣ - اذا كان الانسحاب من الشركة او الفصل منها يسبب لها ضرراً او يهدد كيانه فيتوجب على العضو المنسحب ان يدفع لصندوقها تعويضا منصفا تحدد مقداره الهيئة العامة . على كل شريك المحافظة على مصالح الشركة وتطبيق انظمتها والعمل وفقا لمقررات وتعليمات الهيئات والاجهزة المنبثقة عنها . وبصورة خاصة ، يتعهد الشركاء بتسليم الشركة منتجاتهم في المكان الذي تعينه بعد احتفاظهم بمقدار معين منها لحاجاتهم المنزلية .

على انه يجوز للادارة ان توافق على بعض الاستثناءات لهذه القاعدة ولها

في ظروف معينة ان تأذن للشركاء ببيع منتوجاتهم رأساً للمستهلكين او للتجار ولها ايضا سحب هذا الاذن .

اما تسليم المنتجات فيخضع لاحكام النظام الداخلي ولمقررات مجلس الادارة الصادرة في مطلع كل موسم (زراعي) .

المادة ١٢ - ان التزامات الشركة مضمونة بالدرجة الاولى بثروتها، واذا تجاوز العجز ذمتها المالية، تمتد المسؤولية الى كل شريك فيتحمل الخسارة بنسبة (٠٠٠) اضعاف قيمة ما تملكه من حصص (١) .

٣ - هيئات الشركة

المادة ١٣ - هيئات الشركة هي :

١ - الجمعية العمومية .

٢ - اللجنة العليا (مجلس الادارة) .

٣ - المكتب التجاري .

٤ - هيئة المراقبة .

١ - الجمعية العمومية

المادة ١٤ - تتألف الجمعية العمومية من عموم الشركاء .

ب - ان حضور الشركاء لاجتماعات الهيئة العمومية اجباري . واذا وجد مانع من الحضور لدى بعض الاعضاء فيمكنهم انتداب من يقوم مقامهم ولهم انتداب احد افراد اسرتهم ، ولا يجوز في اي حال ، ان يمثل الوكيل اكثر من شخص واحد . يفرض على المتغيب دون عذر مشروع ، غرامة قدرها ٠٠٠ ليرة سورية . يبت مجلس الادارة في صحة الاعذار التي تصله خلال اليومين اللذين يليان اجتماع الهيئة العامة على الاكثر .

(١) وقد جرت اكثر التعاونيات الزراعية الناشئة على تحديد المسؤولية كما يلي :

« ان التزامات الشركة مضمونة بالدرجة الاولى بثروتها ، واذا ظهر عجز بمقد ذلك فيمجموع اموال اعضائها الذين يسألون بالتضامن تجاه الدائنين .
او توزع مسؤولية الشركاء بنسبة عدد الحصص التي يملكونها . »

المادة ١٥ - ان اعضاء اللجنة هم اعضاء حكما في الجمعية العمومية ، الا انه لا يحق لهم التصويت في مناقشة حسابات الادارة وتصديقها .

المادة ١٦ - تعقد الجمعية العمومية اجتماعا عاديا كل سنة خلال ميعاد لا يتأخر عن ٣٠ مارس للتصديق على الحسابات ولتبني برنامج العمل ولدرس بيان الارباح المقدم من قبل اللجنة والتصويت على وجهة استعمالها .
وتنعقد الجمعية العمومية غير العادية في كل مناسبة تراها اللجنة ضرورية او بناء على طلب خمس اعضاء الشركة .

المادة ١٧ - تتمتع الجمعية العمومية بالصلاحيات الآتية :

- ١ - التأكد من ان دعوة الجمعية أجريت بصورة قانونية .
- ٢ - ثم تنتقل الى انتخاب الرئيس وامين السر .
- ٣ - درس تقرير اللجنة .
- ٤ - درس تقرير المدققين ومفتشي الحسابات .
- ٥ - ابراء ذمة اعضاء اللجنة فيما يختص بالمسؤولية عن اعمال الدورة المالية السابقة .
- ٦ - وجهة استعمال الارباح .
- ٧ - تعويضات اللجنة الادارية والمدققين ومفتشي الحسابات .
- ٨ - البت في قبول مشتركين جدد وطريقة معاملة غير الاعضاء (غير المشتركين) .
- ٩ - البت في قبول انسحاب الشركاء .
- ١٠ - النظر في المراجعات والاعتراضات على قرارات الفصل الصادرة عن اللجنة الادارية .
- ١١ - تحديد رسم الاشتراك .
- ١٢ - تعديل النظام الاساسي (إمكان) .
- ١٣ - التوفيق بين انظمة الشركة والقرارات او التدابير الجديدة .
- ١٤ - انتخاب اللجنة (مجلس الادارة) .

١٥ - انتخاب هيئة المراقبة .

١٦ - المداولة في المقترحات المقدمة من الاعضاء .

اشهار الدعوة: يعلن عن اجتماع الهيئة العادية قبل التاريخ المحدد، بخمسة عشر يوما على الأقل بملصق اعلانات الدعوة في مكاتب الشركة وعلى محلاتها ومراكزها الزراعية واذا اقتضى الامر ارسال دعوات فردية او باية طريقة اخرى مشروعة، وتجري كافة الاتصالات مع الاعضاء والتبليغات الاخرى بذات الطريقة.

المادة ١٨ - تتخذ المقررات باكثرية الاصوات المطلقة باستثناء التصويت على تعديل النظام الاساسي . ولا تحسب الاوراق البيضاء في التصويت .

وقد يجري التصويت برفع اليد، اما الانتخابات فتجري بالاقتراع السري الا اذا قررت الهيئة العامة طريقة اخرى .

لا تجوز مناقشة قرارات او مواضيع لم ترد في جدول الاعمال الا فيما يتعلق باقتراح دعوة جمعية عمومية جديدة بشرط حضور جميع الاعضاء وعدم وجود معارضة ما . ويحق للاعضاء الذين سددوا ربع قيمة حصصهم على الأقل الاشتراك في المناقشات وفي اتخاذ القرارات المتعلقة باعمال الشركة ، ويجب ان يكونوا خلال السنة الفائتة قد استعملوا خدمات واوائل الشركة بصفقتهم شركاء فيها .

(اذا مضى اكثر من سنة على تحقق هذه الشروط لدى الاعضاء فيحق لهم ان يرشحوا انفسهم لعضوية اللجنة الادارية) .

المادة ١٩ - يجب ان يطلع الاعضاء على الدعوة وعلى جدول الاعمال حسب الاصول بواسطة اذاعة او نشرة عامة ، قبل انعقاد الجمعية بسبعة ايام على الأقل .

ب - اللجنة الادارية

المادة ٢٠ - تتألف اللجنة الادارية من خمسة اعضاء يعينون لمدة ثلاث سنوات من قبل الجمعية العمومية ويتجدد ثلثهم كل سنة ويمكن اعادة انتخابهم

مع مراعاة تمثيل كل منطقة في اللجنة بقدر الامكان ويجب ان تكون اغلبية اعضائها من مختري الزراعة « والتشجير » .

المادة ٢١ - ان اهم صلاحيات اللجنة هي :

١ - دعوة الهيئة العامة ، تهيئة جدول اعمالها ، وتقديم كافة الاقتراحات والتقارير .

٢ - تعيين نائب رئيس اللجنة ثم أمين سرها وامين الصندوق فيها . ولا مانع عند الضرورة من جمع هاتين الوظيفتين في شخص واحد يمكن اختياره من خارج اللجنة .

٣ - تعيين العضو الثالث في هيئة مكتب اللجنة .

٤ - تعيين مدير المكتب التجاري بعد اخذ رأي المحافظ .

مدة هذه التعيينات ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

٥ - فصل الشركاء بحسب المادة ١٠ من هذا النظام .

٦ - الاطلاع على حسابات الشركة والمكتب التجاري .

٧ - وضع نظام العمل للشركة .

٨ - السهر على تنفيذ مقررات الجمعية العمومية .

٩ - تحديد رواتب الموظفين وتعويضات الاعضاء .

١٠ - تبني دفتر الشروط الذي يعده مدير المكتب التجاري .

١١ - اقرار التدابير الداخلية المتخذة من قبل اللجنة او أمين الصندوق

او المكتب التجاري .

١٢ - المصادقة على تقرير مدير المكتب التجاري .

١٣ - عقد القروض واتخاذ مقررات فيما يتعلق بشراء وبيع الاموال غير

المنقولة ، على ان تصادق الجمعية العمومية على ذلك .

١٤ - تنظيم المسابقات وتقرير مصير فائض « ربح الاستثمار » وتحديد

العوائد والفوائد السنوية .

المادة ٢٢ - على اللجنة ، ادارة شؤون الشركة حسب القواعد القانونية

وطبقا لنظامها الاساسي ولمقررات الجمعية العمومية .
اللجنة مسؤولة عن ادارة الشركة وعن حساباتها وعن اوجه نشاطها بصورة عامة .
يجب على اعضاء اللجنة ان يكونوا من السوريين وان لا يمارسوا نشاطا
مماثلاً لنشاط الشركة التجاري او المالي الخ

يباشر الاعضاء وظيفتهم عقب اجتماع الجمعية العمومية ويجب ان ينتقوا
بقدر الامكان من اعضاء الجمعية العمومية ، على انه يجوز تعيين الاختصاصيين
من خارجها ، ويلاحظ في انتخابهم كونهم من ذوي الخبرة الكافية بشؤون
الحركة التعاونية لان كيان الحياة الاقتصادية يجب ان يكون ممثلاً في اللجنة .
يجب على اللجنة ان تعين ، بناء على اقتراح المحافظ ، مفوضا لمراقبة
شؤون الشركة واعمالها وحضور اجتماعاتها حيث له حق التصويت .

المادة ٢٣ - ان مكتب اللجنة مكلف بتسيير الاعمال الادارية ، وهو
مؤلف من الرئيس ونائب الرئيس ، ومن عضو ثالث .

ويمكن ان يدعى امين السر وامين الصندوق الى حضور اجتماعات المكتب .
المادة ٢٤ - يحتفظ الرئيس ونائب الرئيس بوظائفها الاصلية في الجمعية
العمومية .

المادة ٢٥ - تحدد وظائف امين السر وامين الصندوق بقرار لاحق .
وتعين اللجنة الضمانات التي يجب ان يقدمها امين الصندوق والمدير .
المادة ٢٦ - في تمثيل الشركة: تمثل اللجنة الشركة تجاه الغير ، وللرئيس
وامين السر حق التوقيع مجتمعين . ويمكن ان تقرر اللجنة تفويض مدير
المكتب التجاري بالتوقيع مع احد اعضاء اللجنة مجتمعين .

المادة ٢٧ - تجتمع اللجنة بدعوة من الرئيس او بناء على طلب ثلاثة اعضاء .
لا يصح اتخاذ القرارات الا بوجود اكثرية الاعضاء ، ولا تكون القرارات
قانونية الا بتصويت اكثرية الحاضرين .

يكتمل نصاب اللجنة اذا حضر ثلاثة اعضاء منها على الأقل وحينئذ لكي
تكون قراراتها نافذة المفعول يجب ان تُتخذ بالأجماع .

ج - المكتب التجاري

- المادة ٢٨ - يتولى المكتب التجاري : -
- (١) بيع وشراء الأدوات الزراعية واولئ التشجير والاغراس والبذور الزراعية ولوازم المشاتل .
 - (٢) استثمار المنتجات الزراعية بالتعاون مع الشركاء مقدما لهم الارشادات والوسائل الفنية .
 - (٣) شراء وبيع المواد الغذائية واصناف الاستهلاك الاخرى المخصصة لاستعمال الشركاء الشخصي ولاسرههم .
- المادة ٢٩ - ينظر مكتب اللجنة الادارية في منهاج اعمال المكتب التجاري واضعا تقريراً مفصلاً عنها ، يقدمه الى اللجنة مع الاقتراحات اللازمة وملاحظاته الخاصة .
- المادة ٣٠ - يمارس المدير وظيفته وفق الانظمة الداخلية والمقررات التي تتخذها اللجنة ومكتبها .
- المادة ٣١ - يحظر على المدير وعلى اعضاء المكتب قبول اية ترضية او منفعة مما يعقدونه من صفقات وذلك تحت طائلة الفصل المباشر مع الاحتفاظ بحق الشركة في تضمينهم العطل والضرر وتقديمهم للمحاكمة بتهمة الاحتيال وخيانة الامانة .
- المادة ٣٢ - يتوجب على الشركاء السهر على مصالح الشركة وحمايتها وتسهيل اعمال المكتب التجاري .
- المادة ٣٣ - الشركاء مسؤولون تجاه المكتب التجاري عن طلباتهم ومبيعاتهم .

د - هيئة المراقبة

- المادة ٣٤ - تتألف هيئة المراقبة من مراقبين اثنين ومساعدين اثنين تعينهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .
- الا انه يجب في نهاية كل ثلاث سنوات ان يتنحى المراقب الاقدم ليحل محله المساعد الاول .

مهمة هيئة المراقبة خلال الدورة المالية - :

(١) فحص حسابات الشركة والمكتب التجاري وتقديم تقرير خطي عنها قبل المصادقة عليها .

(٢) تفتيش الادارة وتقديم تقرير خطي عن اعمالها .

(٣) مراقبة اللجنة والمكتب التجاري (في اي وقت) .

(٤) وضع تقرير خطي مفصل عن اعمالها لعرضه على الهيئة العامة مشفوعا باقتراحاتها .

ولا يجوز للمراقبين ان يطلعوا الشركاء او الغير على الامور التي شاهدوها خلال مدة وظيفتهم .

المادة ٣٥ - للمكتب الوطني للتعاون السوري ، حق تدقيق حسابات الشركة مرة في كل ثلاث سنوات على الاقل .

المادة ٣٦ - تنشر تبليغات الشركة وعروض مكتبها التجاري في جريدة ...

٤ - احكام مالية عامة - :

المادة ٣٧ - تسأل الشركة عن تعهداتها في حدود رأسمالها .

اما ميزانياتها فتتألف من :

(١) رأس مال الشركة الاحتياطي .

(٢) الارباح المحققة من قبل المكتب التجاري .

(٣) القروض الزراعية الحكومية وسلف المصرف الزراعي .

(٤) الاعتمادات المخصصة لها بموجب القوانين .

(٥) الاعانات والعوائد والهبات والوصايا المحتملة .

المادة ٣٨ - تبدأ الدورة السنوية في اول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من السنة ذاتها . تبقى حسابات الشركة منفصلة عن حسابات المكتب التجاري . تقدم هذه الحسابات جميعها الى اللجنة وتخضع لدراستها وفحصها من قبل هيئة المراقبة .

المادة ٣٩ - تنظم حسابات الاستثمار وميزانية المكتب التجاري وفق

الطرق التجارية المألوفة وطبقا للنصوص القانونية .

يوزع الفائض الصافي الناتج عن « حساب الارباح والخسائر » (بعد طرح كافة الاستهلاكات وتطبيق احكام المادة ٧٦ من قانون التعاونيات) كما يلي :-

- (١) ٥٠ بالمائة على الاعضاء بنسبة مشترياتهم .
 - (٢) ٥٠ بالمائة يرحل الى الاحتياطي الخاص بالمكتب التجاري .
- تشرف على هذا التوزيع الهيئة العمومية ولها الحق في تعديل نسبته بناء على اقتراح اللجنة .

ان احتياطي المكتب التجاري غير قابل للانتقال ، وعلاوة على الاحتياطي القانوني يمكن تشكيل احتياطي آخر اختياري لجبهة كل الاحتمالات .

وفي جميع الاحوال لا يمكن توزيع موجودات الاحتياطي بين الاعضاء مهما بلغت قيمتها .

٥ - أحكام متفرقة

المادة ٤٠ - في الخلافات : ان الفصل في الخلافات بين الشركاء من جهة وبين الشركة او احدي هيئاتها من جهة ثانية يعود الى هيئة تحكيمية مؤلفة من ثلاثة اعضاء ، اثنان ينتخبهما الفريقان ، وتعين المحافظة العضو الثالث الذي يقوم بدور الحكم الاعلى .

المادة ٤١ - تخضع الشركة الى مراقبة دائرة التعاون في وزارة الاقتصاد الوطني . كما تخضع الى مراقبة المصرف الزراعي في حال حصولها على سلف من الدولة عن طريق المصرف المذكور ، اما اعضاء الشركة التعاونية الذين اخذوا سلفا من هذا المصرف « الحكومي » فهم ملزمون تجاهه متضامنين بايفاء ، عدا عن الضمانات الاخرى المنصوص عنها في قانون التعاونيات وفي التشريع الخاص بتنظيم التسليف الزراعي .

٦ - في تعديل النظام الداخلي

وانحلال الشركة التعاونية :

المادة ٤٢ - ان تعديل النظام تعديلا كلياً او جزئياً هو من اختصاص الهيئة

العمومية بعد ابداء اللجنة رأيا في الموضوع .
ويجب اطلاع اتحاد التعاونيات الزراعية على كافة اقتراحات التعديل ،
ولا يكون التعديل صحيحا ما لم يوافق عليه الاتحاد .
ويجب توفر اكثرية تعادل ثلاثة ارباع عدد المشتركين على الاقل لقرار
التعديل .

ولا يجوز للهيئة العمومية غير العادية باي حال زيادة التزامات المشتركين
ولا التعرض للاسس التعاونية للشركة او خرقها .

المادة ٤٣ - تنحل الشركة بقرار من الهيئة العامة التي تدعى خصيصا لهذا
الغرض وبعد التصويت على الحل بأكثرية ثلاثة ارباع المشتركين على الاقل ،
فاذا لم تتوفر هذه النسبة في الاجتماع الاول تدعى الهيئة العمومية ثانية لاجتماع
خاص يكتفى فيه بنصف عدد الشركاء على ان يصوت على قرار الحل ثلاثة
ارباع الموجودين على الاقل .

المادة ٤٤ - في حال انحلال الشركة توزع أموالها بقرار من الهيئة العامة
على مشاريع تهم الزراعة « والتشجير » بعد اعادة مقابل الانصبة المغطاة .

ملحق بنموذج النظام الأساسي

لتعاونية الزراعة (والتشجير)

حالة قيام الشركة بدون حصص تأسيس

٧ - يدفع كل شريك قبل اول ابريل اشتراكا سنويا ، تحدد قيمته الهيئة العامة كل سنة .

١١ - ان العضو المستقيل او المفصول يفقد كل حق له في ذمة الشركة .

١٢ - ان التزامات الشركة ليست مضمونة الا بأموالها ، اما الشركاء فلا تقع عليهم أية مسؤولية خاصة .

١٦ - تنعقد هيئة عامة للشركاء في كل سنة في الثلاثين من مارس « على أبعد تقدير » للمصادقة على الحسابات ولاقرار برنامج العمل ومناقشة الميزانية التي تقدمها اللجنة الادارية للتصويت عليها .

اما الهيئات العامة غير العادية فتنعقد كلما وجدت اللجنة الادارية ضرورة لذلك او بناء على طلب خمس الشركاء على الاقل .

على كل شريك ، المحافظة على مصالح الشركة والخضوع لمقررات وتعليمات هيئاتها وبصورة خاصة يجب على الشركاء التقيد بالتسعيرة المحددة « الحد الادنى » ويجوز ان يلتزم الاعضاء ، بقرار من اللجنة ، تقديم ما يخصصونه للبيع من انتاجهم ، للشركة لتبيعه لحسابهم لقاء عمولة معينة .

اما الشركاء الذين يبيعون بسعر ادنى من الحدود المقررة او لا يبيعون منتوجهم عن طريق الشركة فيتحملون غرامة اتفاقية قد تصل الى ١٠ بالمائة من قيمة المحصول المباع .

نموذج نظام ادارة تعاونية

تتأسس لاستثمار - بعض الفعاليات الاقتصادية - تعاونية
غايته ان تؤمن لمشتوكيها ذلك الاستثمار بأوفق الشرائط ، وهي في شكل
الشركة المساهمة ذات الرأسمال المتغير والاشخاص المتغيرين ، وتخضع لاحكام
القانون ، والقوانين المعدلة له .

الفصل الاول

الاسم - الموضوع - المدة - والمركز القانوني

- ١ - تتخذ التعاونية المؤسسة بموجب المرسوم رقم الاسم الآتي - :
(تعاونية ال)
- ٢ - ولها ان تملك المنشآت والادوات اللازمة لها وان تستغلها .
- ٣ - مدتها غير محدودة .
- ٤ - مركزها القانوني في - البلد ، والشارع - . ولها فروع
في (اذا كان لها)

الفصل الثاني

رأس المال ، الشركاء ، القبول ، الانسحاب ، الفصل

- ٥ - لا يعتبر شريكا في التعاونية الا أشخاص الحقوق العامة ، والجماعات
العامة ، وشركات العمال الذين يعملون عندها ، او جماعاتهم ، او النقابات التي
تهدف الى غاية مماثلة .
- ٦ - رأسمال التعاونية محدد في الحاضر بمبلغ ليرة سورية ، موزع

علي ٠٠٠٠٠ سهم ، قيمة السهم خمس ليرات سورية .

٧ - الشركاء في هذه التعاونية نوعان :

أ - اشخاص الحقوق العامة كالدولة او المحافظة او البلدية او القضاء .

٠٠٠ الخ .

ب - الجماعات العامة ، كغرفة التجارة ، او الزراعة ، وشركات العمال ، او جماعاتهم والنقابات التي تهدف الى غاية مماثلة .

ويجوز زيادة عدد الشركاء او انقاصه كما يجوز ذلك في عدد الاسهم ، وتوزع الاسهم على الشكل الآتي :

آ - س في المائة من الاسهم - ٦٠ في المائة مثلا - تخصص للاشخاص العامة ، فيكون للدولة مقدار من الاسهم وكذلك للمحافظة والقضاء والبلدية ، ومجموع اسهمهم لا يتجاوز الحصة المخصصة لهم ، وهي س بالمائة ، على انه يجوز زيادة هذه النسبة او انقاصها .

ب - للجماعات العامة ، وشركات العمال المستهلكين ، ما تبقى من الاسهم ، ويقبل شريكا في هذا النوع غرف التجارة وغرف الزراعة وشركات العمال التي تهدف الى غاية مماثلة لغاية التعاونية . ويكون لها شخصية حقوقية . ويجوز زيادة هذه النسبة المخصصة لهم او انقاصها .

٨ - يجوز زيادة رأس المال : باصدار اسهم جديدة يكتب فيها الشركاء القدماء او شركاء جدد ، ويجوز ان يقل رأس المال نتيجة لانسحاب بعض الشركاء او فصلهم .

٩ - يجب ان يدفع ٥٠ بالمائة من قيمة كل سهم عند الاكتتاب . وتدفع ال ٥٠ بالمائة الباقية بعد ستة اشهر من تاريخ الاكتتاب .

جميع الاسهم اسمية ، حتى بعد تسديد قيمتها تماما ، وهي غير قابلة للتداول في البورصة .

١٠ - لا تنتقل الاسهم من شخص الى آخر الا بعد اذن مجلس الادارة وتسجيل هذا الانتقال في سجل التعاونية الخاص من قبل الناقل والمنقول اليه وتوقيعهما عليه ، وكل انتقال للاسهم يجري بسعر الاكتتاب ذاته .

١١ - السهم وحدة لا تتجزأ ، ولا تعترف التعاونية الا بمالك واحد لكل سهم . وملكية السهم الواحد تجعل المالك معترفا ، بمقتضى القانون ، بالنظام الاساسي وعضواً في الجمعية العمومية .

١٢ - يعود قبول الشركاء الجدد الى مجلس الادارة . وفي حالة عدم القبول ، تستطيع الشخصية العامة او الجماعة العامة المرفوضة ، الاعتراض على قرار مجلس الادارة امام الجمعية العمومية .

وجميع الاسهم الجديدة تصدر بسعر الاكتتاب الاول ذاته ، ويخضع تسديد قيمة هذه الاسهم الجديدة للشروط ذاتها المتبعة في الاسهم القديمة .

١٣ - يجوز لمجلس الادارة فصل الشريك الذي يتخلف عن القيام بالتزاماته التي تعهد بها .

ويجوز الاعتراض على هذا القرار امام الجمعية العمومية ويكون قرارها نهائياً . ولا يستطيع الشريك ان ينسحب الا باذن خاص من مجلس الادارة ، او بقبول الجمعية العمومية في حالة رفض مجلس الادارة .

ولا يستطيع الشركاء المنسحبون او المفضلون ان يستردوا جميع ما دفعوا او جزءاً منه الا بعد مدة خمسة اعوام ، واذا ما وقعت التعاونية في عجز أثناء هذه المدة فلا تنقص قيمة سهمه بنسبة العجز ، وبما ان احتياطي الشركة ليس شخصياً ولا متجزئاً ، فليس للشريك المفضل اي حق فيه .

١٤ - لا تنحل الشركة عند انسحاب بعض اعضائها ، بل تظل قائمة فيما بين الشركاء الآخرين بمقتضى القانون .

١٥ - يسمح للتعاونية في حال حاجتها للمال باصدار سندات ، تكون قيمتها ومعدل الفائدة التي تعطىها وشروط استهلاكها محددة من قبل الجمعية العمومية .

الفصل الثالث

مجلس الادارة والمدير

١٦ - يقوم على ادارة التعاونية مجلس ادارة مؤلف من ... اعضاء -

ومهما يطرأ على عدد الشركاء او عدد الاسهم من تعديلات ، فان النوع الاول من الشركاء يحتفظ بعدد المراكز المخصصة له في المجلس الاداري ، وكذلك النوع الثاني من الشركاء ، وكل فئة من كلا النوعين تقدم ممثلها بنسبة مالها من أسهم .

ويسمى مجلس الادارة : احد اعضائه رئيسا له لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ويعين اعضاء مجلس الادارة لمدة ست سنوات يحدد ثلثهم ، فيجري خروج اول ثلث بعد مرور سنتين بالقرعة وثاني ثلث بعد السنتين التاليتين . اذا شغل محل عضو اداري فعلى الفريق من الشركاء الذي جرى الانسحاب منه ، ارسال من يقوم عوضا عنه .

وعلاوة على الاعضاء المعينين من قبل الشركاء ، يضم مجلس الادارة ثلاثة أعضاء يمثلون التعاونية ذاتها ، ويتمتعون بالحقوق التي يتمتع بها سائر اعضاء الادارة . ويعين المهندسون والموظفون العامون ، ورؤساء العمل ، وعمال التعاونية ومستخدموها وهم ثلاث فئات ، مندوبين عنهم لدى مجلس الادارة ، يجري انتخابهم بطريق الانتخاب ، وتطبق على هؤلاء المندوبين الثلاثة لتجديدو كالتهم واستبدالهم ، القواعد التي تطبق على اعضاء الادارة .

١٧ - يتمتع مجلس الادارة بسلطات واسعة لتسيير شؤون التعاونية طبقا لقوانين الشركات المساهمة ويعود اليه تحديد الرأسمال الضروري لانشاء كل مصلحة جديدة ، والاذن باصدار أسهم جديدة ، وحق شراء الاموال المنقولة وغير المنقولة ، وعقد الاتفاقات والقيام بالتجهيزات اللازمة للمنشآت التابعة للتعاونية ، واستثمار المصالح الموجودة والتي قد توجد ، وحق الاقتراح على الجمعية العمومية باصدار سندات الدين الضرورية لاعمال التعاونية ، وتنظيم مصالحها وشؤونها الداخلية ، وتحديد التعريفات وتعديلها ، وتشكيل اللجان الفنية اللازمة . وتعيين العمال والمستخدمين وفصلهم واعادتهم وتحديد رواتبهم وأجورهم ، وحق اقامة الدعاوى الحقوقية ، وتقبل التعاونية سواء أكانت مدعية او مدعى عليها . كما انه يملك حق الاتفاق والمصالحة والتحكيم في كل ما يتعلق بمصالح التعاونية . وله اجراء الجرد السنوي وتقديم ميزانية التعاونية وحساباتها للجمعية العامة .

١٨ - يجتمع مجلس الادارة كل شهر مرة على الاقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك ، على ان لا يقل عدد الاجتماعات عن عدد معين في الشهر . وحتى يكون اجتماع المجلس صحيحاً قانوناً لا بد من حضور نسبة معينة من عدد الاعضاء ، ويتخذ المجلس قراراته بأكثرية اصوات الحاضرين ، وعند تساوي الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً ، وتضبط مناقشات المجلس وقراراته في سجل خاص .

١٩ - يستطيع مجلس الادارة ، ان يفوض مديراً او عدة مدراء بما شاء من صلاحياته وله تعيين مدير واحد او أكثر لكل مصلحة .

٢٠ - يتقاضى اعضاء مجلس الادارة مكافأة سنوية محددة بمبلغ (٠٠٠٠٠) لكل منهم وليس لهم اي نصيب في الارباح او غيرها .

الفصل الرابع

هيئة المراقبة

٢١ - تتشكل هيئة المراقبة من ٠٠٠ عضواً ، يُعين النوع الاول من الشركاء قسماً معيناً منهم ، ويعين النوع الثاني القسم الآخر .

وللمراقبين الاطلاع على دفاتر التعاونية وحساباتها وتدقيقها في اي وقت شاءوا ، ولاي سبب يجدونه كافياً .

ويستطيع المراقبون - باتفاق ربعهم على الاقل - دعوة الجمعية العمومية للانعقاد في الحالات المستعجلة .

٢٢ - تقدم هيئة المراقبة للجمعية العمومية في نهاية كل سنة ، تقريراً تعدده باتفاق أكثرية اعضاءها عن حالة الادارة وميزانيتها والحسابات المقدمة من قبل مجلس الادارة .

ويجب تقديم هذا التقرير الى مجلس الادارة قبل عشرين يوماً على الاقل من انعقاد الجمعية العمومية ، ويعطى كل مراقب مكافأة تحددها الجمعية العمومية .

الفصل الخامس

الجمعية العمومية

٢٣ - تتألف الجمعية العمومية من جميع الشركاء .
لا يجوز تمثيل الشريك الغائب الا من قبل شريك آخر .
لكل شريك عدد من الاصوات يعادل عدد الاسهم التي يملكها .
أما فيما يتعلق باعضاء مجلس الادارة وهيأة المراقبة ، فتخضع وكالتهم لما جاء في المواد ١٦ و ٢١ .

٢٤ - تعقد الجمعية العمومية اجتماعا سنويا بدعوة من مجلس الادارة في شهر ... كذا ، ولها الدعوة الى اجتماعات استثنائية كلما وجد مجلس الادارة ضرورة لذلك او عندما يدعوها ربع عدد اعضاء لجنة المراقبة على الاقل دعوة مستعجلة .

٢٥ - تدعى الجمعية العمومية العادية او الاستثنائية للانعقاد ، بدعوة موجهة الى كل شريك قبل خمسة عشر يوما على الاقل من تاريخ الاجتماع ، وتُنشر الدعوة في الصحف .

٢٦ - يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا عندما يكون اصحاب ربع رأسمال مال التعاونية على الاقل ممثلين ، سواء حضر مالكو الاسهم ذاتهم او حضر ممثلوهم ، فاذا لم يكتمل النصاب ينفذ الاجتماع وتوجه دعوة ثانية الى الشركاء طبقا لشروط الدعوة الاولى ، ويكون الاجتماع صحيحا في هذه المرة مهما كان عدد الحاضرين ما دامت الابحاث مقصورة على ما هو مدرج في جدول اعمال الاجتماع الاول .

تعد قائمة حضور يذكر فيها ، اسماء الحاضرين ومجال اقامتهم وعدد اسهم كل منهم ، وتصدق هذه القائمة من قبل مكتب الجمعية العمومية ، ويجوز الاطلاع عليها لكل من يطلب ذلك .

وتتخذ قرارات الجمعية العمومية بأكثرية الاصوات (١) .

٢٧ - يرأس الجمعية العمومية في دورتها العادية والاستثنائية ، رئيس مجلس الادارة ، وفي حال وجود مانع ، ينوب عنه في ترؤس الجمعية العمومية العضو الذي يعينه مجلس الادارة لذلك . ويتألف مكتب الجمعية العمومية من رئيس الجمعية ومقررين من اصحاب اكبر عدد من الاسهم ، وامين سر . اما المقرران فينتخبان من بين الشركاء الحاضرين ، والمكتب هو الذي يعين امين سره .

٢٨ - يهيء مجلس الادارة جدول الاعمال الذي لا يتضمن الا الاقتراحات الصادرة عن مجلس الادارة او هيئة المراقبين ، او الاقتراحات التي يقدمها الى مجلس الادارة عدد معين من اعضاء الجمعية موقعة منهم .

ولا يجوز البحث فيما ليس مدرجا في جدول الاعمال .

٢٩ - تستمع الجمعية العمومية العادية الى تقريرى مجلس الادارة وهيئة المراقبين عن حالة الشركة وميزانيتها ، وتناقش الحسابات ، وتوافق عليها ، وتقرر ما يجب ترحيله الى احتياطي التعاونية ، وكذلك تعين نصيب مختلف الشركاء من الربح ، وتقرر معدل الفائدة التي ستجعلها لرأسمال التعاونية على ألا يزيد المعدل على (٢ بالمائة) من رأس المال المدفوع ، وتأذن بأصدار السندات ، وتعين اعضاء مجلس الادارة واعضاء هيئة المراقبة ، وتتمتع الجمعية العمومية بالصلاحيات المطلقة لبحث وتقنين كل ما ليس من اختصاص مجلس الادارة ، واذا دعت الضرورة ، فلها منح هذا المجلس سلطات اضافية .

٣٠ - للجمعية العمومية الاستثنائية ، ادخال تعديلات على نظام التعاونية الاساسي او اضافة مواد جديدة اليه ، على انه يكون التعديل او الاضافة ضمن احكام المرسوم الذي تأسست التعاونية بموجبه .

وللجمعية السماح باصدار اسهم جديدة وزيادة رأس المال او انقاصه ،

(١) ان من المبادئ التعاونية الاساسية كما هي مطبقة عمليا في تعاونيات الاستهلاك المشكلة بين الافراد ، القاعدة الشهيرة « صوت واحد لكل شريك » . على انه خلافا لهذا المبدأ يكون من المناسب أحيانا ، حين تتفاوت مصالح المستهلكين فيما بينهم ان تلاحظ وتوضع معدلات للتصويت غير متساوية .

وهي التي تقرر فصل شريك او اكثر من التعاونية ، وكذلك ادماج التعاونية
بغيرها من التعاونيات او ادخالها في اتحاد تعاوي .

وحق يكون انعقاد الجمعية العمومية الاستثنائية صحيحا ، يجب حضور
ممثلي نصف رأس المال على الأقل ، ويجب ان تذكر بشكل واضح ، في الدعوة
الى الاجتماع ، المواضيع التي سيجري البحث فيها .

٣١ - تدور وقائع جلسات الجمعية العمومية العادية والاستثنائية في
ضبوط تكتب في سجل خاص ويوقع مكتب الجمعية العمومية او اكثرية
اعضائه على هذه الضبوط ، اما النسخ والخلاصات التي تؤخذ عن ضبوط الجلسات
فيجب ان توقع من رئيس مجلس الادارة او من ينوب عنه من الاعضاء .

الفصل السادس

الحسابات والميزانية ، توزيع الارباح ، الاحتياطي

الدورة المالية للتعاونية

٣٢ - تبتدىء السنة المالية للتعاونية في ١ كانون الثاني وتنتهي في ٣١
كانون الاول . اما الدورة المالية الاولى لتأسيس التعاونية فتبتدىء من تاريخ
تأسيسها وتنتهي حتما في ٣١ كانون الاول من تلك السنة .

يعلن في كل نصف سنة ، بيان باعمال الشركة ودخلها وخرجها ، ويجري
في نهاية كل سنة جرد عام .

٣٣ - تعلن التعاونية عن ميزانيتها وحساب الاستثمار في تقرير سنوي
تضمنه ايضا معلومات هامة عن نشاطها ، واذا ظهرت ارباح صافية ، فهي مجبورة
على ان تقطع ٥٠ بالمائة من هذه الارباح لتوزعه بالشكل الآتي :

أ - ٥ بالمائة منه يرحل الى احتياطي التعاونية .

ب - ٤٥ بالمائة يخصص الى الاحتياطي الاستثنائي من اجل تأسيس او توسيع
مصلحة من مصالح التعاونية .

ثم يوزع ٢٠ بالمائة من الربح الصافي على الشكل الآتي :

أ - ٤ بالمائة يمنح الى الرؤساء والمهندسين والموظفين العالمين .

ب - ١٦ بالمائة يوزع مناصفة بين رؤساء العملة وبين الاجراء والعمال .

اما ال ٣٠ بالمائة الباقية من الربح الصافي ، فتقرر الجمعية العمومية توزيعها

على المساهمين او تخصيصها لاي وجه من الوجوه .

الفصل السابع

انحلال التعاونية

٣٤ - لا تنحل التعاونية الا بمرسوم ، تحدد فيه القواعد التي يجري بموجبها

توزيع الارباح واعادة قيم الاسهم او توزيع الخسائر بعد اطفاء الديون (ان وجدت) .

٤

اصول المحاسبة

في الشركات التعاونية

١

١ - تأسيس شركة تعاونية للاستهلاك . فتح الحسابات في دفتر اليومية -
العمليات اليومية العادية . القيود المتعلقة بتوزيع فائض الدخل . تصفية
الحسابات النصف سنوية في دفتر اليومية الاميركي .

ب

٢ - تأسيس ادارة تعاونية مساهمة للانتاج ذات الصيغة المحصورة .
تكوين رأسمال الشركة . القيود المتعلقة بفتح الحسابات .

أصول مسك دفاتر المحاسبة في الشركات التعاونية

التعليمات العامة

لما كانت الشركات التعاونية تعتبر من المشاريع التجارية ، وجب على كل
شركة تعاونية ان تتبع اصولا في المحاسبة تظهر لها ، في اي وقت كان بصورة
صحيحة ، المعلومات التالية :

الوضع المالي للشركة . مصير مختلف حسابات الشركاء التعاونيين . حركة
البضائع . المصاريف . شروط استعمال الادوات وتكليفها واستهلاكها . الخ ...

وفضلاً عن ذلك فإن مسك الدفاتر على هذا الشكل يعتبر الركن الاساسي لعمليات التسجيل والمراقبة والتدقيق وخاصة لصحة تلك الحسابات بصورة لا تقبل الجدل .

وبناء على ماتقدم نذكر فيما يلي كنموذج بعض العمليات الحسابية العادية في الشركات التعاونية للاستهلاك او للانتاج :

نموذج في اصول المحاسبة لشركة تعاونية للاستهلاك

التفاصيل

١ - استعمال دفتر اليومية الاميري بصورة عملية .

ان طريقة اليومية الاميركية يمكن استعمالها في المشاريع التي لاتستدعي محاسبتها عدداً وقيماً من الحسابات فتكون بذلك سهلة جداً وواضحة .

وتحل اليومية الاميركية بذلك محل دفتر الصندوق ودفتر اليومية ودفتر الاستاذ، وتظهر لنا توالاً في شكلها هذا المركب الوضع العام للمشروع وتختلف طرق الرقابة عليه ، ويكون هذا الدفتر اليومي اساس المحاسبة ، وتقيد فيه جميع العمليات .

وفي هذا النموذج يخصص كل عمود من اليومية الاميري سواء للحساب العام او لحساب مشترك : الصندوق . الحصص . البضائع . الحسابات الجارية . الاموال المنقولة وغير المنقولة . المصاريف العمومية . (اوراق القبض واوراق الدفع) . والمختلف .

وتكون هذه الحسابات مفصلة في الوقت نفسه في دفاتر الاستاذ المساعدة لدفتر اليومية الاميري .

٢ - القواعد العملية لعمل الحسابات .

الحساب العام

١ - الصندوق . ان حساب الصندوق يبين لنا النقود التي دخلت اليه والتي خرجت منه . ويكون مديناً في ما يقبض ودائناً في ما يدفع .

٢ - الحصص . ان الاموال التي يدفعها المكتتبون تقيد لهم في سجل الشركة وتظهر هذه المبالغ في قسم الخصوم من الميزانية . ولكل مشترك صفحة خاصة في دفتر الاستاذ المساعد للمساهمين تسجل فيه حساباته بصورة مفصلة .

٣ - البضائع . ان حساب البضائع يبين البضائع الواردة والصادرة . ويكون مديناً :

أ - المشتريات

ب - البضائع الواردة بالمقايضة

ج - مردودات المبيعات

د - مصاريف النقل ورسوم التجار والدخولية الخ . .

هـ - الخصم المسموح به

ويكون دائناً :

أ - المبيعات

ب - البضائع الصادرة بالمقايضة

ج - مردودات المشتريات

د - الخصم المسموح له

ومراعاة لاهمية البضائع المستوردة والمصدرة يمكن مسك دفتر استاذ مساعد خاص تسجل فيه جميع العمليات المتعلقة بالبضائع وتكون اصول المحاسبة فيه على غرار اليومية الاميركية .

مثلا : القطن ، القهوة ، السكر ، القمح ، مردودات المشتريات ، مردودات المبيعات ، فحساب جميع هذه الاصناف تكون على غرار حساب عمود البضائع في اليومية الاميركية .

اما في الصناعة حيث قضايا الانتاج وتكاليفه هي في غاية البساطة فتكون اصول المحاسبة على الوجه التالي :

حسابات المواد الاولية ، حسابات المواد القابلة للاستهلاك ، حسابات المواد الشبه المصنوعة ، حسابات المواد المصنوعة ، حسابات المواد في طريق الصنع ، وحسابات البضائع .

٤ - الحسابات الجارية . يفتح لكل شخص يتعامل مع الشركة التعاوانية حساب خاص باسمه ، وهذه الحسابات هي : حسابات المومنين ، حسابات الزبائن ، حسابات المصارف ، حسابات الحوالات البريدية ، حسابات مختلف الدائنين .

٥ - المصاريف العمومية . تسجل في هذه الحسابات مختلف المصاريف والنفقات ما عدا المصاريف المعتبرة كتكاليف البضائع وتكون مدينة بجميع المصاريف دون اي تمييز سواء كانت مصاريف عادية (كشراء الزيت والبنزين) او شهرية (كالرواتب وبدل الايجار) او سنوية (كالضرائب والتأمينات) وذلك من حساب الصندوق او المصرف او المومنين ، والرصيد المدين في هذا الحساب يحول الى الحساب المدين في الارباح والخسائر .

وتقسيمات المصارف التي يفترضها المحاسب هي معادلة للتقسيمات الداخلية في المشروع وهي تتكون حسب نوع هذا المشروع مما يلي :

مصاريف الخدمات التجارية . كالنفقات في عمليات بيع البضائع ، وأهم هذه المصاريف هي : الرواتب ، مصاريف صيانة واستهلاك ، بدل الايجار ، المطبوعات والقرطاسية ، بدل تنقلات الموظفين ، الكهرباء ، التأمينات ، المحروقات ، الماء ، الاعلانات ، المهتمات ، الاستقبالات ، العملات ، مصاريف العملاء ، مصاريف الشحن والتسليم ، الخ ...

النفقات المالية . وهي المصاريف المخصصة لاستغلال رأسمال المشروع وتتكون من الفوائد والاجور ، مصاريف المصارف ، مصاريف السندات ، تنقلات موظفي الادارة ، الطوابع المالية ، الخ ...

المصاريف الادارية . وهي المصاريف المخصصة لمجلس الادارة والهيئات الادارية ومصاريف البريد والهاتف والقرطاسية وتنقلات المديرين

خاص في قسم الخصوم من الميزانية لكل نوع من تلك الاصول الواجب استهلاكها مثلاً :
استهلاك المباني :

» ادوات وآلات الاستثمار
» اثاث المكتب واثاث المخازن

والاموال المنقولة وغير المنقولة المعتبرة في الحسابات التجارية هي التالية :
الاراضي ، المباني ، العقارات ، المنازل ، الاثاث ، الآلات والادوات ،
مصاريف الانشاءات ، مصاريف التأسيس ، المتجر ، البراءات والشهادات والعلامات
الفارقة والامتيازات ومصاريف التركيب ومخصصات المحامي ، ومصاريف
التسجيل وطبع الاسهم والنشرات القانونية ، ومخصصات المفوضين ومصاريف
زيادة رأس المال ، عن طريق اصدار سندات الدين .

٨ - مختلف . وهناك بعض الحسابات المختلفة يمكن قيدها في «عمود»
واحد جامع لها وذلك اجتناباً لكثرة عدد العواميد في اليومية الاميركية .
ان الاعضاء المتعاونين في الشركة يدفعون رسم الانتساب ، وهذا المبلغ
يسجل في حساب رسم الانتساب . ويجول رصيد هذا الحساب عند انتهاء السنة
الحسابية إما الى حساب الاحتياطي وإما الى حساب الارباح والخسائر وفقاً
لنصوص القانون الاساسي للشركة .

٣ - دفتر الصندوق

تقيد مباشرة في دفتر الصندوق جميع العمليات النقدية ، اما المستندات
الاثباتية والخرطوش التي يستعملها أمين الصندوق فهي غير معتبرة ، وتسجل
العمليات على هذا السجل يوماً فيوماً .

ويشتق عن دفتر اليومية الاميركي ، الدفاتر المساعدة الاساسية التالية :

أ - دفتر الصندوق لمبيعات البضائع .

تقيد في هذا السجل جميع النقود المقبوضة مقابل المبيعات ، وفي آخر كل اسبوع
او كل شهر يجري نقل جميع المبالغ المقبوضة دفعة واحدة الى اليومية الاميركية .

ب - كشف حساب حصص المساهمين .

ويقوم هذا الكشف مقام الدفتر المساعد ودفتر الاستاذ ويعتبر في النهاية كجزء من الحسابات السنوية .

ففي غضون السنة الاولى من الممكن تقييد مدفوعات المساهمين اولا في الكشف المذكور، ومن ثم يجري في آخره وكل شهر ينقل مجموع المبالغ الى دفتر اليومية الاميركي وذلك تلافيا لمحدور تقييد مدفوعات عديدة وتافهة يوميا في اليومية الاميركية، ولكن عندما تسدد قيمة الاسهم بكاملها اي ابتداء من السنة الثانية تقييد عندئذ مباشرة في اليومية الاميركية حصص الاشتراك والاشتباكات الجديدة التي تحصل .

ج - دفتر النفقات البسيطة . من المستحسن ان يكون لكل نوع من النفقات الادارية دفتر حساب خاص ويجري تقييد هذه النفقات مباشرة في دفتر الصندوق، وانها تصرف من قبل امينه لانه لا يقابلها عادة مستندات اثباتية (كمصاريف البريد والهاتف والخ...) ويسجل امين الصندوق هذه النفقات يوما فيوما في دفتر النفقات البسيطة، وكل ثلاثة اشهر او ستة اشهر ينقل المجموع الى دفتر اليومية الاميركي .

٤ - دفاتر الاستاذ . ان جميع العمليات التي تقيدها دفتر اليومية الاميركي او في دفتر مبيعات البضائع يجب تسجيلها في دفتر الاستاذ لكي نكون على بينة اكيدة من صحة كافة الحسابات الخاصة. ويجب ان يتم قيد هذه العمليات في الحال اذا كان لدى المحاسب الوقت الكافي لذلك وإلا خلال مدة معقولة اي كل يومين او كل ثلاثة ايام على الاكثر .

ويجب ان يكون لكل حساب دفتر حسابي خاص كدفتر حساب الزبائن وآخر للموردين وللبضائع وللأموال المنقولة وغير المنقولة الخ... وتقيدها في دفاتر الاستاذ جميع العمليات المسجلة في اليومية الاميركية بالترتيب يوما فيوما وتقسم الحسابات الى فصول مشتقة عنها او تابعة لها، ولا يفرض القانون اتباع هذه القواعد ولكن لا يمكن الاستغناء عنها لضرورتها من الوجهة العملية لانها مرآة لميزان كل حساب .

العمليات اليومية

نموذج (١)

تتأسس الشركة التعاونية للاستهلاك برأسمال متغير موزع الى حصص ،
وقيمة الحصة (٥) ليرات سورية . وتمسك دفاتر المحاسبة حسب الطريقة
الاميركية بمساعدة اليومية الاميركية . والعمليات تكون حسب ما يلي :

١ - يكتب - ١٠٢ - شخص من موظفي المدينة الرسميين ب - ٥٧٠ -
سهما ويدفع (٥ / ٣) قيمته ، ويدفعون علاوة على ذلك (٢٥ ر .) ليرة سورية
على السهم ، اي يكون (٣ + ٢٥ ر . = ٢٥ ر ٣) $١٨٥٢ = ٥٧٠ \times$
ليرة سورية .

٢ - تكتب البلدية بألف سهم وتدفعها كما يلي :

أ - مواد هامة حسب اتفاق عام وتقدر قيمتها ب ٨٦٠ ليرة سورية .
ب - تدفع شيكا لامرنا على بنك سوريا بمبلغ - ٤٣٩٠ - ليرة سورية .
٣ - ويكتب مستحقو الاوقاف ب ١٠٠٠ سهم ويدفعون من الاساس
كما هو آت في الميزانية التالية :

منه	له
الى الدائنين ١١٥٠	من الادوات ٣٢٠
الى الراسمال ٥٢٥٠	من الآلات ٥٥
	من الكميون ٥٧٠٠
	من بنك سوريا ٣٢٥

٤ - جميع مصاريف التأسيس (مثل مصاريف العقود ، والنشرات القانونية ،
وحسابات مختلفة) سددت بشيك على بنك سوريا بما قدره (٤٤١) ليرة سورية .
٥ - اشترت الشركة وركبت ما كينة بـ « ١٧٠ » ليرة سورية ، وتلفونا
بـ « ٣١ » ليرة سورية .

٦ - شراء بضاعة على الحساب من شركة الانتاج بشيك على بنك سوريا
بما قدره « ٢١١٠ » ليرات سورية .

٧ - شراء بضاعة على الحساب من شركة الاستيراد او حسب الفاتورة رقم (٢) بما قدره ٨١١٦ ليرة سورية .

٨ - مبيعات يومين حسب دفتر المبيعات وقدرها ٢٩١٠ ليرات سورية .

٩ - مدفوعات هذا اليوم حسب دفتر الصندوق :

مطبوعات وتوريدات ٢٧ ليرة سورية

طوابع بريدية ١٣ ليرة سورية

مدفوعات الى موردين ا. باري ٤٥٦ ليرة سورية

شراء بضاعة بحسب الفاتورة رقم

(٣) مبلغ ١٣٣٣ ليرة سورية

١٨١٩

يكون

١٠ - مبيعات بضاعة الى شركة كوبا استحقاق الى ٦٠ يوما بعد نهاية هذا الشهر مبلغ (٣١٥٠) ليرة سورية .

١١ - مصاريف الارسل الامر شركة كوبا مبلغ (١٦) ليرة سورية، يضاف الى الصندوق مصاريف سفر (٣٥) ليرة سورية .

١٢ - مستحوق على شركة كوبا كميالة بأمرنا استحقاق ٩٤٨-٦-٣٠ حسب رصيد الحساب (٣١٥٠) ليرة سورية .

١٣ - مدفوعات مختلفة تسجل ١٣٥ ليرة سورية ، مصاريف لاحقة على تركيب الكميون ٧٥ ليرة سورية .

١٤ - قبلت الشركة ان تدفع كميالة مسحوبة عليها في ١ تموز لمورد شركة التصدير . والمبلغ ٢٠٠٠ ليرة سورية .

١٥ - مرتجعات الى شركة التصدير بضاعة مختلفة بمغايرتها الطلب بما يعادل ٧٩ ليرة سورية ، ودفع مصاريف حولة الرجوع ٨ ليرات سورية قيدت على حسابها .

١٦ - قبول ٧٨٦ مكتباً جديداً باكتتاب ٢١٤٥ ليرة سورية حصّة مدفوع ٥/٣ قيمة السهم مع رسم الدخول (٢٥٠ ر .) ليرة سورية فيكون :

$$٣ + ٢٥٠ ر = ٢٥٠ ر \times ٣ = ٢١٤٥ ر / ٦٩٧١ ر = ٢٥٠ ر / ليرة سورية$$

- ١٧ - مدفوعات مختلفة الى بنك سوريا بمبلغ ٧٠٠٠ ليرة سورية .
- ١٨ - مبيعات الاسبوع حسب دفتر المبيعات بمبلغ ٣٩٤٠ ليرة سورية .
- ١٩ - اجور مدفوعة حسب دفتر المدفوعات ١٧٦ ليرة سورية لـ ١٧٢ اجور صافية ٤ ليرات مضافة من مصاريف اجتماعية جبرية على الاصول .
- ٢٠ - ماهيات مدفوعة حسب دفتر المدفوعات الى المدير والمحاسب ٦٥٠ ليرة سورية .
- ٢١ - مبلغ بشيك على بنك سوريا مرسل الى مختلف الدائنين من الوقف ١١٥٠ ليرة سورية .
- ٢٢ - بضاعة مستلمة على الحساب من شركة حيفا حسب الفاتورة رقم ١٣ بمبلغ ٤١٣٧ ليرة سورية .
- ودفعت مصاريف مختلفة عن قبول البضاعة ٨٨٣ ليرة سورية .
- ٢٣ - سجل الصندوق المدفوعات التالية :
- | | | |
|-------------------------|-----|-------------|
| مصاريف الكهرباء | ١٢ | ليرة سورية |
| اشتراك تلفون | ٥٠ | ليرة سورية |
| شراء طابع بريدية | ٧ | ليرات سورية |
| اعلانات | ٧٨ | ليرة سورية |
| ماهيات واجور | ١٣٥ | ليرة سورية |
| ما اعطي من ارباح للمكتب | ١٥ | ليرة سورية |
- ٢٤ - مستلمات بخضم على بنك سوريا بكميالة بمبلغ ٣١٥٠ ليرة سورية وقبضنا من البنك مذكرة القسم رقم ٤ بطلب ٥ ر ٣ - ٩٠ = ٢٧ ر ٥ ليرة سورية .
- ٢٥ - وجهه بنك سوريا ميزانية الفوائد على حسابنا بمبلغ « ٣٥ ر ١٣ » ليرة سورية .
- ٢٦ - ظهر نقص في الصندوق ١٠ ليرات سورية .
- ٢٧ - ما ظهر من التلف والنقص في البضاعة بمبلغ ١٧٦ ليرة سورية .

٢٨ - شراء على الحساب حساب شركة التقدم بمبلغ ٤٣٢٥ ليرة سورية
وشراء زيت على حسابنا وقوميسيون .. / ٣ فيكون - ١٢٩٥٠ ليرة سورية .
٢٩ - الارباح الصافية من الاحتياط الاول ارتفع الى ٧٠ ر ٣٠١ ليرة
سورية وتوزع على الشكل الآتي :

١٥ / ٠٠ الى احتياطي قانوني - ٢٥ ر ٤٥ - ليرة سورية على الباقي
- ٤٥ ر ٢٥٦ - ليرة سورية .

١٥ / ٠٠ الى احتياطي خاص - ٣٨ ر ٥٠ - ليرة سورية .
١٠ / ٠٠ الى العمل الاجتماعية - ١٥ ر ٦٠ - ليرة سورية .
١٠ / ٠٠ الى صندوق الاعانات - ١٥ ر ٦٠ - ليرة سورية .
٥٠ / ٠٠ الى استهلاك كل من المشتريات - ٧٠ ر ١٦٦ - ليرة سورية .
وتوزع الارباح الاضافية على المتعاونين وقد بلغت - ١٠٠٠٠ - ليرة
سورية فيكون نصيب الشخص :

١٠٠	س
١٦٦ ر ٧٠	١٠٠٠٠
س = $\frac{١٠٠ \times ١٦٦٧٠}{١٠٠٠٠}$	= ١٦٦٦ أو ٣/٢ - ١
س	حسب الاطلاع
١٠٠٠٠	على مشترياتهم

وفي نهاية كل مدة تجارية ، تحول الارباح الاضافية الى حساب الارباح
الاضافية واعادة هذه الارباح الى المتعاونين يكون نقديا او بضاعة .

٣٠ - عمل تسوية حسابات « طبع الاسهم » بشيك على بنك سورية
بمبلغ « ١٠٠٠ » ليرة سورية « ٢٩ / ٦ » .

يقال مجموع مبالغ المدفوعات في آخر كل اسبوع أو آخر كل شهر الى
دفتر البورصة الأمريكي عوفا عن نظام كل يوم .
(يدفع المساهمون رسم الحساب مبالغ قدره ٢٥ ل. س ويكتب المساهمون
ايضا بمحبة قدرها ٥ ل. س على الأقل حيث تدفع دفعة واحدة أو تقسط اربعة
اقساط ومبلغ كل قسط منها ١٢٥٠ ل. س) .

(دفتر مساعد)

دفتر صندوق حصص المساهمين

(كشف حساب حصص المساهمين)

حصص المشتر كين ورسوم الدخول لعام ١٩٤٩

تاريخ	الرقم التسلسل	اسماء المساهمين	عدد الأسهم	المدفوع					الاعتادات	٢١ كانون اول	الرصيد في المدفوعة	رسوم الانتساب	ملاحظات
				الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع					
١٩٤٩	١	محمود اسماعيل	١	١,٢٥	١,٢٥	١,٢٥					٠,٢٥		
عزيران	٢	علي صادق	٢	٢,٥٠	٢,٥٠	٢,٥٠					٠,٥٠		

ينقل مجموع مبالغ المدفوعات في آخر كل اسبوع او آخر كل شهر الى دفتر اليومية الاميركي عوضا عن نقلها كل يوم .

(يدفع المساهمون رسم انتساب مبلغا قدره ٢٥ ل. س ويكتتب المساهمون ايضا بحصة قدرها ٥ ل. س على الاقل حيث تدفع دفعة واحدة او تقسط اربعة اقساط ومبلغ كل قسط منها ١,٢٥ ل. س .)

(دفتر مساعد للمساهمين)

علي صادق

التاريخ	الرقم	حسب	باب الاككتاب	الرصيد مدين
١٩٤٩				
١	حزيران		اكتتابه في ٤ حصص باساس ٥ ل. س.	٢٠٠٠
=	١		دفعه	٨١٠
=	١٧			٦٥٠
=	٣٠		اعادة فضل المدفوعات ٣/٢ ١ بالمائة ٢ خلال النصف الاول	٣٢٩
			٣,٢١	

النصف الاول من عام ٩٤٩	النصف الثاني من عام ٩٤٩	النصف الاول من عام ٩٥٠	النصف الثاني من عام ٩٥٠
١٩٢,٧٥			
فضل المدفوعات ٣/١٢ ٣,٢١			

النصف الاول من عام ٩٥١	النصف الثاني من عام ٩٥١	النصف الاول من عام ٩٥٢	النصف الثاني من عام ٩٥٢

دمشق

التاريخ	التسليم	المبالغ المقيدة له	الرصيد دائر
١٩٤٩			
١٢٠	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٢١	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٢٢	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٢٣	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٢٤	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٢٥	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٢٦	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٢٧	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٢٨	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٢٩	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٣٠	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٣١	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٣٢	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٣٣	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٣٤	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٣٥	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٣٦	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٣٧	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٣٨	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٣٩	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٤٠	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٤١	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٤٢	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٤٣	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٤٤	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٤٥	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٤٦	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٤٧	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٤٨	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٤٩	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٥٠	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٥١	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٥٢	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٥٣	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٥٤	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٥٥	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٥٦	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٥٧	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٥٨	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٥٩	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٦٠	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٦١	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٦٢	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٦٣	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٦٤	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٦٥	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٦٦	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٦٧	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٦٨	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٦٩	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٧٠	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٧١	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٧٢	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٧٣	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٧٤	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٧٥	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٧٦	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٧٧	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٧٨	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٧٩	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٨٠	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٨١	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٨٢	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٨٣	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٨٤	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٨٥	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٨٦	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٨٧	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٨٨	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٨٩	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٠	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩١	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٢	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٣	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨	٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩	٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠	٠٠	١٠٠	١٠٠

(دفتر مساعد)

دفتر الصندوق لحساب البضائع

التاريخ	الرقم التسلسلي	الاسم والكنية	رقم الدفتر	رقم الفاتورة	المبلغ
١٩٤٩					
٨	١	حسن محمود			١٠٢١.٠٠
	٢	عبد القادر فائق			١٥٥٠
	٣	ديب علي			٢١٤٥٠
	٤	مصطفى أنور			٢٩٠٠
	٥	راغب احمد			٣١٧٠٠
	٦	حسن فاتح			١٠٠٠
	٧	عريب العبد			٥٠٠
	٨	ايوب علي			٤١٧٠٠
	٩	محمد كامل			٧٣٠٠
	١٠	اديب فاتح			١٧٥٠٠
	١١	شمس الدين فاتح			٨٠٠
	١٢	عصام نحاس			٤١٤٠٠
	١٣	احمد اسود			٢١٢٠٠
		نقل الى حساب البضاعة والى الدفتر الاميري تحت رقم ٩			٢٩١٠.٠٠
٩	١٤	فيصل راتب			٥٠٠
	١٥	بهلوان احمد			١٥٠٠
	١٦	علي مستو			٣٥٠
	١٧	وحيد حيدر			٧٣٥
	٠٠				٠.٠٠٠.٠٠

في آخر كل اسبوع وكل نصف شهر ينقل مجموع مبالغ المقبوضات الى دفتر اليومية الاميري .

نموذج (٢)

تؤسس ادارة تعاونية لجر مياه الفرات وتوليد القوة الكهربائية منها ،
برأسمال قدره (١٢٠٠) مليون ليرة سورية ، موزع على (٤٨٠٠٠٠) سهم ،
قيمة كل سهم (٢٥٠) ليرة سورية .

يسدد ربع قيمة كل سهم عند الاكتتاب .

ينقسم المكتتبون الى أربع فئات : أ- تساهم المؤسسات العامة ، والجماعات
العامة في مدينة حلب بربع رأس المال . ب - تساهم محافظات الدولة السورية
وبلدياتها ومؤسساتها العامة بالربع الثاني من رأس المال . ج - تساهم مصلحة
الخطوط الحديدية التي تنوي الاستفادة من القوة الكهربائية ، بالاشتراك مع
الفئة الرابعة بنصف رأس المال . د - الفئة الرابعة وهي الافراد الذين
يستهلكون الماء والكهرباء ، والشركات الصناعية التي تستعمل القوة الكهربائية ،
فهم يساهمون بنصف رأس المال بالاشتراك مع الفئة الثالثة .

يظهر مما تقدم انه لا يكون عضواً في الشركة الا كل مستهلك او مستفيد .
وبذلك يكون المبدأ الاساسي للشركات التعاونية قد تأمن .

تهدف هذه التعاونية الى ان تقدم للمستهلكين شتى الخدمات بادنى سعر
ممكن ، لا ان تجمع المال .

ليست الدولة مساهمة في التعاونية ، ولكن يمكن مع ذلك اعتبارها مساهمة
بتقديم المياه . (كحصة عينية)

يتألف مجلس ادارة التعاونية من خمسة عشر عضواً ، تعين الدولة خمسيهم
اي ستة اعضاء .

وتعين المحافظات المساهمة والبلديات المساهمة اربعة اعضاء . ويعين الخمسة
الباقين ، ما تبقى من المساهمين كغرفة التجارة والتعاونيات الصناعية ، ومستهلكي
القوة المحركة الكهربائية ، وشركة الخطوط الحديدية والتعاونيات الزراعية التي
تأمل الانتفاع من هذه التعاونية لري أراضيها .

وينقل بقرار من مجلس الادارة رصيد حساب مصاريف التأسيس من حساب المساهمين الى حساب الاحتياطي الاستثنائي .

من المساهمين الى مصاريف التأسيس

تحول جميع النفقات التأسيسية المختلفة الى حساب الاحتياطي

جرى التحويل بقرار مجلس الادارة في

ملاحظة : يدفع المكتتبون رسم اكتاب يسجل في حساب الاكتاب ويحول الرصيد مع حسابات نفقات التأسيس الى الاحتياطي وفقا للنظام الاساسي .

تسديد ربع قيمة الاسهم من قبل بعض البلديات

الى المساهمين

من البنك السوري

ليرة

ربع قيمة ٩٠٠ سهم حصة بلدية الحسجة	٥٦٢٥٠	
رسم الانتساب لـ ٩٠٠ حصة بلدية الحسجة	٢٢٥٠	٥٨٥٠٠
ربع قيمة ٥٥٠ سهم حصة بلدية القامشلي	٣٤٣٧٥	
رسم الانتساب لـ ٥٥٠ سهم حصة بلدية	١٢٧٥	٣٥٧٥٠
ربع قيمة ٢٠٠٠ سهم حصة بلدية اعزاز	١٢٥٠٠٠	
رسم الانتساب لـ ٢٠٠٠ حصة بلدية اعزاز	٥٠٠٠	١٣٠٠٠٠
ربع قيمة ١١٢٥ سهم حصة بلدية حماه	٧٠٣١٢٥٠	
رسم الانتساب لـ ١١٢٥ سهم حصة بلدية	٢٨١٢٥٠	٧١٣٢٥

٢٩٧٣٣٧٥

ملاحظة : يقسم رأس المال الى اسهم تسدد قيمتها جزئيا او كليا . ويستعاض أحيانا عن حساب رأس المال بمساهمين ، حساب الاسهم المسددة وحساب الاسهم غير المسددة .

- أنواع التعاونيات الواردة في هذا الكتاب -

١ - الشركات التعاونية في الاوساط الريفية

- ١ - الشركات التعاونية الزراعية .
- ٢ - شركات الزراعة العامة .
- ٣ - شركات زراعة الحقول .
- ٤ - تعاونيات الضمان الزراعي (التاجير) .
- ٥ - شركات الالبان ومشتقاتها .
- ٦ - شركات تربية المواشي .
- ٧ - شركات تربية الابقار .
- ٨ - شركات تربية الخيول .
- ٩ - شركات تربية الغنم ، الشموذجية .
- ١٠ - شركات تربية الماعز .
- ١١ - شركات الاتجار بالمواشي .
- ١٢ - شركات الاشجار المثمرة وتوضيب الفواكه .
- ١٣ - شركات مزيجي القمح .
- ١٤ - شركات البيع المشترك للاحبوب .
- ١٥ - شركات استثمار الكرمة ومنتجاتها .
- ١٦ - شركات بيع العنب والزبيب .
- ١٧ - شركات تربية النحل .
- ١٨ - شركات زراعة الحمضيات .

- ١٩ - شركات منتجي الجوز واللوز .
- ٢٠ - شركات منتجي القطن والكتان والالبان لبناء
- الاجرى .
- ٢١ - شركات النباتات والبذور الزيتية .
- ٢٢ - شركات البستنة وزراعة الخضروات .
- ٢٣ - شركات منتجي الخضروات .
- ٢٤ - شركات اصطفاء البذور .
- ٢٥ - شركات منتجي التبغ .
- ٢٦ - شركات انتاج وتوليف النباتات الطبية .
- ٢٧ - شركات استعمال الآلات والادوات الزراعية .
- ٢٨ - شركات اصحاب الجرارات والمحاريث الزراعية .
- ٢٩ - شركات الحراثة .
- ٣٠ - تعاونيات الري والتجفيف .
- ٣١ - شركات النباتات العلفية .
- ٣٢ - المحابر الزراعية .
- ٣٣ - المطاحن الزراعية التعاونية .
- ٣٤ - شركات شراء الاسمدة والبذور .
- ٣٥ - شركات شراء اللوازم والاوائل المنزلية .
- ٣٦ - شركات بيع الزيت والبيض والدواجن .
- ٣٧ - التعاونية المركزية لمنتجي المواشي .
- ٣٨ - تعاونيات المبيع المركزية لمنتجي القمح .
- ٣٩ - شركات التسليف الزراعية .
- ٤٠ - شركات الاعتمادات المتبادلة (نموذج رافايسن)
- ٤١ - الصندوق المركزي للاعتماد الزراعي المتبادل .
- ٤٢ - شركات التأمين على المواشي .
- ٤٣ - شركات التأمين على الحيول .
- ٤٤ - تعاونيات الصناعات الريفية المنزلية .

- ٤٥ - شركات النسيج والاشغال اليدوية والريفية .
- ٤٦ - تعاونيات الفلاحين .
- ٤٧ - الاتحاد الوطني للفلاحين .
- ٤٨ - اتحاد الشراء للشركات التعاونية الزراعية .
- ٤٩ - تعاونيات الاستثمار الزراعي المشترك : مثل « اليجيدو » في المكسيك ، و « الافيتانز الجماعية » في ايطاليا ، و « الفوترا » اليهودية .
- ٥٠ - التعاونيات الزراعية للعمل الجماعي في البيرو وكولومبيا ، و « الزادروغا » الكرواتية ، و « الكوكونوز » السوفيتية الخ
- ٥١ - تعاونيات تمديد الكهرباء والقوى الكهربائية .
- ٥٢ - تعاونيات جر المياه .
- ٥٣ - تعاونيات النقل .
- ٥٤ - المراكز التعاونية لانشاء الطرق والجاريير .
- ٥٥ - شركات الزراعة الوطنية « لعموم المحافظات والالوية » .
- ٥٦ - تعاونيات التموين الريفية .
- تعاونيات غير اقتصادية**
- ٥٧ - جمعيات الانشاءات والابنية الداخلية .
- ٥٨ - المكتب الوطني للتعاون .
- ٥٩ - مكاتب الدعاية للمنتجات الزراعية المحلية .
- ٦٠ - المصلحة الوطنية للاستعلامات الزراعية .
- ٦١ - تعاونيات تحسين الاراضي وانعاش القرى .
- ٦٢ - المصحات التعاونية .

٢ - التعاونيات في المدن

آ - تعاونيات الاعتماد

- ٦٣ - المصارف الشعبية .
- ٦٤ - الصندوق المركزي للمصارف الشعبية .

- ٦٥ - تعاونيات التوفير والاعتماد .
- ٦٦ - تعاونيات التسليف المهني .
- ٦٧ - تعاونيات التسليف للسكنى .
- ٦٨ - اتحادات صناديق الاعتماد .
- ٦٩ - تعاونيات كفالة ارباب الفنون والمهن .
- ٧٠ - تعاونيات التسليف للحرف الصغيرة .
- ٧١ - الصندوق المركزي للتسليف المهني .
- ٧٢ - تعاونيات الكفالة المتبادلة .
- ٧٣ - تعاونيات الكفالة المتبادلة للصناع والتجار .
- ب - تعاونيات الانتاج**
- ٧٤ - التعاونيات العمالية للانتاج .
- ٧٥ - تعاونيات الصناع .
- ٧٦ - تعاونيات اليد العاملة .
- ٧٧ - تعاونيات الاستهلاك الملحقة بتعاونيات الانتاج .
- ٧٨ - تعاونيات الغزل والنسيج .
- ٧٩ - تعاونيات صيانة وترميم المنازل .
- ٨٠ - تعاونيات المنتجات الكهربائية .
- ٨١ - تعاونيات العاطلين عن العمل .
- ٨٢ - تعاونيات الالبان ومشتقاتها .
- ٨٣ - تعاونيات اللحوم (الطازجة والمقددة) .
- ٨٤ - تعاونيات توزيع الاوائل والرياش المنزلية .
- ٨٥ - تعاونيات الاشغال الفنية .
- ٨٦ - تعاونيات الخبز والافران .
- ٨٧ - تعاونيات النسيج اليدوي .
- ٨٨ - تعاونيات تهيئة الالبسة واصلاحها .
- ٨٩ - تعاونيات المفروشات والسجاد .

- ٩٠ - تعاونيات الشرابات المختلفة (غير الروحية) .
- ٩١ - تعاونيات انتاج الصابون ومشتقاته .
- ٩٢ - تعاونيات انتاج البسط المصنوعة باليد .
- ٩٣ - تعاونيات الاحذية والمصنوعات الجلدية .
- ٩٤ - تعاونيات استثمار المطاعم والمحلات العامة .
- ٩٥ - المرائب التعاونية .
- ٩٦ - تعاونيات الدهان والزخرفة .
- ٩٧ - تعاونيات نشر وتكسير خشب التدفئة (الاحطاب) .
- ٩٨ - تعاونيات صالات الخلافة .
- ٩٩ - الورشات التعاونية لصنع الاقفال ومواد البناء البسيطة .
- ١٠٠ - تعاونيات صناعة لوازم الاطباء (وخاصة أطباء الاسنان) .
- ١٠١ - المطابع التعاونية .
- ١٠٢ - تعاونيات صنع الاسرة .
- ١٠٣ - تعاونيات الغسيل والسكي والرفو
- الخ ...

ج - تعاونيات الاستهلاك - :

- ١٠٤ - تعاونيات الاستهلاك والتموين .
- ١٠٥ - المستودعات التعاونية .
- ١٠٦ - مخازن الجملة التعاونية لتعاونيات الاستهلاك .
- ١٠٧ - مخازن الجملة التعاونية للتموين ولتصريف المنتجات .
- ١٠٨ - تعاونيات البلديات الاستهلاكية .
- ١٠٩ - تعاونيات الاستهلاك لموظفي الدولة وعمال الاشغال العامة .
- ١١٠ - المركز التعاوني للاستيراد والتصدير .
- ١١١ - الاتحاد الوطني لتعاونيات الاستهلاك .
- ١١٢ - التعاونيات الفرعية للشراء والمبيع .
- ١١٣ - مصاريف تعاونيات الاستهلاك .

- ١١٤ - الاتحاد المركزي للتعاونيات الاستهلاكية .
- ١١٥ - تعاونيات المشاريع المختلطة .

٣ - الادارات التعاونية لبعض المصالح والخدمات العامة :

- ١١٦ - التعاونيات الوطنية لتوزيع المياه .
- ١١٧ - التعاونيات الوطنية لمشاريع الكهرباء .
- ١١٨ - التعاونيات الوطنية للسكنى باجور مخفضة .
- ١١٩ - تعاونيات النقل العامة : (الترامواي ، الاومنيبوس ،
الاورتوبوس ، استثمار الخطوط الحديدية) .
- ١٢٠ - الادارات العامة للمرافق والحواصل والمستودعات .
- ١٢١ - تعاونيات البلديات الوطنية للتسليف .
- ١٢٢ - ادارات المناجم والمقالع .
- ١٢٣ - تعاونيات التأمين (بانواعه) .
- ١٢٤ - المستوصفات والمستشفيات التعاونية .
- ١٢٥ - ادارات المشاريع الخاصة ببنامى الحرب واللقطاء .

بعض مراجع الكتاب

١ - القوانين واللائحة

- (أ) - قانون التعاونيات السوري الصادر بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٥٠ .
- (ب) - القانون ٥٨ لسنة ١٩٤٤ المتعلق بالجمعيات التعاونية المصرية واللائحة الملحقه به .
- (ج) - Loi Fédérale - Droit des obligations-complétant
Le Code Civil Suisse : Modif. 1-1-1947
- (د) - Das Reichsgesetz betreffend die Erwerbs-und
Wirtschaftsgenossenschaften.
- (هـ) - Décret du 29 Mai 1940 (R. Française)
portant codification des dispositions législatives
régissant le crédit mutuel et la coopération agricole
- (و) - قانون التعاون الاسباني
Ley de Cooperacion
2 de enero 1942 (Espana)
- (ز) - المرسوم ١٢١/ن الصادر بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٤٩ والمتعلق
بالشركات التعاونية الزراعية (لبنان) .

٢ - المصادر الاقتصادية

1. *Agartz Victor* : Neue Formen der Wirtschaft (1948)
2. *Alzer Ferdinand* : La Science coopérative rurale (1948)
3. *Cale G.P.H.* : A Century of Co-operation (Manchester 1944)
4. *B. I. T.* : Le Mouvement Coopératif et les Problèmes actuels (1945)
5. *B.I.T.* Le développement du mouvement coopératif en Asie (1949)
6. *Dreiger Axlens*: Coopération in Denmark. (Copenhagen 1947)
7. *Giuffrida Vincenzo* : Le Régime corporatif fasciste et la Coopération (1935).
8. *Gide Charles* :
La lutte contre la charité et la coopération (1925) .
La Coopération à l'étranger, en Angleterre (1924) et en Russie (1926).
La Coopération (1910).
12. *Fauquet G.* : Le Secteur Coopératif (1935).
Regards sur le Mouvement Coopératif (Bâle 1949).
14. *Herman Walter* : La Production Coopérative (Bâle 1947).
15. *Huniger Walter* : Genossenschaftliche Produktion (1947)
16. *Lavergne Bernard* :
Le Régime Coopératif
L'Ordre coopératif
Les Régies Coopératives
Eessor et Décadence du Capitalisme
La Crise et ses remèdes
Les progrès de la Coopération de Consommation en Europe.

22. *Lundberg John* : Les Coopératives suédoises de Consommation et leurs luttes contre les monopoles (Stockholm 1948)
23. *Laufenburger H.* : L'intervention de l'Etat en matière économique (Paris 1939)
24. *Lochard A.* : A propos de l'organisation de la production en économie stalinienne (1945).
25. *Hubbard E. Leonard*: Commerce et répartition en U.R.S.S
26. *Meyerholz* — Wirtschaftliche Betriebsführung (6)
— Genossenschaftswesen (Hannover 1948).
27. Mitteilungen des Schweizerischen Bauernsekretariates.
نشرات الامانة للجمعية السويسرية للفلاحين
28. *Noyelle Henri* : Révolution politique et révolution économique (Paris 1945)
29. *Stolpe Herman* — Grundsätze und Probleme der Genossenschaftsbewegung (Hamburg 1949)
30. *Santy de Chalon Paul* — De l'évolution et de l'avenir des Banques populaires (Paris 1941).
31. Schriftenreihe für die Praxis der landlichen kreditgenossenschaft :
Die landliche kreditgenossenschaft
(V. R. D. L. G. — Raiffeisen — Berlin 1943)
طبعة اتحاد صناديق رفايسن — برلين ١٩٤٣
32. *Tophan - Hough* : The Co-operative Mouvement in Britain (1948).

٣ - التقارير والمجلات الاقتصادية

1. B. I. T. — Informations coopératives - Genève.
2. Co-operation — New-York.
3. « Dom » مجلة « الأسرة » الكرواتية
4. « Temps Nouveaux »
الطبعة الفرنسية من اعداد ١٩٤٧-١٩٤٩ : اسبوعية سوفيتية
5. The Co-Operative Review
الجريدة الرسمية لاتحاد تعاونيات الاستهلاك في مانشستر
6. « Raiffeisenbote »
بويد رفايسن (صناديق)

— تقرير مكتب نقابة المصارف الشعبية في فرنسا - لعام ١٩٤٨

— وتقارير عديدة عن نشاط اللجان الاقتصادية لهيئة الامم المتحدة .

Le Régime Coopératif
L'Ordre coopératif
Les Régies Coopératives
Essor et Décadence du Capitalisme
La Crise et ses remèdes
Les progrès de la Coopération de Consommation en Europe.

* الاخطاء الطبيعية *

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥	٥	،	-
٥	١٣	على	وعلى
٩	٦	مذاهب	المذاهب
١٥	٧	تعيد	وتعيد
١٥	٩	في تعارض	في بيان تعارض
١٦	٢	الخطأ	الخطي
٢١	٤	الكونتيزرن	الكونتيزرن
٢٥	١٧	ينوجب	يتوجب
٣١	١٨	نعاد	تعاد
٣٣	١٩	التعاون السويسري	التعاون في السويسري
٣٧	١٤	مصارف الخاصة	المصارف الخاصة
٤٢	٢١	وحاليا	ويُعمل حاليا
٤٩	١٣	من المؤثرات	عن المؤثرات
٥٠	٤	الكثيرة التي قبل بها	الكبيرة التي لقتها من
٥٢	٢٢	Selef - service	Self - service
٥٤	١	رويال ، آرسنال	رويال - آرسنال
٦٣	١٠	الزراعة	الزراعية
٦٣	١١	الزراعية	الزراعة
٦٣	١٤	البلاد	للبلاد

الصواب	الخطأ	السطر	الصحيفة
(الدوقيات)	(الدوقات)	١٢	٦٦
الاسس	أسس	٨	٦٨
شركات	وحرركات	٦	٧٠
الميناء	البناء	٢	٨٢
تعاونيات التأمين	التعاونيات التأمين	٢٠	٨٨
اكثر	من اكثر	٢٣	٩١
وربعها	وربعها	٩	٩٤
نهجها	نهجاً	٥	١٠١
« الفورباندت كوبراتيف »	« الفوربدات كوبراتيف »	١٥	١٦٤
« الدومينج »	« الدومنج »	٥	١٦٦
اتحاد	اتحادات	١٧	١٦٧
اعضاء	اعضاءها	١	١٧٥
المساحات	الساحات	٢٠	١٧٥
كتعاونيات رفايسن	كتعاونيات فايشن	٨	١٨٣
اكثر	اكبر	٢٢	١٨٤
عدداً منهم	قسماً معيناً منهم	١٤	٢٣٤
على مدينتها	على مدينتها	٨	٢٤٣
تغطية ٤٥٧٥ سها من مختلف	(يضاف بعد السطر التاسع الجملة	١٠	٢٥٧
البلديات الآتية اسمائها .	الآتية)		



فهرس

الصفحة

٣

الاهداء

٥

بيان المؤلف

٨

خطة البحث

القسم الاول

١١

التطور الاقتصادي نحو النظام التعاوني

١٣

آثار التجربة التعاونية

١٤

التطور الاقتصادي وأثره في النظريات

١٧

نحو الاقتصاد التعاوني

٢٤

المذهب التعاوني في الاقتصاد

٢٦

الادارات التعاونية

٢٩

الاسس التعاونية

٣٤

الجمعية العمومية للتعاونية - ادارة التعاونيات

٣٦

مشكلة الاجور كما حلها النظام التعاوني

القسم الثاني - التعاونيات بحسب انواعها

٣٩

تعاونيات الحرف

٤٢

طرق الاقتراض في تعاونيات الحرف

٤٥

اتحاد تعاونيات الحرف

٤٧

التعاونيات الاستهلاكية

- ٥٢ اثر تعاونيات الاستهلاك في الانتاج - مخازن الجملة التعاونية
- ٥٧ التعاونيات الزراعية
- ٦٢ علاقة التعاونيات الزراعية بالتعاونيات الاخرى
- اهمية الهجرة في الحركة التعاونية الزراعية - ادارة
- ٦٥ المستعمرات الزراعية واشكالاتها
- ٦٩ التعاونيات الانتاجية
- ٧٣ تأسيس التعاونيات الانتاجية - ادارتها وتمويلها
- ٧٥ التعاونيات والحكومات
- ٧٧ موقف السلطات الانكليزية من التعاونيات الانتاجية
- ٨٣ تعاونيات الادخار والاقرض والمصارف التعاونية
- ٨٥ مساوئ المصارف الخاصة
- ٨٧ خصائص صناديق رفايسن
- ٨٧ خصائص « الشولتز دوليتش »
- ٩٠ موقف الدولة من المصارف التعاونية
- ٩٤ تعاونيات الاقرض الزراعية
- ٩٩ تعاونيات السكنى باجور رخيصة وشركات الانشاءات التعاونية
- ١٠٢ آثار الحكومات في انشاء تعاونيات السكنى باجور رخيصة
- بعض المعلومات والاحصاءات عن شركات الانشاءات التعاونية
- في سويسرا
- ١٠٦
- ١٠٨ تعاونيات شراء المواد الاولية وبيع المصنوعات (اوبالعكس)
- ١١١ تعاونيات الاستيراد والتصدير
- ١١٥ تعاونيات متفرقة

- ١١٧ مهمة التعاونيات الصحية
١١٧ لائحة تطور الاسرة التعاونية لعام ١٩٤٨

القسم الثالث

- ١١٩ دور التعليم التعاوني والدعاية التعاونية
١٢٢ أهم المعاهد التعاونية
١٢٤ الصحافة التعاونية والدعاية التعاونية

القسم الرابع - تطور الحركات التعاونية في العالم

- ١٢٧ وضع الشركات والادارات التعاونية في المانيا
١٣٠ الوضعية الحالية للتعاونيات الالمانية
١٣١ الحركة التعاونية في كرواتيا
١٣٦ الاتحادات التعاونية في كرواتيا
١٣٩ الحركة التعاونية في الدانمرك
١٤٢ التعاونيات الزراعية في الدانمرك
١٤٩ الحركة التعاونية في اسبانيا
١٥٢ تعاونيات صيد الاسماك
١٥٣ تعاونيات الانتاج الزراعي واتحاداتها
١٥٥ الحركة التعاونية في ايطاليا
١٥٧ الاوضاع الزراعية في ايطاليا
١٦١ الحركة التعاونية في اسوج
١٦٣ التعاونيات الريفية وتعاونيات التموين
١٦٧ علاقة التعاونيات الاسوجية بزميلاتها والاتحادات التعاونية
١٦٨ المطاعم الشعبية
١٧٩ الناحية التعاونية في الاقتصاد الموجه السوفيتي

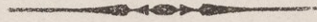
١٧٤	نظام « الكوخوز »	٧١١
١٧٩	الحركة التعاونية في الولايات المتحدة الاميركية	٧١١
١٨١	المراحل الحديثة للنمو التعاوني	
١٨٢	انواع التعاونيات في الولايات المتحدة	٦١١
١٨٩	تقدم الحركة التعاونية في امريكا اللاتينية	٦٢١
١٩٣	حالة التعاونيات في بلاد آسيا	٦٢١
١٩٥	التعاونيات في جمهورية الفيليين	
١٩٦	التعاونيات في الصين	
١٩٧	التشريع التعاوني في الدول الاسيوية	٧٢١
١٩٩	تطور التعاونيات ونتائج اعمالها	٥٦١
٢٠٢	نصيب التعاون من اجاث المؤتمرات الاقتصادية الاسيوية	١٦١
٢٠٥	لائحة الانواع الرئيسية للتعاونيات في العالم لعام ١٩٤٨	٣٦١
٢٠٦	الخاتمة	٦٦١

ملامح الكتاب

١٢١	بعض الابضاحات حول اجراءات التأسيس في الشركات التعاونية	٦٥١
٢١٧	نموذج نظام اساسي لتعاونية زراعية	٦٥١
٢٢٩	ملحق نموذج النظام الاساسي لتعاونية زراعية	٥٥١
٢٣٠	نموذج نظام ادارة تعاونية	٧٥١
٢٣٩	اصول المحاسبة في الشركات التعاونية	١٢١
٢٤٠	نموذج في اصول المحاسبة لشركة تعاونية للاستهلاك	٦٢١
٢٤٦	العمليات اليومية	٧٢١
٢٥١	دفتر صندوق حصص المساهمين	٨٢١
٢٥٥	نموذج حسابات لادارة تعاونية لجر مياه الفرات وتوليد القوى الكهربائية	٧١

الصفحة

٢٥٨	تعداد لانواع التعاونيات الواردة في الكتاب
٢٦٤	بعض مراجع الكتاب Bill
٢٦٩	تصحيح الاخطاء
٢٧٢	الفهرس
	نموذج « الجرنال الاميركي » في ست صفحات ملحقه

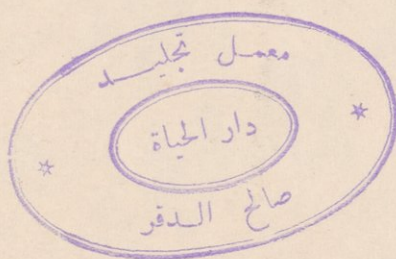


[illegible]

الرقم التسلسلي	صفحة دفتر الأستاذ	البيان	المبلغ	الصندوق		الحصص		البضاعة		حق	الحسابات الجارية		المصاريف العمومية		الاموال المنقولة والغير المنقولة		سندات برسم القبض والدفع		مختل ف	
				الواردات +	النقصات -	مدفوعات -	استرجاع +	شراء +	مبيع -		الزبائن الحسميات من - الى +	المدفوعات المأمونون + الى -	- من + الى	+ الى - من	استهلاك -	شراء +	القبط -	السحب +	ن ليا من - الى +	اليان الى +
١	٢	٣	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢
٤	٤	من الاموال المنقولة والغير المنقولة الى الحسابات الجارية	٢٧٠٠٥	١٨٥٢٥			١١٧١٠			١٠/٩	٤٧١٥	١١٥٠			٦٩٣٥				٦٤٢٥	
منه	٥	مصاريف التأسيس بنك سوريا ولبنان مصاريف العقود والطابع والاعلانات ...	٤٤١									٤٤١			١٤١					
منه	٥	من الاموال المنقولة والغير المنقولة الادوات والاثاث التركيبات	١٧٠												١٧٠					
		الى الصندوق	٣١												٣١					
		شراء آلة دكس وتركيب آلة الهاتف	٢٠١		٢٠١															
٦	٦	من البضاعة الى الحسابات الجارية	٢١١٠					٢١١٠												
منه		جمعية الانتاج قيمة الفاتورة رقم ١ المدفوعة بشكنا رقم ٠٠١	٢١١٠									٢١١٠								
	٧	من الحسابات الجارية جمعية الانتاج شكنا رقم ٠٠١ بنك سوريا ولبنان	٢١١٠							٦/٦		٢١١٠								
	٨	من البضاعة الى الحسابات الجارية حسب الفاتورة رقم ٢ شركة التصدير	٨١١٦					٨١١٦		٩/٧		٨١١٦								
	٩	من الصندوق واردات يومين حسب دفتر الصندوق	٢٩١٠						٢٩١٠											
	٩	من المذكورين من الاموال المنقولة والغير المنقولة	١٨١٩		١٨١٩															
منه	٩	مصاريف التأسيس من المصاريف العمومية	٢٧												٢٧					
	١٠	مصاريف الادارة من الحسابات الجارية	١٣							٦/٩		٤٥٦		١٣						
		آ باري من البضاعة	٤٥٦																	
		مدفوعات هذا اليوم حسب دفتر الصندوق	١٣٢٣					١٣٢٣												
		ينتقل الى ما بعده	٦٢٤١٩	٤٧٦٢٥	٢٠٢٠		١١٧١٠	١١٥٤٩	٢٩١٠		٧٢٨١	١٣٩٢٧	١٣		٧٦٠٤				٦٤٢٥	

الرقم التسلسلي	الترتيب	صفحة دفتر الأستاذ	البيان	المبلغ	الصندوق		الحصص		البضاعة		حق	الحسابات الجارية		المصاريف العمومية		الاموال المنقولة والغير المنقولة		سندات برسم القبض والدفع		مختل		البيان
					الواردات	النفقات	مدفوعات	استرجاع	شراء	مبيع		الزبائن	المدفوعات	من	الى	شراء	استهلاك	القبض	السحب	من	الى	
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣
			نقل ما قبله	٩٣٦٥٧,٥٠	١١٧٣٣,٧٥	٢٢٨٩		١٨١٤٥	١١٥٤٩	٦١٣٩	٦/١٨	١٢٥١٨	١٧٠٧٧	٦٤		٧٨١٤		٣١٥٠	٢٠٠٠		١١٧٨,٧٥	
	١٧	١٨	من الحسابات الجارية	٧٠٠٠																		
	منه		بنك سوريا ولبنان																			
			مدفوعاتنا	٧٠٠٠		٧٠٠٠																
	١٨	١٩	من الصندوق	٣٩٤٠	٣٩٤٠					٣٩٤٠												
	منه		مبيعات الاسبوع حسب دفتر الصندوق	٣٩٤٠																		
	١٩	٢٠	من المصاريف العمومية	١٧٦	١٧٦										١٧٦							
	منه		الاجور	١٧٦		١٧٦																
			الى المصاريف العمومية																			
			المساعدات الاجتماعية																			
			دفع الاجور بموجب ورقة الدفع ١ و ٢	٤											٤							
			الحسميات على الاجور لحساب المؤسسات الاجتماعية																			
	٢٠	٢١	من المصاريف العمومية	٦٥٠											٦٥٠							
	منه		المصاريف التجارية																			
			رواتب المدير والمحاسب حسب ورقة الدفع	٦٥٠		٦٥٠																
	٢١	٢٢	من الحسابات الجارية	١١٥٠							٦/٢١	١١٥٠										
	منه		الدائنون	١١٥٠									١١٥٠									
			شكنا رقم ٧ لتسوية حسابات الدائنين																			
	٢٢	٢٣	من البضاعة	٥٠٢٠					٥٠٢٠													
	منه		الى الحسابات الجارية	٥٠٢٠							٩/١٨		٤١٣٧									
			حسب الفاتورة رقم ٩ الى الشركة العربية في حيفا	٤١٣٧																		
			الى الصندوق			٨٨٣																
			مصاريف الشراء	٨٨٣																		
	٢٣	٢٤	من المذكورين	٢٩٧		٢٩٧																
	منه		من المصاريف العمومية																			
			كهرباء	١٢																		
			اجور رواتب	١٣٥																		
			مصاريف تجارية																			
			طوابع بريدية	٧																		
			الاعانات الى المؤسسات الخيرية	١٥																		
			من الاموال المنقولة والغير المنقولة الاعلانات	٧٨																		
			المصاريف العمومية	٥٠																		
			اشترك الهاتف																			
			ينقل الى ما بعده	١٣٠١٢٣,٥٠	١٥٦٧٣,٧٥	١١٢٩١		١٨١٤٥	١٦٥٦٩	١٠٠٧٩		٢٠٦٦٨	٢٣٣٦٤	١١٠٩	٤	٧٨٩٢		٣١٥٠	٢٠٠٠		١١٧٨,٧٥	

البيان	مختل		سندات برسم القبض والدفع		الاموال المنقولة والغير المنقولة		المصاريف العمومية		الحسابات الجارية		حق	البضاعة		الحصص		الصندوق		المبلغ	البيان	صفحة دفتر الأستاذ	الرقم التسلسلي
	+	-	السحب + الى	القبض - من	استهلاك - الى	شراء + من	+	-	المدفوعات الزبائن الحسميات	المدفوعات الموزنون		مبيع - الى	شراء + من	استرجاع + الى	مدفوعات - من	النفقات - الى	الواردات + من				
٢٣	٢٢	٢١	٢٠	١٩	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢
	١١٧٨,٧٥	١٨٦	٥١٥٠	٣١٥٠		٧٨٩٢	١٤٦,٨٥	١١٣٦,٥	٢٢٣٩١,٥	٢٨٢٨٠,٨٥		١٠٢٥٥	١٦٨٧,٠٧٠	١٨١٤٥		١٥٦٢١	١٥٦٧٣,٧٥	١٤٦ ٧٧,٩	نقل ما قبله الى مختلف		
الاحتياطي القانوني	٤٥,٢٥																	٤٥,٢٥	الى الاحتياطي القانوني		
الاحتياطي الخاص	٣٨,٥																	٣٨,٥٠	١٥ بالثمة من ٣٠١,٧٠ ليرة سورية		
المساعدات العامة	٢٥,٦٠																	٢٥,٦٠	الى الاحتياطي الخاص		
صندوق الاعانات	٢٥,٦٠																	٢٥,٦٠	١٥ بالثمة من ٢٥٦,٤٠ ليرة سورية		
الاعادات	١٦٦,٧٥																	٢٥,٦٠	الى المساعدات العامة		
																		١٦٦,٧٥	١٠ بالثمة من ٢٥٦,٤٠ ليرة سورية		
																			الى صندوق الاعانات		
																			١٠ بالثمة من ٢٥٦,٤٠ ليرة سورية		
																			الى الاعادات		
																			١٣/٢ بالثمة من مبلغ مشتركهم		
																			من الاموال المنقولة والغير المنقولة		
																			مصاريف التأسيس الى الحسابات الجارية		
																			بنك سوريا ولبنان		
																			قيمة طبع ٦٠٠٠ سهم المدفوعة بموجب شكتارقم ...		
	١٤٨٠,٤٥	١٨٦	٥١٥٠	٣١٥٠		٨٨٩٢	١٤٦,٨٥	١١٣٦,٥	٢٢٣٩١,٥	٢٨٢٨٠,٨٥		١٠٢٥٥	١٦٨٧,٠٧٠	١٨١٤٥		١٥٦٢١	١٥٦٧٣,٧٥	١٤٨٣٧٩,٦	ميزان العمليات التدقيقية ٧٤١٨٩,٨٠		
																			الرصيد في ٤٩-٦-٣٠		
	١٢٩٤,٤٥		٢٠٠٠			٨٨٩٢		٩٨٩,٦٥	١٥٠٥٥,٣٥	١٠١٦٦		٦٦١٥,٧٠		١٨١٤٥		٥٢,٧٥			النصف السابق نقل الارصدة		



21
X

سولياك، على
وقائع الاقتصاد التعاوني
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01020612

American University of Beirut





General Library

